الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENSE

- السَّايْبِر ساحة «خَفِيَّة» لحربٍ «ناعِمَة» قادِمة!
- التّنافس الدّولي على حوض قزوين
- المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

مجلة الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENSE
العدد التاسع والثمانون – تموز/ يوليو ٢٠١٤

تحدي الإرهاب

ليس الإرهاب بظاهرة جديدة نشأت في عالمنا المعاصر، بل هي ظاهرة قديمة رافقت البشرية منذ الزمن الغابر، واتخذت لها أنواعاً وأشكالاً وأساليب وأهدافاً متعددة، من إرهاب الفرد إلى إرهاب الجماعة إلى إرهاب الدولة، ومن العنف العشوائي إلى العنف المنظّم والمخطط له، ومن الهدف الاجتماعي إلى الهدف الديني والعقائدي إلى الهدف السياسي العام.

بيد أن هذا الإرهاب ومنذ نحو عقدين من الزمن، بدأ بالانتشار على نطاق واسع في العالم وخصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، لأسباب كثيرة، بحيث باتت أعماله الإجرامية تطال جميع البلدان وإن بنسبٍ متفاوتة.

وما زاد من خطر هذا الإرهاب، هو الخلط الواضح بين القضايا الاجتماعية الشائكة التي تعانيها الشعوب كالفقر والجهل والبطالة وانعدام الديمقراطية والحريات العامة، وبين الأغراض السياسية والتحريض الطائفي والمذهبي، في محاولة من قبل المخططين له للتخفيف من وقعه وتداعياته، ولتشويه الحقائق وسط غبار التناقضات والمزايدات.

وبالنسبة إلى لبنان، فإن الإرهاب والعدو الإسرائيلي يمثلان وجهين لعملة واحدة، انطلاقاً من تشكيلهما، النقيض الواضح للصيغة اللبنانية، التي قدّمت ولا تزال، رسالة حضارية للإنسانية جمعاء، في العيش المشترك والانفتاح والحوار بين مكوّنات الوطن، وفي تكريس مبدأي الوحدة في التنوع، والتنوع في الوحدة.

لقد وعى الجيش باكراً أخطار الإرهاب وأهدافه، ولم يتأخر لحظة عن رصده ومتابعته والتصدي له بكلّ حزم وقوة، فكانت الملاحم الوطنية التي سطّرها في مواجهة هذا العدو، في نهر البارد وعبرا وسواهما من المحطات البطولية، مقدّماً خلالها قوافل الشهداء والجرحى والمعوقين في سبيل حماية لبنان، أرضاً وشعباً ومؤسسات.

وفي هذه المرحلة بالتحديد، يدرك الجيش عميقاً، خطر تمدّد الإرهاب في المنطقة، لا سيّما بفعل الأزمات السياسية والأمنية التي تعصف بها، وبالتالي إمكان تسلّله إلى لبنان في أي وقت من الأوقات.

لقد حتّم هذا الواقع على الجيش إعداد العدّة ومضاعفة الجهوزية، والقيام بإجراءات استباقية وعمليات ميدانية، لا سيّما في المناطق الحدودية، أسفرت عن تفكيك الكثير من الشبكات الإرهابية وتعقّب الضالعين في عمليات التفجير والتفخيخ، ما أدى إلى إشاعة مناخ من الأمن والاستقرار، تلمّسه اللبنانيون بشكل واضح خلال الفترة الأخيرة.

الجيش عازم على المضي قدماً في حماية الوطن من خطر الإرهاب، متسلّحاً بإنجازاته الكبيرة في هذا المجال، وباستعداد جنوده لتقديم المزيد من التضحيات، وبالتفاف المواطنين حوله، الذين ما انفكّوا يراهنون على دوره ويدعمون خطواته.

العميد علي قانصو
مدير التوجيه

الهيئة الإستشارية

أ.د. عدنان الأمين　　أ.د. ميشال نعمة　　أ.د. نسيم الخوري

أ.د. طارق مجذوب　　العميد (ر.م.) نزار عبد القادر

رئيس التحرير : أ.د. ميشال نعمة　　مديرة التحرير : نايلا عسّاف

شروط النشر

١- «الدفاع الوطني اللبناني» مجلة فصلية تعنى بالأبحاث والدراسات الفكرية والعسكرية، وسائر النشاطات الثقافية ذات الاختصاص.

٢- تشترط المجلة في الأعمال الواردة عليها ألا تكون قد نشرت سابقًا أو مقدمة للنشر في مطبوعات أخرى.

٣- تشترط المجلة في الأعمال المقدمة إليها، الأصالة والابتكار ومراعاة الأصول العلمية المعهودة، خصوصًا ما يتعلق منها بالإحالات والتوثيق وذكر المصادر والمراجع. كما نتمنى على الكاتب أن يُرفق عمله ببيان سيرة C.V. (التخصّص، الدرجة العلمية، المؤلفات، الخ.) وبملخص لمقاله المرسل بالإنكليزية أو بالفرنسية.

٤- المجلة محكّمة وتحيل الأعمال المقدمة إليها قبل نشرها على لجنة من ذوي الاختصاص تقرر مدى صلاحية هذه الأعمال للنشر.

٥- تُعلِم المجلة الكاتب خلال شهرين من تسلمها عمله ما إذا كان مقرَّرًا للنشر، محتفظة بخيار إدراجه في العدد الذي تراه مناسبًا. كما تحتفظ المجلة بحقها في أن تقترح على الكاتب إجراء أي تعديلات في النص تزكيها هيئة التحكيم.

٦- تتوقع المجلة في الكتابات المرسلة أن تكون مطبوعة أو مكتوبة بوضوح مع اعتماد الوجه الواحد من الورقة والفسحات المزدوجة بين الأسطر.

٧- لا تلتزم المجلة إعادة الأعمال غير المقررة للنشر إلى أصحابها.

٨- تعتبر «الدفاع الوطني اللبناني» جميع ما يُنشر فيها ناطقًا باسم أصحابه، ولا يعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو قيادة الجيش.

٩- تحتفظ المجلة بجميع حقوق النشر والتوزيع، ولا يجوز الإقتباس من المواد المنشورة كليًا أو جزئيًا إلّا بإذن منها.

• **الأبحاث المنشورة في أعداد «الدفاع الوطني اللبناني» متيسرة على موقع :** *www.lebarmy.gov.lb*
www.lebanesearmy.gov.lb

عنوان المجلة : قيادة الجيش اللبناني، مديرية التوجيه، اليرزة، لبنان، هاتف : ١٧٠١
العنوان الالكتروني : *tawjih@lebarmy.gov.lb & tawjih@lebanesearmy.gov.lb*
السعر : ٥٠٠٠ ليرة لبنانية.
الاشتراك السنوي : في لبنان : ١٠٠،٠٠٠ ليرة لبنانية. *
في الخارج : ١٥٠ دولارًا أميركيًا. *
الاعلانات والاشتراكات : مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
التوزيع : شركة ناشرون لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.م.
* بدل الإشتراك السنوي يتضمّن الرسوم البريدية

المحتويـــات

العدد التاسع والثمانون – تموز/يوليو ٢٠١٤

السَّايْبر ساحة "خَفيَّة" لحربٍ "ناعمَة" قادمة!

د. طارق المجذوب ٥

التّنافس الدّولي على حوض قزوين

د. أحمد ملّي ٤٧

المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

العقيد الركن حسن جوني ١١١

ملخصـــات ..... ١٥٣ - ١٥٧

السَّايبِر ساحة "خَفِيَّة" لحربٍ "ناعِمَة" قادِمة!

د. طارق المجذوب *

تمهيد

نُذكِّر، في مُستهلِّ هذا البحث، بأنَّ العالم يَعيش منذ نهاية القرن العشرين ثورة في مجال المعلوماتيَّة وبصورة خاصة في نطاق تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال. وكانت شبكة الاتصال بين أجهزة الكمبيوتر (أو الحاسب الآلي أو الحاسوب) قد نشأت في بداية الأمر في العام ١٩٦٩ لخدمة الأغراض العسكريَّة للولايات المتحدة الأميركيَّة (الأرْبَنَتْ Arpanet)، التي اتَّخذت القرار بإطلاقها على مستوى العالم لخدمة أهداف المعرفة والتواصل بين مُختلف المجتمعات (الإنْتَرْنَتْ Internet). فقامت بعض الشركات المُتخصِّصة بإنشاء نظام يَسْمَح بتيسير الاتِّصال والتواصل والتعارُف بين البشر (بروتوكالات الاتِّصال IP ، مثلا)، وأَنشأت كيانات

* دكتوراه في القانون وبكالوريوس في الهندسة

تُتيح لكل شخص أو شركة الحصول على صندوق بريد إلكتروني (Email)، وعلى مواقع على الشبكة العنكبوتيَّة العالميَّة (World Wide Web) التي يُمكن الدخول إليها والاطلاع على المعلومات المُتوافرة من خلالها. واعتبر أستاذ مادة التكنولوجيا في جامعة القاهرة، الدكتور محمد زين، أنَّ "العديد من وسائل السيطرة والتحكُّم الخاصة بمُعظم العمليَّات الحيويَّة الموجودة على الأرض انتقلت إلى الفضاء في صورة أقمار صناعيَّة ومحطات فضائيَّة، كما انتقل أيضًا قطاع واسع من الحروب والمعارك والحوارات والثورات إلى العالم الافتراضي الذي صنعه الإنسان منذ اختراعه الكمبيوتر والذاكرات الإلكترونيَّة وشبكات المعلومات، فأنشأ داخله جغرافية افتراضيَّة جديدة"[١].

إنَّ هذا التطور أتاح التعامل الدولي بأسلوب جديد لم يَكُن ملحوظًا أو مُتوقَّعًا عند وَضْع النُظُم القانونيَّة السائدة. فبعد أنْ كان التعامل الدولي خلال المُنازعات المُسلَّحة يتمُّ على الأرض أو البحر أو الجو أو الفضاء الخارجي، أَصبَح، بفعل هذه التقنيَّة، يتُمُّ بطريقة إلكترونيَّة ضمن نظام معلوماتي يَختلف كليًا عن الحرب البريَّة والبحريَّة والجويَّة، إنْ لجهة اختراق منظومة العدو الإلكترونيَّة أو لجهة جمع المعلومات الإلكترونيَّة الحسَّاسة أو نقلها أو تبادُلها[٢]. ومع تزايد الاعتماد على الوسائل التقنيَّة الحديثة في إدارة الأعمال المُختلفة، بَرَزَت تحدِّيات قانونيَّة وطُرحت تساؤلات حول

١- راجع ما كتبه أمير عكاشة حول "الحرب الإلكترونيَّة صراع في العالم الافتراضي: الإنترنت في عالم اليوم أساس الاتِّصالات والتَّعاملات وأجهزة التحكُّم، ووسيلة للتجسُّس وأداة للحرب بمُختلف صورها"، في ٢٠١٢/٠٥/٢٤، على موقع ميدل إيست أونلاين الإلكتروني التالي http://wwwmiddle-east-online.com/id?=131832 (تصفَّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

٢- الحرب الإلكترونيَّة (أو حرب الإنْتِرْنَت أو حرب الفضاء Battle space)، هي حرب رقميَّة أسلحتها افتراضيَّة (Virtual أي لا تتجسَّد ماديًا)ـ تهدِف إلى الإضرار بِبُنية الخصم (أو العدو) الرقميَّة أو إتْلافها. كما تشمل هذه الحرب أيضًا التجسُّس على العدو (أي جمع معلومات العدو السريَّة للتفوُّق عليه). وهو الأغلب الأعم حاليًا.

إمكان اعتبار التواصل الإلكتروني الافتراضي (Virtual communication) الذي أَصبَح يتم اليوم بواسطة الإنْتَرْنَتْ (Internet) أو الفضاء الإلكتروني أو فضاء السَّايْبِر أو الفضاء السيبراني (Cyberspace)، مُوازيًا للمرافِق العامَّة الدوليَّة التقليديَّة[٣]، وحول ضرورة عقد معاهدات جديدة تَنْسَجِم مع التطوُّر التكنولوجي إنْ لم تكن الإمكانيَّة الأولى مُتاحة أو كافية.

إنَّ الفضاء السيبراني غدا إذًا مُنافسًا حقيقيًا للنطاق الدولي التقليدي (من بحر وجو وفضاء خارجي)، وقد يأتي يوم ينكفئ فيه استعمال هذا الأخير لمصلحة الأول. على الرغم من ذلك، يبقى أنَّ ثمة مرحلة انتقاليَّة لابُدّ من المرور بها وصولاً إلى بلورة الوضع القانوني الخاص بالفضاء السيبراني. ومن معالم هذه المرحلة أنَّ الثقافة القانونيَّة التي لاتزال إلى حدٍّ بعيد مُشبعة بمفهوم النطاق الدولي التقليدي (أو الواقعي أو الحقيقي)، تَميل إلى جَعْل وضع هذا الأخير القانوني مقياسًا لنجاح الفضاء السيبراني. بمعنى آخر، كلَّما تمَّ التَّصديق على معاهدات أو ترسَّخت مواقف اجتهادية أو ظَهرت آراء فقهيَّة تَذهب إلى إعطاء الفضاء السيبراني وضعًا قانونيًّا، فإنَّها تتَّخذ من النطاق الدولي التقليدي مِثالاً تَحتذيه لجعل الفضاء السيبراني قابلاً للانضمام إلى النُظُم القانونيَّة السائدة أو المعروفة.

إنَّ الأقسام الأربعة التي وزَّعنا عبرها الأفكار التفصيليَّة في هذا البحث تَنْطَلق من الواقعات والتساؤلات التي انطوى عليها هذا التمهيد. وقد رأينا مفيدًا جعلها على الصورة الآتية:

٣- المقصود بالمرافق العامة الدولية المرافق التي تُشكّل وسائل اتّصال دوليَّة مُشتركة تَخْضع لأنظمة دوليَّة (الأنهار والقنوات الدوليَّة، والبحار، والجو والفضاء الخارجي). لمزيد من المعلومات عن موضوع النطاق الدولي، راجع: د. محمد المجذوب، "القانون الدولي العام"، الطبعة السادسة، منشورات الحلبي الحقوقيَّة، بيروت، ٢٠٠٧، ص ٤٠٣-٥٥٩. وكذلك راجع ما كتبته صحيفة السفير اللبنانيَّة حول «لو كان «الإنْتَرْنَتْ» دولة لكان أكبر خامس اقتصاد في العالم»، في ٢٠١٢/٠٣/٢١.

أولاً: أضواء على بعض أَبْعاد الفضاء السيبراني.

ثانيًا: قواعد القانون الدولي العام واستخدام الفضاء السيبراني في الحرب.

ثالثًا: تساؤلات يَطرحها استخدام الفضاء السيبراني في الأعمال الحربيّة: تغيُّر وجه الحرب وآثارها القانونيَّة المُحتملة.

رابعًا: بعض الملاحظات المُقترحة لمُواجهة أخطار الفضاء السيبراني في لبنان.

أولًا: أضواء على بعض أَبْعاد الفضاء السيبراني

تَسْتَنِد التعريفات المُتعلِّقة بالمعلومة الإلكترونيَّة (Electronic information) إلى فكرة واحدة هي جَمْع المعطيات (Data) بطريقة إلكترونيَّة. فلُغة الحاسوب هي لُغة رقميَّة[٤] تَخْتَلِف عن لُغة الأحرف الأبجديَّة المُستعملة على الورق مباشرة. المعلومة الإلكترونيَّة هي المعلومة المخلوقة، المُرسلة، المُتلقَّاة أو المحفوظة، من دون أي مستند ورقي، إنَّما بوسائل إلكترونيَّة أو ضوئيَّة (Optical)[٥]. والحاسوب بحاجة إلى برامج تطبيقيَّة، نموذجيَّة أو مُتخصِّصة، من أجل إمكان حفظ هذه المعطيات والعودة إليها لقراءتها والتعاطي معها[٦].

ولو أَلْقَيْنا نظرة عاجلة على التواصل بين البشر، الذي أصبح يتمُّ اليوم بواسطة الحاسوب، ووسائل الاتصال عن بعد، كالفاكس والإنْتَرْنَتْ والهواتف

٤- تَتَشكَّل اللُّغة الرقميَّة من سلسلة من أصفار (أي الرقم ٠) وآحاد (أي الرقم ١).

٥- راجع ما كتبه: Linant de Bellefonds et A. Hollande
"Il est important d'opérer une distinction entre états informatiques de sortie et états informatiques de stockage. Les premiers (hard- copy, listes d'imprimantes, microfilm) constituent une visualisation stabilisée de l'information. Les matérialisations sont évidement celles qu'on produira le moment venu. Mais la plupart du temps, ces visualisations auront été préparées de manière extemporanée à partir d'une information normalement stockée sous la forme magnétique. C'est donc, en fin de compte, la valeur de l'enregistrement magnétique en tant que mode de preuve, qui doit être appréciée" (Droit de l'informatique et de la télématique, J. Delmas et cie, 2ème édition, p. 141)

٦- مثال ذلك برنامجا Excel وWord .

الذكيَّة (Smart phones)[٧]، لأمْكَننا استخلاص عدَّة أشكال قد تأخذها المعلومة الإلكترونيَّة، منها:

• تبادل المُعطيات الإلكترونيَّة (Exchange of electronic data) من حاسوب إلى آخر أو هاتف ذكي إلى آخر، بواسطة شبكة مُعيَّنة عن طريق استخدام قاعدة مُتَّفق عليها لمُعالجة المعلومة (كالحَوْسَبَة السحابيَّة Cloud computing)[٨].

• التبادل الحاصل من دون شبكة، مثلاً حين يتم نَسْخ المعلومات على الإسطوانة الضوئيَّة الرقميَّة أو القرص المُدمَج (CD) أو الناقل التَّسَلْسُلي العام (USB) أو الذاكرة الوَميضِيَّة (Flash memory) ونقلها إلى حاسوب أو هاتف ذكي آخر.

• التسجيل، أي المعطيات المسجَّلة على حاسوب أو الهاتف الذكي أو الحَوْسَبَة السحابيَّة والتي لا تكون مُخصَّصة للتبادُل.

وتتجسَّد المعلومة الإلكترونيَّة ماديًّا، على سبيل المثال، عَبْر الأمور الآتية: الشاشة (Screen)، أو الطابعة (Printer)، أو الإسطوانة الضوئيَّة الرقميَّة أو القرص المُدمَج، أو الناقل التَّسَلْسُلي العام أو الذاكرة الوَميضِيَّة أو الهاتف الذكي.

مِمَّا لاشك فيه أنَّ هذا النوع من التواصل يَفرض نفسه على المرء العصري على المستوى الخارجي وحتى على المستوى الداخلي، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما يُحقِّقه من اتساع فرصة الاختيار وسهولة التنقُّل بين المواقع

٧- أضحى الهاتف الذكي جزءًا لا يتجزأ من الحياة العصريَّة. حيث يُمكن معرفة كل ما يدور حول حامله من خلال الحصول على بياناته وصوره المُخزَّنة في الهاتف.

٨- هي عمليَّة تخزين المعلومات على سَحابَة وليس في حاسوب المُستخدِم بِمَّا يُسَهِّل عليه استرجاعها أنَّى كان، من دون أنْ يَتَجشَّم عناء حمل الحاسوب معه في حِلِّه وتِرْحالِه. وصارت تُعدُّ الحَوْسَبة السحابيَّة مَنْفَعَة عامَّة كالغاز والكهرباء.

الإلكترونيَّة ومُقارنة المعلومات والمُعطيات، حيث باتَت دراسة كيفيَّة حماية البيانات والمعلومات الشخصيَّة التي يتمُّ تدفُّقها عن طريق الإنترنت أمرًا ضروريًا لمُواجهة مُقتضيات العصر الحديث ومُواكبة التطوُّر العلمي. هذا مع العلم بأنَّه يُمكن للمُتسلِّلين، أفرادًا كانوا أم دولاً، اختراق المواقع الإلكترونيَّة الحسَّاسة والقيام بتغيير معلوماتها أو إتْلافِها. وللتسلُّل – بالمفهوم التقليدي – وسائله، فقد يكون بالخداع أو باستغلال ضَعْف العقوبات الزجريَّة. وأيًا يكن شكله يجب أنْ يؤدّي إلى معرفة المُتسلِّل أو المُعتدي والتأكُّد من هويَّته وتَعقُّبه. وإذا كان لهذه الوسائل التقليديَّة وظيفة تعيين المُتسلِّل أو المُعتدي وتحديده فإنَّ هناك وسائل حديثة أخرى يُمكن أنْ تؤدِّي الوظيفة ذاتها.

"حرب قديمة مُتجدِّدة تشهدها الدول الكبرى على مستوى دوائر القرار والشركات الضخمة. تَتَداخل فيها الأهداف العسكريَّة بالأهداف الاقتصاديَّة، أو ما يُعرَف بالتجسُّس الصناعي. فضاء هذه الحرب هو الشبكات العنكبوتيَّة التي باتَت تُسيطر على العالم الافتراضي، وجنودها هم خُبراء في علم الكمبيوتر والإنترنت، أذكياء في قدرتهم على اختراق الحواجز الأمنيَّة للمعلومات السريَّة لدى الخصم أو المُنافس، وقرصنتها. هذا ما كشفته صحيفة "نيويورك تايمز" التي أشارت إلى التحليلات الجنائيَّة السيبريَّة والتي بَرْهَنت أنَّ وحدة المُحاربين السيبريِّين في الجيش الصيني هي المسؤولة، مع مستوى طفيف من الشك، عن غالبيَّة الهجمات التي تعرَّضت لها الشركات الأميركيَّة وحتى الوزارات"[٩]. "وكان الرئيس الأميركي قد

٩- راجع ما كتبه معمر عطوي ونزار عبود حول "الوحدة ٦١٣٩٨ » تتَّخِذ من شنغهاي مُنطلقًا لهجماتها". صحيفة الأخبار اللبنانيَّة في ٢٠١٣/٠٢/٢١.

حذَّر من أنَّ الهجمات السيبريَّة تُعدُّ شكلاً من أشكال العدوان الحربي على بلاده، ما يفْسَح في المجال أمام ردٍّ عسكري بالمثل"[١٠]. "وقد طالب بنيامين نتنياهو في مؤتمر "سايبر تيك ٢٠١٤" الدولي الأول، الذي عُقِد في تل أبيب بإنشاء «منظمة أمم متحدة للسايبر» لتحويل الإنترنت من "نَقمة إلى نِعمة"بسبب حاجة الجميع إليه»[١١]. كما أَعلن رئيس هيئة الأركان العامة في الجيش الإسرائيلي[١٢]، بَني غانْتْسْ (Benny Gantz)، بأنَّ "الحرب المُقبلة قد تبدأ بصاروخ يَستهدف هيئة الأركان أو بهجوم سايبر واسع على أجهزة الحواسيب المدنيَّة والعسكريَّة. (...) وفي مجال السايبر تدور اليوم حرب حتى بين دول لا توجَد في حالة حرب مع بعضها"[١٣]. وقال مؤسِّس أول منظومة دفاع سايبري في جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباكْ)، إيرَزْ كْرَيْنَرْ (Erez Kreiner)، "إنَّه في أي حرب مقبلة تخوضها الدولة العبريَّة، ستتعرَّض لهجمات سيبيريَّة مُتعدِّدة، وأنَّهم سيتمكَّنون من ضرب أكثر المواقع الإسرائيليَّة حساسيَّة وأهميَّة، (...) لافتًا إلى أنَّه من خلال تجربته فإنَّ العدو بات على قدر كبير جدًا من التقدُّم التكنولوجي للإقدام على أعمال من

١٠- المرجع ذاته.

١١- راجع ما كتبه حلمي موسى حول "حرب السايبر" تُشغِل إسرائيل: البحث في تحويل "النقمة إلى نعمة". صحيفة السفير اللبنانيَّة في ٢٠١٤/٠١/٣١، على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.assafir.com/Windows/PrintArticle.aspx?ChannelID=62&ArticleID=3361 85&ref=Toolbar
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

١٢- اعتبرنا إسرائيل، في هذا البحث، جَاوزًا، دولة من دول العالم التي انضمّت إلى عضويّة الأمم المتحدة في ١١ أيّار/مايو ١٩٤٩، وصدَّقت، منذ ذلك التاريخ، على بعض المواثيق والمعاهدات والاتفاقيات الدوليّة، وذلك على الرغم من إيماننا بأنّ ليس لإنشاء إسرائيل أي أساس أو سند قانوني، لا في صكّ الانتداب، الذي صدَّق عليه مجلس عصبة الأمم في ١٩٢٢/٠٧/٢٤ ووُضِع موضع التنفيذ في ١٩٢٣/٠٩/٢٩، ولا في قرار التقسيم ١٨١ (II) تاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩. لمزيد من المعلومات حول كيفيّة قبول إسرائيل في عضويّة الأمم المتحدة، راجع كتاب: د. محمد المجذوب. "التنظيم الدولي: النظريّة العامّة والمنظمّات العالميّة والإقليميّة والمُتخصّصة". الطبعة الثامنة. منشورات الحلبي الحقوقيّة. بيروت. ٢٠٠٦. ص ٢٢٠-٢٢٥.

١٣- راجع ما كتبه حلمي موسى حول "حرب السايبر تُشغِل إسرائيل: البحث في تحويل النقمة إلى نعمة". المرجع السابق.

هذا القبيل، تمس مسًّا سافرًا بالأمن القومي الإسرائيلي"[١٤]. "ونوَّه [كْرَيْنَرْ] أيضًا بأنَّ العدو يُمكن أنْ يَشنَّ هجومًا على إسرائيل من بريطانيا وفرنسا، مُشيرًا إلى أنَّ رؤية الأمن الإسرائيليَّة الكلاسيكيَّة القائمة على الرَّدع، ثُمَّ الرَّدع، ثُمَّ الرَّدع، لا تَعمل في مجال حرب السايبر، ومَن لا يؤمِن بذلك، فإنَّه يتحوَّل إلى انتحاري"[١٥].

إنَّنا نَلمس، إذًا، بعد الإطِّلاع على الأفكار والمعلومات السابقة، توجُّهًا دوليًا بارزًا نحو تجاوز عصر الجريمة الإلكترونيَّة (كعصابات الجريمة المُنظَّمة وقراصنة الكومبيوتر)[١٦] إلى الإرهاب السيبراني[١٧] أو جرائم الإنترنت التي ترعاها دول شغوفة بجني أعظم الفوائد التجاريَّة أو العسكريَّة[١٨]. ومن المُحتمل أنْ تتوسَّع الحرب السيبرانيَّة (Cyber warfare)[١٩] وتَتَجذَّر أكثر فأكثر[٢٠]. اعتبر المُستشار القانوني للجنة الدوليَّة للصليب الأحمر، لوران جيسيل (Laurent Gisel)[٢١]، أنَّ المقصود بالحرب السيبرانيَّة هو استخدام أساليب الحرب وطُرقها التي تشمل عمليَّات إلكترونيَّة، تَرقى إلى مستوى

١٤- راجع ما كتبته صحيفة القدس العربي اللندنيَّة حول "نتنياهو: حرب السايبر باتت جزءًا من ميدان المعركة وهي ليست حربًا مُستقبليَّة بل هي حرب تدور هنا والآن، وستتزايد نوعيًّة وعددًا ونحن نتعاون مع واشنطن في هذا المجال". في ٢٠١٣/٠٦/١٠. على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.alquds.co.uk/?p=52786&print=1 (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

١٥- المرجع ذاته.

١٦- «لعل من المُقلق أنْ يكون ثلث شركات الشرق الأوسط مكشوفًا أمام الهجمات الإلكترونيَّة. في وقت تتصاعد هذه الهجمات كمًّا. وتزداد وطأتها نوعًا» (راجع ما كتبته صحيفة الحياة حول "الجرائم الإلكترونيَّة تُقلق المنطقة". في ٢٠١٣/٠٧/٢٨). نحو ٤٠٪ من الجرائم الإقتصاديَّة في منطقة الشرق الأوسط تجري عبر الشبكات الإلكترونيَّة. وهي نسبة أعلى بكثير من المُتوسط العالمي البالغ ٢٣٪ (تقرير شركة «برايس ووترهاوس كوبرز»).

١٧- حول موضوع الإرهاب السيبراني (Cyber-Terrorism)، راجع:
Ahmad Kamal, "The law of cyber-space: an invitation to the table of negotiations", UNITAR, Geneva, 2005, pp. 66-75

١٨- راجع ما كتبته صحيفة السفير اللبنانيَّة حول "لو كان "الإنترنت" دولة لكان أكبر خامس اقتصاد في العالم". في ٢٠١٢/٠٣/٢١.

١٩- حول موضوع الحرب السيبرانيَّة (Cyber-War). المرجع ذاته. ص ٧٦-٨٤.

٢٠- راجع ما كتبته صحيفة الأخبار اللبنانيَّة حول "هجوم إلكتروني إسرائيلي على منصَّات النفط الإيرانيَّة". في ٢٠١٢/١٠/٩.

٢١- راجع المُقابلة التي أجراها في ٢٠١٣/٠٧/١ والمنشورة على الموقع الإلكتروني للجنة الدوليَّة للصليب الأحمر:
http://www.icrc.org/eng/resources/documents/interview/2013/06-27-cyber-warfare-ihl.htm (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

نزاع مُسلَّح أو تُستخدم في سياقه، حسب تعريف القانون الدولي الإنساني[٢٢]. ولعلَّ أفضل تعريف مُبسَّط للحرب السيبرانيَّة هو ذلك الذي يَعتبرها مجموعة الأعمال العدائيَّة المُوجَّهة ضدَّ مُعطيات الدولة الإلكترونيَّة المُخزَّنة أو المُعالجة أو المُتبادلة من حاسوب إلى آخر بهدف كَشْفِها أو نَسْخِها أو تعديلها أو إتْلافِها أو عرقلة تدفُّقها (كالهجوم على أنظمة المُراقبة الجويَّة، وأنابيب نقل الغاز والبترول، والمفاعلات النوويَّة)[٢٣].

يَعتقد البعض أنَّ الحروب المقبلة قد تبدأ بهجوم سيبراني من أجل شل فاعليَّة النُظُم الإلكترونيَّة للمنشآت الحيويَّة، العسكريَّة والمدنيَّة (مثل الكهرباء والمياه والطاقة والاتِّصالات والمواصلات والبنوك)، فتنهار لاحقًا، مما يُفضي إلى وَيْلات أعظم من المُنازعات المُسلَّحة التقليديَّة[٢٤]. ويُمكن أنْ تكون هذه الحرب إمَّا مُباشرة (بين دولتين أو أكثر) أو من خلال وكيل – أو طرف ثالث – (كأن يُهاجِم[٢٥] فلسطيني ضَليع بشؤون الإنترنت ومُقيم في السويد، إسرائيل، عَبْر خادِم إلكتروني Server في فرنسا؛ فإذا لم يُوصِل

٢٢- المرجع ذاته. وبلور فكرته وطوَّرها بالعبارات الآتية:
"By cyber warfare, we're talking here solely about means and methods of warfare that consist of cyber operations amounting to, or conducted in the context of, an armed conflict, within the meaning of international humanitarian law (IHL)"

٢٣- هذا ثَبُت بالجملة الإنكليزيّة:
"Cyber warfare has been defined as any hostile measures against an enemy designed to discover, alter, destroy, disrupt or transfer data stored in a computer, manipulated by a computer or transmitted through a computer. Examples of hostile use include computer attacks on air traffic control systems, on oil pipeline flow systems and nuclear plants".
راجع ما أورده الموقع الإلكتروني للجنة الدوليَّة للصليب الأحمر حول موضوع "Cyber warfare" في ٢٠١٠/١٠/٢٩:
http://www.icrc.org/eng/war-and-law/conduct-hostilities/information-warfare/overview-information-warfare.htm
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

٢٤- لم نصل بعد إلى مرحلة هجوم سيبراني يؤدّي إلى إصابات بشريَّة أو إزهاق أرواح. إنَّ غدًا لناظره قريب. راجع. مثلًا. ما أورده الموقع الإلكتروني للجنة الدوليَّة للصليب الأحمر حول موضوع **"What limits does the law of war impose on cyber attacks?"** في ٢٠١٣/٠١/٢٨:
http://www.icrc.org/eng/resources/documents/faq/130628-cyber-warfare-q-and-a-eng.htm "If GPS systems are paralysed, they may be a risk of civilian casualties occurring – for example, through disruption to the flight operations of rescue helicopters that save lives. Dams, nuclear plants and aircraft control systems, because of their reliance on computers, are also vulnerable to cyber attack. (…). The use of cyber operations in armed conflict can potentially have devastating humanitarian consequences". (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

٢٥- مثال ذلك القيام بتثبيت برنامج تسلُّل معلوماتي وإخفاء مَسار الإختراق.

التحقيق السيبراني إلى السويد أو لم يَكن بين الدَّولتين اتِّفاق تعاون قضائي حَقَّ لإسرائيل مُهاجمة فرنسا لأنَّه لا تَبِعة على الفلسطيني الذي يبقى مجهول الهويَّة في الفضاء السيبراني)[٢٦].

أمام هذا الواقع لابُدَّ من استعراض الوضع الحالي في القانون الدولي لتِبيان موقع الحرب السيبرانيَّة المقبلة، ومدى استيعاب الاتفاقيَّات والمعاهدات الدوليَّة السَّائدة لمُسْتَخْرَجات الحاسوب، كدليل في حماية أمن الفضاء السيبراني[٢٧]. فما هي المرجعيَّة القانونيَّة لاستخدام الفضاء السيبراني في الحرب؟

ثانيًا: قواعد القانون الدولي العام واستخدام الفضاء السيبراني في الحرب

"أَعْلَنَت أكثر من ١٣٠ دولة حول العالم عن تخصيص أقسام وسيناريوهات خاصَّة بالحرب السيبرانيَّة ضمن فرق الأمن الوطني"[٢٨]. و«كَشَفت تسريبات (...) أنَّ الحكومة الأميركيَّة تُنفِق ٤،٣ مليار دولار سنويًا على العمليَّات السيبرانيَّة، حيث وَرَد أنَّه في العام ٢٠١١ شنَّت وكالات الإستخبارات الأميركيَّة ٢٣١ عمليَّة إلكترونيَّة هجوميَّة. فالولايات المتَّحدة، على ما

٢٦- راجع، مثلًا، ما أورده الموقع الإلكتروني للجنة الدوليَّة للصليب الأحمر حول موضوع "**Round table on new weapon technologies and IHL - conclusions**" في ٢٠١١/٠٩/١٣: http://www.icrc.org/eng/resources/documents/statement/new-weapon-technologies-statement-htm. 2011-09-13. وهذا كُتِبَ بالجملة الإنكليزيّة:
"In cyber warfare, for instance, anonymity and interconnectedness of computer networks around the world do indeed seem to pose very serious questions about the way international humanitarian law will play out in the cyber realm". (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

٢٧- لمزيد من المعلومات المُفيدة والمهمَّة حول الأبعاد القانونيَّة للأمن السيبراني راجع بحث:
Oona A. Hathaway, Rebecca Crootof, Philip Levitz, Haley Nix, Aileen Nowlan, William Perdue, Julia Spiegel, **"The law of cyber-attack, in California Law Review"**, August 2012, Vol. 100, No. 4, pp. 817-886

٢٨- راجع ما أورده موقع الهيئة المُنظِّمة للاتصالات في لبنان حول "لمحة عامة حول الأمن السيبراني". على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.tra.gov.lb/Cybersecurity-AR (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

يبدو، تستعدُّ للقتال السيبراني»[٢٩]. كما "كَشَف القائد العسكري الروسي الميجور جنرال يوري كوزينتسوف (...) أنَّ بلاده تعتزِم إنشاء وحدات دفاع "سيبراني" خاصَّة لحماية البلاد ضد الحرب على الإنترنت خلال السنوات المقبلة، وذلك بحلول العام ٢٠١٧"[٣٠]. وأكَّد رئيس الحكومة الإسرائيليَّة بنيامين نتنياهو، في كلمة ألقاها بمُناسبة إطلاق برنامج «ماغشيميم ليئوميت»[٣١] لتأهيل الشبَّان المُتفوِّقين في مجال مُكافحة الحرب السيبرانيَّة في مدينة أَشْكِلونْ[٣٢] "أنَّ الخطر النووي الإيراني وتهديد الصواريخ لا يُشكِّلان التهديدين الوحيدين اللذين نُواجههما، ذلك بأنَّنا نُواجه أيضًا خطر الاعتداءات السيبرانيَّة على إسرائيل والتي تأتي من إيران وجهات أُخرى. ونحن نستعدُّ للتعامل مع هذا الخطر بشكل شبيه ولكن بطرق أُخرى. إنَّ منظوماتنا الحيويَّة تُعتبر أهدافًا لهذه الاعتداءات، وسيزداد الأمر خطورة كلَّما تسارع الانتقال إلى العصر الرقمي. إنَّنا نُعزِّز قدراتنا على التعامل مع هذا الخطر من خلال هيئة السايبر الوطنيَّة التي أَقَمْناها، ومن خلال إنشاء قُبَّة حديديَّة رقميَّة لدولة إسرائيل. ونحن إحدى الدول الرائدة في العالم في مجال السايبر، وعلينا أنْ نُحافظ على مكانتنا هذه في المُستقبل"[٣٣].

٢٩- راجع مقالة "كيف سيكون شكل الحرب الإلكترونيَّة الحقيقيَّة؟". ٢٠١٣/٠٩/١٧. على الموقع الإلكتروني الآتي: http://www.slabnews.com/article/38744 (تصفَّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

٣٠- راجع مقالة "روسيا تُنشئ وحدات للحرب "السيبرانيَّة" بحلول العام ٢٠١٧". اليوم السابع. ٢٠١٤/٠١/٣٠. على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1481858 (تصفَّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

٣١- تعني العبارة العبريَّة هذه تحقيق الذات الوطنيَّة. يمتد برنامج «ماغشيميم ليئوميت» على ثلاث سنوات في سبع مُدنٍ وبلدات بعيدة عن وسط إسرائيل. ويُركِّز على تأهيل شبَّان إسرائيليِّين بين ١٦ و١٨ سنة في مجال السايبر والكمبيوترات. ويُشرف على هذا البرنامج هيئة السايبر الوطنيَّة، والجيش الإسرائيلي، والمؤسَّسة الأمنيَّة، ومؤسَّسة البانصيب، ووزارة التربية والتعليم (صحيفة يسرائيل هيوم أي إسرائيل اليوم العبريَّة. في ٢٠١٣/٠١/١).

٣٢- هي مدينة عسقلان العربيَّة، جنوب فلسطين المُحتلَّة.

٣٣- صحيفة يسرائيل هيوم العبريَّة. في ٢٠١٣/٠١/١.تَتَبَّع هيئة السايبر الوطنيَّة تساهل (أي جيش الدفاع الإسرائيلي بالتسمية العبريَّة). أَطلقت إسرائيل في العام ٢٠٠٩ برنامج القبَّة الحديديَّة الرقميَّة التابع لمكتب الحرب الافتراضيَّة في إسرائيل. ويُركِّز البرنامج على تطوير قدرات إسرائيل التكنولوجيَّة، الدفاعيَّة والهجوميَّة، في مجال الهجمات الإلكترونيَّة المُحتملة. راجع ما كتبته صحيفة فلسطين حول الموضوع "الإمكانات الإسرائيليَّة في حرب السايبر". في ٢٠١٣/١١/٢١.على موقع فلسطين أون لاين الإلكتروني التالي:
http://www.felesteen.ps/prints/news/104454 (تصفَّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩). الوحدتان الرئيستان المسؤولتان عن حرب السايبر في تساهل هما الإستخبارات العسكريَّة ومديريَّة القيادة والسيطرة (C4I).

اعتبر الخبير الأمني والإستراتيجي، اللواء سامح سيف اليزل، أنَّ "الحرب الإلكترونيَّة هي مجموعة الإجراءات التي تقوم بها القيادة العامة والأفرع الرئيسة للقوات المُسلَّحة والأسلحة والتشكيلات بهدف إخلال النُظُم الإلكترونيَّة التي يَستخدمها العدو في القيادة والسيطرة على قواته وأسلحته ومعداته ولمُقاومة استطلاع العدو اللاسلكي والراداري والكهروبصري وتحقيق استقرار عمل النظم الإلكترونيَّة التي تستخدمها القوات في القيادة والسيطرة تحت ظروف استخدام العدو لأعمال الإعاقة والتشويش"[٣٤]. و«يرى القانونيُّون أنَّ حرب السايبر حرب بكل ما للكلمة من معنى. ويتمثَّل الفارق الجوهري بين أيِّ هجوم بري أو جوي وهجوم السايبر بالذكاء والتكلفة. فقد أشار بول روزنفياغ، القانوني المُحاضر في جامعة جورج واشنطن، إلى أنَّ لهذه الحرب تأثيرًا عالميًّا. وأضاف أنَّه في حال نَجَم عنها أي تبِعات (...) كانقطاع الكهرباء أو تحطيم مفاعل نووي، ستُعتبر بمثابة عمل حربي، يُبرِّر (...) الرد على اعتبار أنَّه هجوم عسكري»[٣٥].

ويأتي تصريح المُحاضر في جامعة جورج واشنطن بعد تَمَلْمُلٍ وشجبٍ دوليَّين عارِمين لارتفاع وتيرة الهجمات أو الإعتداءات السيبرانيَّة (Cyber attacks) التي قد ترقى إلى حال حرب[٣٦]. فمتى نُضفي على عملٍ ما أنَّه من

٣٤- راجع ما كتبه أمير عكاشة حول "الحرب الإلكترونيَّة صراع في العالم الافتراضي: الإنترنت في عالم اليوم أساس الاتِّصالات والتَّعاملات وأجهزة التحكُّم، ووسيلة للتجسُّس وأداة للحرب بمُختلف صورها". المرجع السابق.

٣٥- المرجع ذاته.

٣٦- سُجِّلت ثلاث حروب سيبرانيَّة محدودة نسبيًّا، هي: أستونيا والناتو- قراصنة (٢٠٠٧). جورجيا – روسيا (٢٠٠٨). الولايات المتحدة الأميركيَّة وإسرائيل – إيران (٢٠٠٩-٢٠١٠). فيروس الحاسوب سْتَكْسنَتْ Stuxnet). راجع ما قالته Mary Ellen O'Connell حول "الأمن السيبراني في القانون الدولي". في: Chatham House, "**International Law: Meeting Summary, Cyber Security and International Law**", 29 May 2012, pp. 3-4.
على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.chathamhouse.org/sites/default/files/public/Research/International%20Law/290512summary.pdf
(تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/١٣).

الأعمال الحربيَّة؟ ما هي قواعد الاشتباك؟ كيف يُمكن لدولة ما الدفاع عن نفسها؟ كيف يُمكن تحديد هويَّة المُعتدي؟ كيف يُمكن أنْ يكون شكل الرد؟ هل من سبيل للتَّقليل من الأضرار الجانبيَّة (أو الخسائر المُصاحِبة)؟ وأخيرًا، هل مِن سلامٍ مُمكنٍ في الزمن السيبراني (Cyber peace)، وهل يُمكن الحديث عن نزع سلاح سيبراني (Cyber disarmament)؟

وأَعْلَن المُستشار القانوني للجنة الدوليَّة للصليب الأحمر، لوران جيسيل (Laurent Gisel)[٣٧]، أنَّ المادة ٣٦ من البروتوكول الأول للعام ١٩٧٧ تُلزم الدول الأطراف بأنْ تكون الأسلحة الجديدة مُتوافقة مع أحكام القانون الدولي الإنساني[٣٨]. وأشار جيسيل إلى أنَّه لا يُمكن استبعاد تطوير القانون ليوفِّر حماية شاملة للمدنيِّين، تماشيًا مع تطوّر التكنولوجيا السيبرانيَّة أو استيعابًا لأثرها في البشر[٣٩].

ولم تتمكَّن الدول حتى الآن من الاتفاق على وضع قانون خاص لاستخدام الفضاء السيبراني[٤٠]. والدول كانت دائمًا تَنفر من قضيَّة التَّنظيم لأنَّها تُريد، كما يبدو، أنْ تبقى طليقة من كلِّ قيدٍ لتتصرَّف في حروبها المُقبلة بكلِّ حريَّة وتَستخدم الفضاء السيبراني.

٣٧- راجع المُقابلة التي أجراها في ٢٠١٣/٠٧/١ والمنشورة على الموقع الإلكتروني للجنة الدوليَّة للصليب الأحمر. المرجع السابق.

٣٨- المرجع ذاته. وبلور فكرته وطوَّرها بالعبارات الآتية:
"Article 36 of the 1977 Protocol I additional to the Geneva Conventions requires each State party to make sure that any new weapons it deploys or considers deploying comply with the rules of IHL, a point usefully recalled by Tallinn Manual"

٣٩- المرجع ذاته. وبلور فكرته وطوَّرها بالعبارات الآتية:
"It cannot be ruled out, however, that there might be a need to develop the law further to ensure it provides sufficient protection to the civilian population, as cyber technologies evolve or their humanitarian impact is better understood"

٤٠- راجع، على سبيل المثال، الكتاب الذي وضعه عدد من الخبراء القانونيِّين والعسكريِّين (الذي يُعرف حاليًا بإسم دليل تالين، وفيه ٩٥ قاعدة قانونيَّة دوليَّة مُرتبطة بالأمن السيبراني):
Tallinn Manual on the "**International Law Applicable to Cyber Warfare**" – prepared by the International Group of Experts at the invitation of the NATO Cooperative Cyber Defence Centre of Excellence, Cambridge University Press, 2013
وعلى الرغم من الجهد المشكور فإنَّ غموضًا يغشى بعض الموضوعات. لقراءة الكتاب راجع الموقع الإلكتروني التالي:
http://nuclearenergy.ir/wp-content/uploads/2013/11/tallinn_manual.pdf

إلاَّ أنَّ عدم تنظيم استخدام الفضاء السيبراني لا يعني تركه لمشيئة المُحاربين، فهناك أحكام عامَّة تفرضها قواعد الأخلاق ومبادئ الإنسانيَّة وتُطبَّق على أي عمليَّة حربيَّة. وهناك أيضًا نصوص مُدوَّنة بشأن الحرب الجويَّة والبريَّة والبحريَّة[٤١]. تُلائم طبيعة الحرب السيبرانيَّة ويُمكن أنْ تُطبَّق عليها. واستنادًا إلى هذه الأحكام والنصوص نستطيع أنْ نتحدَّث عن القواعد المهمَّة لاستخدام الفضاء السيبراني. فاللجوء إلى الفضاء السيبراني لابُدَّ، إذًا، أنْ يكون مُتوافقًا، بدايةً، مع حق اللجوء إلى الحرب (أي الحال التي يُسمح فيها للدولة باستعمال القوّة Jus ad bellum)[٤٢]، كما يجب أنْ يكون استعمالها، بعد ذلك، مُستندًا إلى حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني (أي القانون الذي يُنظِّم حالة الحرب Jus in bello)[٤٣].

أ – قوَّات الحرب السيبرانيَّة وقوامها

تُشكِّل الحرب السيبرانيَّة، كما هو معلوم، وسيلة حرب لضرب العدو من دون تعريض حياة الجنود لأيِّ خطر يُذكر، أي أنَّ استخدام هذا النوع من السلاح يكون نيابة عن الزجِّ بالجنود. فالطالب الموهوب في مجال تكنولوجيا المعلومات (Cyber geek) أو مُبرمِج الحاسوب، أو مُشغِّل الحاسوب الضَّليع

٤١- لمزيد من المعلومات عن موضوع قواعد الحرب، راجع: د. محمد المجذوب. "القانون الدولي العام". المرجع السابق. ص ٨٤٣-٨٦٤. راجع قوانين الحرب على الموقع الإلكتروني التالي: http://avalon.law.yale.edu/subject_menus/lawwar.asp (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٢/٠٧/٢٣).

٤٢- هو مجموعة قواعد القانون الدولي التي تُحرِّم استعمال القوّة لتسوية المُنازعات الدوليّة، باستثناء حال الدفاع المشروع عن النفس وواجب تقديم المساعدة للأمم المتحدة لتحقيق الأمن الجماعي. لمزيد من المعلومات عن الموضوع، راجع: د. محمد المجذوب. "القانون الدولي العام". المرجع السابق. ص ٢٨٧، و٢٩٩-٣٠٣. راجع حول موضوع الأعمال السيبرانيَّة ما كتبه:
Michael N. Schmitt, **"Cyber operations and the jus ad bellum revisited",** in Villanova Law Review, Vol. 56, 2011, pp. 569-605

٤٣- هو القانون الذي يُنظِّم كيفيّة استعمال القوّة عند قيام حالة الحرب (أي عند البدء بالأعمال الحربيّة وانطلاقها فيما بعد). لمزيد من المعلومات عن الموضوع، راجع: د. محمد المجذوب. "القانون الدولي العام". المرجع السابق. ص ٨٤٦-٨٤٨، و٨٥٠-٨٦٤.

بشؤون المعلوماتيَّة وشجونها، أو القرصان المعلوماتي (Hacker)[٤٤] هو شخص جالس خلف شاشة الحاسوب في مكان يَبْعُد آلاف الكيلومترات عن أرض المعركة. ولكن هل تُطبَّق صفة المُحاربين على هؤلاء الأشخاص؟ وهل يُمكن اعتبارهم جنودًا سيبرانيِّين عاملين (Cyber soldiers) أو جنودًا سيبرانيِّين في الاحتياط (Cyber reservists)؟

ب – الآثار الخاصّة للحرب فيما يتعلَّق بالأشخاص

رعايا الدولة المُحاربة، بشكل عام، فريقان: فريق المُحاربين (القوَّات العسكريَّة بمُختلف مظاهرها)، وفريق المدنيِّين. والفريق الأوَّل هو الذي يتَّصف فقط بصفة العدو. ولكن هل يُعتبر مشغِّلو الحواسيب أو مُبرمِجوها مُحاربين لدى القوَّات العسكريَّة أو مِن الأنصار؟ ماذا يحلُّ بمُشغِّلي الحواسيب أو بمُبرمِجيها المدنيِّين والمُقيمين خارج أراضي دولة مُحاربة؟ هل يُعامل مشغِّلو الحواسيب أو مُبرمِجوها، عند إلقاء القبض عليهم، كأسرى حرب؟ لقد مال البعض لاعتبارهم فئة لا يحميها القانون الدولي الإنساني على الرغم من انخراطهم في مجال تكنولوجيا المعلومات، ولا يُمكن اعتبار من يقع منهم في الأسر، أسير حرب. وجلّ ما يُمكن القيام به هو مُلاحقتهم جزائيًّا أمام محاكمهم الوطنيَّة. إلاَّ أنَّ الأمر حسمه المُستشار القانوني للجنة الدوليَّة للصليب الأحمر، لوران جيسيل (Laurent Gisel)[٤٥]، عندما اعتبر أنَّ

٤٤- هو هاوي حاسوب أو هاوي المعلوماتيَّة أو مُدمِن الحاسوب أو مُتسلِّل أو فُضولي أو مُخْتَرِق حواسيب.

٤٥- راجع المُقابلة التي أجراها في ٢٠١٣/٠٧/١ والمنشورة على الموقع الإلكتروني للجنة الدوليَّة للصليب الأحمر. المرجع السابق.

القرصان المعلوماتي مشمول بحماية القانون الدولي الإنساني شرط عدم مُشاركته المُباشرة في الأعمال الحربيَّة في أثناء النزاع[٤٦].

ج – حقوق المُحاربين بالنسبة إلى استخدام الفضاء السيبراني

تستطيع الدولة المُحاربة أنْ تُدمِّر كل برنامج معلوماتي خبيث، ولا فرق في ذلك بين برنامج اشترته قوَّات العدوّ من دولة ما أو أنْتَجته. وإلى جانب المُهاجمة تستطيع الدولة إذا تمكَّنت من ذلك مُصادرة أي برنامج.

وجرى "العرف الحديث" على جواز اعتراض البرامج المعلوماتيَّة الخبيثة التي أَطْلقها العدو أو أرسلها، وإتْلافها[٤٧].

د – وسائل الحرب السيبرانيَّة

إنَّ الغرض من الحرب، بشكل عام، هو قهر قوَّات العدو وإجبارها على التسليم، ولذلك فإنَّ الوسائل المُستعملة يجب ألاَّ تتعدَّى هذا الغرض فتصل إلى الأعمال الوحشيَّة. وقد حدَّدت الاتفاقيات الدوليَّة، بشكل عام، وسائل العنف المشروعة وغير المشروعة. فالوسائل غير المشروعة هي: استعمال أسلحة أو مقذوفات تزيد من دون فائدة في آلام المُصابين وفي خطورة إصاباتهم، وإلقاء قذائف تنشر الغازات السامَّة أو المُضرَّة بالصحة، واستعمال السُّموم بأيَّ طريقة كانت. فمُهاجمة البنية التحتيَّة لدولة ما عشوائيًا، مثلاً، واللجوء إلى القسوة غير الضروريَّة عند استخدام سلاح سيبراني (Cyber weapon)،

٤٦- المرجع ذاته. وبلور فكرته وطوَّرها بالعبارات الآتية:
"Most cyber operations are not linked to an armed conflict, so IHL does not even apply. Even in armed conflict, most hackers would be civilians who remain protected by IHL against direct attack, though they would remain subject to possible criminal prosecution depending on what they did. But if hackers take a direct part in hostilities, carrying out a cyber attack in support of one side in an armed conflict, they lose their protection against direct attack during the execution of cyber attack"

٤٧- هذا ما قامت به إيران عندما تعرَّضت لڤيروس الحاسوب سُتَكْسنَتْ (Stuxnet) لتأخير تقدُّم مشروعها النووي للاستخدامات السلميَّة.

هي من القيود التي يتحتَّم تجنُّبها (كأنْ يؤدِّي البرنامج المعلوماتي إلى عواقِب وخيمة لا تُحمَد عُقْباها).

صحيح أنَّه يَصْعُب تعريف السلاح السيبراني وتَعْيين مكان تَصنيعه أو انتاجه، أو انتقاله من مكان إلى آخر. إلاَّ أنَّ الحاسوب يبقى وسيلة حرب أكيدة، وهو يتكوَّن من مجموع البرامج المعلوماتيَّة، البسيطة أو المُعقَّدة (Sophisticated)، على اختلاف أنواعها (استطلاع قواعد معلومات الخصم الإلكترونيَّة وتحديد نقاط ضعفِها والتسلُّل إليها واستنساخها أو تغييرها أو إتْلافها، وتشويش الاتصالات السلكيّة واللاسلكيّة لنُظُم تشغيل مرافق الدولة، وتوفير المعلومات اللازمة لتوجيه العمليَّات العسكريَّة، وتعقُّب الأهداف المُتنوِّعة). ولكن هل يُعدُّ الحاسوب بمنزلة جندي نصف آلي عندما تكون برامجه المعلوماتيَّة الخبيثة (Malware)[٤٨] مُوجَّهة نحو دولة ما؟ وبعبارة أوضح: هل أصبح يُعتبر، بهذه الصفة "الفرديَّة"، شخصًا من أشخاص القانون الدولي؟ أو هل تُعدُّ البرامج الخبيثة ذخائر حربيَّة؟ أخيرًا، وبسؤال موجز: ماذا سيكون حُكم البرامج المعلوماتيَّة تِلقائيَّة الإرسال[٤٩]؟

هـ – نظام الضرب من الفضاء السيبراني

إنَّ الدولة المُحاربة تُرسل، عادةً، قوَّاتها المُحاربة لضرب مواقع العدو وإضعاف قوَّاته الماديَّة والمعنويَّة وحَمْله على التَّسليم، وتستطيع أنْ تُدمِّر كل ما من شأنه أن يُعجِّل بتحقيق انتصارها عليه. ويَصْعُب عمليًا إيجاد

٤٨- إختصار إنكليزي لعبارة Malicious software (أي البرمجيَّات الضارَّة أو الخبيثة).

٤٩- هي عمليَّات الاختراق القائمة على استخدام شيفْرَة أو رمزٍ (Code) تلقائي التَّشغيل.

معيار للتفرقة بين المواقع التي ينبغي لها أن تُضرب. وبحث الفقهاء طويلاً هذا الأمر. وبعد جهود مُضنِية توصَّلوا إلى فكرة الأهداف العسكريَّة. والضرب من الفضاء السيبراني لا يكون مشروعًا إلاَّ إذا كان مُوجَّهًا ضدّ هدف عسكري، أي ضدَّ هدف يكون، في إتْلافه الكلِّي أو الجزئي، مصلحةٌ حربيَّة ظاهرة لأحد المُتحاربين.

ولا يقتصر اهتمام القانون الدولي على مُعالجة القضايا التي تدخل في نطاق العلاقات الدوليَّة، بل يمتدُّ كذلك إلى العناية بحقوق الإنسان، مُعتبرًا الفردَ في المجتمع الدولي غايةً تعمل الدول من أجلها وهدفًا نهائيًا تتَّجه إليه وترعاه كل قاعدة قانونيّة. والحقوق الفرديَّة التي يتعرَّض لها القانون الدولي العام هي الحقوق الأساس التي تتَّصل بشخص الإنسان. وقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أقرَّته الأمم المتحدة في العام ١٩٤٨، دليلاً واضحًا على المركز المهم الذي يتبوَّأه الفرد في الأحكام الوضعيَّة للقانون الدولي العام.

ولتنظيم هذه الحماية تضمَّن القانون الدولي بعض النصوص التي تُلزم الدول احترامَ بعض الحقوق الفرديَّة أو تُلزم الأفراد مُراعاةَ بعض الواجبات تجاه الدول.

ويَحصر القانون الدولي اهتمامه بالحقوق الطبيعيَّة والأساسيَّة التي يتمتَّع بها الفرد باعتباره كائنًا إنسانيًا. ولكن هل بإمكاننا القول إنَّ هذه الحقوق الطبيعيَّة قد أصبحت مكفولة دوليًا بواسطة القانون الدولي؟

لو اطلعنا على القانون الدولي العام المُعاصر لوَجدنا أنَّه يتضمَّن قواعد ومبادئ تُطبَّق مباشرةً على الفرد بهدف حماية حياته وكيانه وحريَّته وأخلاقه، أو بهدف مُعاقبته لارتكابه جرائم ضدَّ الإنسانيَّة أو ضدَّ السلام العالمي، أو بهدف السماح له، بصفته هذه، بمراجعة المحاكم الدوليَّة والمثول أمامها والادِّعاء ضدَّ الدول.

ولدينا اليوم قواعد قانونيّة دوليَّة عديدة خاصَّة بالفرد، إمَّا لحمايته في حياته (إتفاقيَّة جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيِّين في زمن الحرب، مثلاً) وإمَّا لحماية فئات مُعيَّنة من البشر (الإتفاقيات الخاصة بالنساء والأطفال، مثلاً).

واقترنت كلٌّ من اتفاقيَّات جنيف الأربع[٥٠] "بوسيلة تنفيذٍ جديدةٍ تجسَّدت في نظام إلزامي لقمع المُخالفات الخطيرة المُحدَّدة في الاتفاقيَّات. فالأطراف في هذه الوثائق مُلزمون بإحالة المُخالفين، مهما تكن جنسيَّاتهم، إلى محاكمهم وبإنزال العقوبة بهم، أو تسليمهم إلى الآخرين في حال إدانتهم"[٥١].

والتجديد الآخر الذي أَتْحَفَتْنا به الاتفاقيَّات الأربع نجده في المادة الثالثة التي تُعدِّد الأعمال المحظورة بسبب صبغتها الإنسانيَّة، وهي:

– الاعتداء على الحياة وسلامة الجسد، وعلى الأخص القتل بكلِّ أنواعه، وبَتْر الأعضاء، والمعاملات الوحشيَّة، والتعذيب.

٥٠- والاتفاقيّات هي: الاتفاقيّة الأولى خاصة بتحسين أوضاع الجرحى والمرضى من أفراد القوّات المُسلَّحة في الميدان (أي في البرّ). والاتفاقيّة الثانية خاصة بتحسين أوضاع الجرحى والمرضى والغرقى من أفراد القوّات المُسلَّحة في البحر. والاتفاقيّة الثالثة خاصّة بمُعاملة أسرى الحرب. والإتفاقيّة الرابعة خاصة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب.

٥١- د. محمد المجذوب. "القانون الدولي العام". المرجع السابق. ص ٨٨٨-٨٨٩.

– أخذ الرهائن.

– الاعتداء على كرامة الأشخاص، وعلى الأخص المعاملات المُهينة أو المُزرية.

– إصدار أحكام وتنفيذ عقوبات من دون حكم سابق صادر عن محكمة مُشكَّلة بصورة قانونيَّة، يشتمل على جميع الضمانات القانونيَّة التي تُعتبر ضروريَّة في نظر الشعوب المُتمدِّنة.

وتَصْطَبِغ هذه الوثائق الأربع بصبغة إنسانيَّة رفيعة وتُشكِّل ما يُمكن أن يُسمَّى «لُب القانون الدولي الإنساني» في عصرنا الحاضر.

إلاَّ أنَّ هذه الوثائق والقوانين ليست مؤهَّلة للتكيُّف مع التقنيَّات المُتسارعة لاستخدام الفضاء السيبراني.

ولو اعتبرنا أنَّ القواعد العامَّة للقانون الدولي تُطبَّق (أو يجب أنْ تُطبَّق) على الفضاء السيبراني، لأنَّها قواعد عالميَّة، فإنَّ التطوّرات والإنجازات العلميَّة الحديثة باتت تفرض إمَّا إجراء عمليَّة تحديث لهذه القواعد، وإمَّا وضع نظام قانوني جديد، كفيل بمُواجهة المُستجدَّات والتكيُّف مع التقدُّم العلمي المُرتقب وتحديد الحقوق والالتزامات للدول التي تستخدم الفضاء السيبراني وإيجاد الحلول للمُشكلات الخاصَّة المُعقَّدة التي تطرحها ظاهرة ضَرب مواقع العدوِّ الحسَّاسة من الفضاء السيبراني بشكل مُباغِت من دون معرفة هويَّة المُعتدي أو الدولة المُعتدية[٥٢].

٥٢- راجع، على سبيل المثال، الكتاب الذي وضعه عدد من الخبراء القانونيّين والعسكريّين (الذي يُعرف حاليًا باسم دليل تالين Tallinn Manual)، المرجع السابق.

وعندما انكبَّ الفقهاء على دراسة هذا الموضوع اختلفوا حول عددٍ من الأفكار(٥٣). فما هي آراؤهم في هذا الصدد؟ وما هي التساؤلات المطروحة أو المُحتملة؟

ثالثًا: تساؤلات يَطرحها استخدام الفضاء السيبراني في الأعمال الحربيَّة: تغيُّر وجه الحرب وآثارها القانونيَّة المُحتملة

أَضاف التطوُّر العلمي المُذهِل الذي شهده العصر الحديث عوامل مهمَّة جديدة كان لها، وسيكون، أثر عميق في تطوير قواعد القانون الدولي وتغيير معالمها. إنَّها العوامل التكنولوجيَّة(٥٤).

وهذه العوامل أُهْمِلت لفترة طويلة، على الرغم من الاعتراف بأهميَّتها وتأثيرها. فـ«ليس الفلاسفة بنظريَّاتهم، ولا الحقوقيُّون بصِيَغهم، بل المهندسون بابتكاراتهم، هم الذين يصنعون القانون، وخصوصًا تقدُّم القانون"(٥٥).

وإذا كان تأثير الاكتشافات العلميَّة في حياة المجتمع البشري أمرًا مُسلَّمًا به، فإنَّ ما يَشغل بال فقهاء القانون اليوم هو مدى تأثيرها في التغيُّرات والتوجُّهات التي طرأت على تطوُّر القانون الدولي العام.

لقد كان للتكنولوجيا تأثير بالغ ودور كبير، أولاً في تطوُّر العلاقات

٥٣- راجع مُلخَّص النقاش الذي دار بين Mary Ellen O'Connell و Louise Arimatsu حول الأمن السيبراني في القانون الدولي. في: Chatham House, "**International Law: Meeting Summary, Cyber Security and International Law**", 29 May 2012, pp. 11-12 المرجع السابق.

٥٤- حول موضوع "أثر التكنولوجيا في تطوير القانون الدولي". راجع: د. محمد المجذوب. "القانون الدولي العام". المرجع السابق. ص ٧٩-١١٠. ولابدّ أيضًا من مراجعة كتاب د. مصطفى سلامة حسين. "التأثير المُتبادل بين التقدم العلمي والتكنولوجي والقانون الدولي العام". دار النهضة العربية. القاهرة. ١٩٩٠.

٥٥- راجع ما كتبه: A. de La Pradelle, in Revue des deux mondes, no 46, 1908, p. 708.

الدوليَّة[٥٦]، وثانيًا في تقييد بعض القواعد الدوليَّة[٥٧]، وثالثًا في تطوير هذه القواعد[٥٨].

وهكذا نرى أنَّ العوامل والتطوُّرات التكنولوجيَّة المُتلاحقة قد أَحدثت تغييرًا مُهمًّا في كثير من المفاهيم والأسس والمبادئ التي قام عليها القانون الدولي منذ قرون[٥٩]. فهل امتدَّ هذا التغيير إلى الفضاء السيبراني؟

أجاب المُستشار القانوني للجنة الدوليَّة للصليب الأحمر، لوران جيسيل (Laurent Gisel)[٦٠]، جزئيًا عن السؤال عندما أوضح أنَّه طالما تشارك المدنيُّون والعسكر فضاءً سيبرانيًّا واحدًا فإنَّ ضرب الأهداف العسكريَّة يُشكِّل تحديًا جَلَلاً للدول[٦١]..

يتجلَّى تأثير استخدام الفضاء السيبراني في خمسة أمور مهمَّة: إضعاف المفهوم التقليدي للدولة العسكريَّة، تَغيير في مضمون الجندي (أو المُقاتل أو المُحارب) والسلاح ومدلول الدولة الصغيرة، وتَقييد مبدأ سيادة الدولة، وتَشَتُّت المسؤوليَّة الدوليَّة، وتَغْييب مبدأي الضرورة والإنسانيَّة[٦٢].

٥٦- راجع ما كتبه: د. محمد المجذوب، "القانون الدولي العام"، المرجع السابق، ص ٨٢-٩١.

٥٧- المرجع ذاته، ص ٩١-١٠٤.

٥٨- المرجع ذاته، ص ١٠٤-١١٠.

٥٩- لمزيد من المعلومات عن تأثير التقدم التكنولوجي في القواعد المنظمة للحرب، راجع، على سبيل المثال، بحث Peter Gao حول:
"Law and technology: The changing face of war and its legal ramifications"
على الموقع الإلكتروني التالي:
http://triplehelixblog.com/2011/01/law-and-technology-the-changing-face-of-war-and-its-legal-ramifications/
(تصفُّح بتاريخ 2014/04/9).

٦٠- راجع المقابلة التي أجراها في ٢٠١٣/٠٧/١ والمنشورة على الموقع الإلكتروني للجنة الدولية للصليب الأحمر، المرجع السابق.

٦١- المرجع ذاته. وبلور فكرته وطوَّرها بالعبارات الآتية:
"There is only one cyberspace, shared by military and civilian users, and everything is connected. The key challenges are to ensure that attacks are directed against military objectives only and that constant care is taken to spare the civilian population and civilian infrastructure. States have to be cautious when resorting to cyber attacks".

٦٢- راجع ما أورده الموقع الإلكتروني للجنة الدوليَّة للصليب الأحمر حول موضوع "Cyber warfare" في ٢٠١٠/١٠/٢٩، المرجع السابق. وهذا ثَبَت بالجملة الإنكليزيّة:
"Cyber warfare adds a new level of complexity to armed conflict that may pose novel questions for IHL. (…). The norms in international humanitarian law covering such issues as the use of indiscriminate weapons, distinction between military targets and civilians, proportionality and perfidy, can and must be applied also to cyber warfare", (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

أ – إضعاف المفهوم التقليدي للدولة العسكريّة

فوضع الدولة التي كانت المُدافع الأوحد عن حِياض الوطن بدأ يتغيَّر بعد تسعينيات القرن الماضي بفعل تطوُّر الفضاء السيبراني.

ومردُّ ذلك إلى سلسلةٍ من التحدِّيات التي واجهت هذه الدولة بفعل التقدُّم التقني في مجال الفضاء السيبراني.

– والتحدِّي الأول إقتصادي – سياسي، فظهور تكنولوجيا المعلومات عَمَّم أسلوب الاعتماد المُتبادل بين الدول وشركات تكنولوجيا المعلومات مُتعدِّدة الجنسيَّة الذي يعني أنَّه لم يَعُد في مقدور أي دولة الاعتماد على الذات فقط، والاكتفاء بما تُنتج من مُنتجات المعلوماتيَّة. وهذا الوضع حتَّم على الدولة الاستعانة بغيرها من شركات تكنولوجيا المعلومات، أو الاعتماد على غيرها، لسدِّ حاجاتها العسكريَّة. فتقدُّم صناعة برامج المعلوماتيَّة فَرَض على الدولة توسيع دائرة اتصالاتها الخارجيَّة والدخول في أنماط جديدة من الشراكة مع القطاع الخاص.

وكانت الدولة في الماضي القريب تتحكَّم وحدها في آلة صنع القرار السياسي. وهذا الأمر كان مُمكنًا قبل ظهور تكنولوجيا المعلومات التي أصبحت تتطلَّب قدرًا كبيرًا من الاختصاص والمهارة والخبرة والتفرُّغ، وإلمامًا واسعًا بالأجهزة الإلكترونيَّة المُتطوِّرة، ومعرفة عميقة بالمعلوماتيَّة وثورة الاتصالات. ولهذا فإنَّه يَصعب اليوم على أجهزة الدولة وهيئاتها إدراك مُختلف أَبْعاد صناعة برامج المعلوماتيَّة واستيعاب جميع ظروفها وتطوُّراتها. وبذلك أصبح لزامًا عليها اللجوء إلى المُتخصِّصين والمؤهَّلين

من شركات تكنولوجيا المعلومات. فالتطوُّر العلمي في مجال صناعة برامج الكمبيوتر أفضى، بفِعْل التَّعقيدات التي أَفْرَزَها، إلى تراجع دور الدولة التقليدي في المجال العسكري وتصاعد دور شركات الصناعات الحربيَّة[٦٣].

– وإلى جانب التحدِّي الاقتصادي – السياسي هناك تحدِّي السيطرة على ثورة الاتِّصالات وموجاتها المُختلفة (التحدِّي الرقمي، مثلاً). وكانت الدولة، قبل انتشار استخدام الفضاء السيبراني، قادِرة على تحديد تدفُّق المعلومات وتَغَلْغُلِها، بشكل نسبي مقبول. غير أنَّها أصبحت، بعد انتشار البرامج المعلوماتيَّة، عاجزة عن التحكُّم الكامل بسيلها. فكيف باستطاعة الدولة منع سرقة المعلومات الإلكترونيَّة وتعديلها وإعادتها إلى حيث سُرقت؟ وهل بإمكانها عمليًا منع الخاطفين أو القراصنة (Hackers) المُحتملين من التقاط ما تنقله برامج الكمبيوتر من معلومات ومشاهد؟ وهل بإمكانها عمليًا منع التنصُّت أو استراق السمع، أو انتهاك سريّة المُراسلات والاتِّصالات، أو اعتراض أو اختراق ما تبثُّه البرامج الخبيثة من معلومات ومشاهد؟

إنَّ تطوُّر وسائل الاتصالات ووسائطها ساهَم في زَعْزَعَة الوظيفة التوجيهيَّة للدولة في كل ما يتعلَّق بالتحكُّم بالفضاء السيبراني بحيث أضحى مفهوم الحدود السياسيَّة والجغرافيَّة، وكذلك مفهوم السيادة ومفهوم الاستقلال عن الآخرين، من المفاهيم الغابِرة التي لا يُمكن الاعتداد بها.

٦٣- راجع، مثلًا، ما قاله إيزنهور Eisenhower حول خطورة دور تكتُّل الصناعات العسكريّة في الولايات المتحدة الأميركيّة: على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.youtube.com/watch?v=8y06NSBBRtY (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٢/٠٧/٢٣).

– وبعد التحدِّي الاقتصادي والتحدِّي الرقمي، يُطالعنا التحدِّي الأمني. فالتطور التكنولوجي قلب مفهوم الأمن الوطني التقليدي رأسًا على عقب[٦٤]، لأنَّ وجود الفضاء السيبراني غيَّر أنماط العلاقات الدولية وقواعد الحرب. وبنتيجة ذلك لم يَعُد للحدود حُرْمَة أو أهميَّة، ولم يَعُد خطر التدمير محليًّا يقتصر على أطراف النزاع بل يُمكن أنْ يمتد إلى دول عَبَرت شبكاتها الوطنيَّة البرامج المعلوماتيَّة الخبيثة ، كما سنرى لاحقًا.

ب – تَغيير في مضمون الجندي (أو المُقاتل أو المُحارب) والسلاح ومدلول الدولة الصغيرة

لقد أسفر التطوُّر في مجال الفضاء السيبراني عن تغيير شامل في مضمون القوَّات النظاميَّة، أي الجيوش بمُختلف أشكالها وتشكيلاتها (الجيش العامل، والجيش الاحتياطي، والحرس الوطني، والكتائب المُكوَّنة من أجانب كالفرقة الأجنبيّة في فرنسا Légion étrangère...)، والقوّات المُتطوِّعة التي تتكوَّن من أفراد يعملون بدافع وطنيَّتهم مع الجيوش النظاميَّة. صحيح أنَّ الفرق الجوهري بين القوَّات العسكريَّة التقليديَّة ومُشغِّلي برامج المعلوماتيَّة لم يتغيَّر من حيث الأغراض والأهداف، إلاَّ أنَّ البنية والروابط مع الدولة قد تغيَّرت جذريًا في عصر الفضاء السيبراني. ففي الماضي كان نقص عديد القوَّات العسكريَّة يُحدث خللاً أمنيًا ويُهدِّد أمن الدولة بالتفكُّك. أمّا اليوم فلم يعد لعديد القوَّات العسكريَّة أي قيمة استراتيجيَّة تُذكر، لأنَّ الفضاء السيبراني

٦٤- راجع، على سبيل المثال، كتاب ريتشارد كلارك (المُترجم). "حرب الفضاء الإلكتروني: التهديد التالي للأمن القومي وكيفيّة التعامل معه"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيَّة، أبو ظبي، ٢٠١٢.

أَوْهى مفعول الترابط بين قدرة الجيش وعديده وعزَّز قدرة الدولة الواحدة[٦٥]، المالِكة لهذا السلاح الحديث (غير المُعرَّف، كما ذكرنا سابقًا، وغير الظاهر مكانيًّا) أو القابِضة عليه، على ضمان أمنها والدفاع عن نفسها بمفردها.

وصار بإمكان دولة صغيرة مُستضْعَفة أن تُواجه مُنفردة دولة مُتفوِّقة عسكريًا بعد قيامها بإنتاج برامج معلوماتيَّة مُتعدِّدة الغايات والأغراض (إستطلاع قواعد معلومات الخصم الإلكترونيَّة وتحديد نقاط ضَعفها والتسلُّل إليها واستنساخها أو تغييرها أو إتْلافِها، وتشويش الإتصالات السلكيَّة واللاسلكيَّة لنُظُم تشغيل مرافق الدولة، وتوفير المعلومات اللازمة لتوجيه العمليَّات العسكريَّة، وتعقُّب الأهداف الجويَّة المُتنوِّعة). وستُحرِّر، إذًا، تكنولوجيا الفضاء السيبراني الدول الصغيرة، حَسَنة التنظيم والتدبير نسبيًّا، من الاعتماد على حلفائها الإقليميِّين.

ج – تقييد مبدأ سيادة الدولة

أصبحت المجالات الأساس للسيادة الإقليميَّة مفتوحة ومُستباحة بفضل التقدُّم التكنولوجي، وأصبح الأقوى تكنولوجيًا يتمتَّع بقدرة فائقة على اكتشاف ما يجري عند الآخرين ومعرفة أدقِّ أسرارهم من دون استئذانهم. ونذكر على سبيل المثال عمليات التنصُّت أو استراق السمع والتجسُّس[٦٦] والتقاط الصور بواسطة الأقمار الصناعيَّة[٦٧]. والخطورة في مثل هذه

٦٥- المرجع ذاته.

٦٦- راجع، على سبيل المثال، الموقع الإلكتروني التالي: راجع الموقع الإلكتروني التالي:
https://wikileaks.org/ وراجع أيضًا: https://twitter.com/wikileaks (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٢/٠٧/٢٣).

٦٧- راجع، على سبيل المثال، الموقع الإلكتروني التالي: راجع الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.google.com/earth/ وراجع أيضًا: https://maps.google.com (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٢/٠٧/٢٣).

التصرّفات لا تَكمن في إفراغ السيادة من مضمونها أو فاعليَّتها فقط، بل تَكمن أيضًا وأساسًا في أنَّها لا تُعدُّ خرقًا لقواعد القانون الدولي العام.

وتمتدُّ الحرب إلى إقليم كل دولة مُحاربة. ويُمكن أنْ تمتدَّ إلى أي إقليم آخر يُساهم في النشاط الحربي أو تستخدمه الدولة المُحاربة كنقطة تجمُّع واستعداد لاستخدام الفضاء السيبراني. فنِطاق الحرب يَشمل، بشكل أساس، مجال الفضاء السيبراني، الذي يَستوعب كل ما يُمكن أنْ يَصل إليه الإنسان أو يُدركه.

فالتطوُّرات العلميَّة التي تَسمح باستخدام الفضاء السيبراني، وبعُبور شبكة الاتِّصالات الوطنيَّة أحيانًا، تَجعل من الصعب، عمليًا، مُمارسة السيادة الوطنيَّة على هذا المجال السيبراني، وإخضاعه أو إخضاع أيِّ جزء منه للتشريعات أو المُراقبة المحليَّة. ونظرًا لصعوبة الرقابة أو استحالة تحديد أماكن إنتاج برامج المعلوماتيَّة التي تسير في الفضاء السيبراني وتَنتقِل من دولة إلى أُخرى بسرعة هائلة، فإنّ الدول لم تُبْدِ، منذ أنْ غَزَت البرامج المعلوماتيَّة المجال السيبراني، أيَّ اعتراضٍ أو احتجاجٍ على تَغَلْغُل هذه البرامج في إقليمها. ولهذا تخلَّت مُعظم الدول عن التشبُّث بفكرة السيادة.

د – تَشَتُّت المسؤوليَّة الدوليَّة

إنَّ هناك شروطًا ثلاثة لقيام المسؤوليَّة الدوليَّة: وجود ضرر، ناجِم عن عمل غير مشروع، ارتكبته دولة مُعيَّنة. وتنتفي المسؤوليَّة إذا كان الضرر نتيجة قوَّة قاهرة، أو خطأ ارتكبته الدولة التي أصابها الضرر[٦٨].

٦٨- راجع ما كتبه: د. محمد المجذوب. "القانون الدولي العام". المرجع السابق. ص ١٠٦-١٠٧، و٣١٧-٣٣٧.

والنشاط الناجم عن استخدام الفضاء السيبراني، والمُسبِّب للضرر، قد يكون مشروعًا. ويُعتبر استخدام هذا الفضاء عملاً مشروعًا، إنَّما بشروط. ولا يُنكر أحد مشروعيَّة استخدام الفضاء السيبراني، وقد يتسبَّب هذا الفضاء، عند استخدامه، في إحداث ضرر للبشر.

وهناك اتِّفاقيات دوليَّة مهمَّة استندت إلى نظريَّة المخاطر "ونصَّت بوضوح على قيام المسؤوليّة بمجرَّد وقوع الضرر، ومن دون الحاجة إلى إثبات وجود فعل غير مشروع. ونذكر، على سبيل المثال، اتفاقيَّة العام ١٩٦٩، المُتعلِّقة بالتلوُّث الناتج عن استغلال الموارد المعدنيَّة في قاع البحار، واتفافيَّة العام ١٩٧٢، المُتعلِّقة بالمسؤوليَّة عن الأضرار التي تُسبِّبها أجسام تدور في الفضاء"[٦٩].

وفي عصر الفضاء السيبراني وما أَفْرَزَه من أضرار جسيمة تجاوزت حدود الدولة التي تستخدمه، تضاعفت أهميَّة تلك المسؤوليَّة (لا اتفاقيَّات دوليَّة حول تجارة البرامج المعلوماتيَّة الضارَّة، مثلاً)، فراح رجال القانون يُطالبون بتطوير قواعده حتى لا تقف القواعد التقليديَّة عقبة في سبيل حصول من تُصيبهم هذه الأضرار على التعويض العادل. فالمفهوم التقليدي للمسؤوليَّة لم يَعُد قادرًا على التلاؤم مع الآثار والأضرار التي تُسبِّبها الثورة العلميَّة الحديثة، لأنَّ الأضرار أصبحت خطيرة وشاملة، وإثبات الضرر أصبح صعبًا، واستخدام التكنولوجيا أصبح مشروعًا.

٦٩- د. محمد المجذوب. "القانون الدولي العام". المرجع السابق. ص ١٠٧.

إنَّ أضرار استخدام الفضاء السيبراني قد تَحدث من دون أنْ يكون بالإمكان نسبة أي خطأ إلى الدولة عن الفضاء السيبراني، فمِن الصَّعب بمكان أنْ يكون للبرامج المعلوماتيَّة الخبيثة مظهر خارجي يدلُّ على صفاتها وجنسيَّتها ممَّا يُعقِّد عمليّة الإثبات[٧٠] (خصوصًا تلك التي تكون الدولة قد اشترتها من الأفراد أو شركات تكنولوجيا المعلومات المُنتِجة لهذه البرامج)[٧١]. فهل تتحمَّل كلّ دولةٍ طرف تُنتِج أو تَسْمَح بإنتاج أي برنامج معلوماتي خبيث في الفضاء السيبراني، أو يُستخدم إقليمها أو منشآتها لعمليّة إطلاقٍ من هذا النوع، مسؤوليَّةً دوليَّةً عن الأضرار التي تُسبِّبها هذه البرامج أو أيّ من تداعياتها أو آثارها، على الأرض أو في الجو أو في البحر، لأي دولة طرف أو لأي شخص من أشخاصها الطبيعيِّين أو المعنويِّين؟ وهل تَحتفظ الدولة الطرف، التي أَنْتَجَت أو أَطْلَقَت برنامجًا معلوماتيًّا خبيثًا، بالولاية والرقابة عليه خارج حدود الولاية الوطنيَّة للدولة؟ وبعبارة أَوْضَح: هل تتحمَّل الدولة الطرف، التي أَطْلَقت أو سَمَحَت بإطلاق البرنامج الخبيث من أرضها أو سَمَحت بتمريره أو بعبور شبكتها المعلوماتيَّة، بالمسؤوليَّة الدوليَّة عن جميع الأضرار التي تَنْزِل بالغير؟ وهل تبقى للشركة المُصنِّعة ملكيَّة مثل هذه البرامج؟ وبسؤال موجز: من يتحمَّل المسؤوليَّة في هذه الحالة؟ وما هو أساس هذه المسؤوليَّة؟

٧٠- عندما تعرَّضت أستونيا لهجوم سيبراني عام ٢٠٠٧ وُجِّه اتِّهام إلى القراصنة الرُّوس. ولكن بعد سنتين من التحقيق الدؤوب حدَّد خبراء إستونيا أماكن انطلاق الهجمات من مصر والولايات المتحدة الأميركيَّة وڤيتنام... وأَتَت روسيا في المرتبة الثامنة. راجع ما كتبه
Vincent Nouyrigat, "**Cyberguerre: Pourquoi elle ne ressemble à rien de connu", Science & Vie, no 1159, avril 2014, p. 77**

٧١- راجع، مثلًا، ما أورده الموقع الإلكتروني للجنة الدوليَّة للصليب الأحمر حول موضوع:
"Round table on new weapon technologies and IHL - conclusions" في ٢٠١١/٠٩/١٣. المرجع السابق. وهذا نَبْت بالجملة الإنكليزيّة:
"In cyber space on the other hand, allocation of responsibility does appear to present a legal challenge if anonymity is the rule rather than the exception". (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

هـ – تَغْييب مبدأي الضرورة والإنسانيَّة

لا يتخلَّى القانون الدولي عن مهمَّاته الإنسانيَّة خلال الحروب. وهي تتجلَّى في القواعد والضوابط التي يضعها للتخفيف من ويلات الحروب والنزاعات المُسلَّحة وآثارها، والحفاظ على مصالح الدول المُحايدة، وحماية المدنيِّين والأبرياء.

ويَستند القانون الدولي الإنساني[٧٢] إلى مبدأين أساسيَّين[٧٣]: مبدأ الإنسانيَّة، ومبدأ الضرورة (Necessity). ويُمكن أن نُضيف إليهما مبدأ ثالثًا قد يبدو بدهيًا، وهو مبدأ التوازن أو التناسب (Proportionality).

يُحتِّم مبدأ الإنسانيّة حماية غير المُحاربين مِن أَهْوال الحرب. و«يدعو هذا المبدأ إلى تجنُّب أعمال القسوة والوحشيَّة في القتال طالما أنَّ استعمال هذه الأساليب لا يؤدِّي إلى تحقيق الهدف من الحرب، وهو إحْراز النصر»[٧٤]. فقتل الجرحى أو الأسرى، أو الاعتداء على النساء والأطفال يعدّان أعمالاً غير إنسانيَّة ويخرجان عن إطار أهداف الضرب من الفضاء السيبراني.

ويقضي مبدأ الضرورة باستعمال وسائل العنف والقسوة بالقدر اللاَّزم لتحقيق الغرض من الحرب، أي إرهاق العدو وإضْعاف مقاومته وحمله على التسليم في أقرب وقتٍ مُمكن[٧٥]. ولكن مبدأ الضرورة يخضع لقيود إنسانيَّة تتجلَّى في وجوب مُراعاة القواعد الإنسانيَّة في أساليب القتال، كالإقلاع عن

٧٢- لمزيد من المعلومات عن هذا الموضوع: راجع كتاب د. محمد المجذوب ود. طارق المجذوب. منشورات الحلبي الحقوقيَّة. بيروت. ٢٠٠٩.
٧٣- المرجع ذاته. ص ٣٧-٣٩.
٧٤- المرجع ذاته. ص ٣٧.
٧٥- د. محمد المجذوب. "القانون الدولي العام". المرجع السابق. ص ٨٤٦.

الأساليب التي تزيد في آلام المُصابين، أو تُنزل أضرارًا فادحة بغير المُقاتلين. فحال الضرورة لا تُبيح، مثلاً، لأيِّ طرفٍ استخدام الأسلحة المحظورة دوليًا، كالغازات السامَّة (الخانِقة)، والأسلحة النوويَّة والبيولوجيَّة، أو الاعتداء على المدنيِّين، أو مُهاجمة الأهداف المدنيَّة، أو الإجهاز على الجرحى.

ويكون مبدأ التوازن أو التناسب مُتوافرًا عندما يُوازن العمل العسكري بين نتائجه والضرر المُحدث، أي أنْ يكون حجم العمل العسكري بحجم الضرر.

اعتبر خبير الڤيروسات، غِيُّوم بونْفانْتْ Guillaume Bonfante [٧٦]، أنَّه من الصعوبة استعراض ملايين الملفات لإحصاء الأضرار، المُباشرة أو غير المُباشرة، لهجوم سيبراني. وشَكَّك مؤلِّف عددٍ من الكتب حول الإستراتيجيَّة السيبرانيَّة، أُليڤْييهْ كامْبْفْ Olivier Kempf [٧٧]، في إمكان تَزامُن الرد مع الهجوم (أي بين السَّبب والنَّتيجة). فالتَّزامُن مفقود لأنَّ تحديد الأضرار أو حَصْرها يَستغرق وقتًا لن يَسمح بردٍّ فوري.

إنَّ الركيزة الأولى للقانون الدولي الانساني هي ضرورة التمييز، في كل وقت، بين المدنيَّين والعسكريِّين، حيث يحظر القانون على المُتحاربين قتل المدنيِّين عمدًا، أو التسبُّب بمعاناة لا طائل منها لغير أسباب الضرورة العسكريَّة، وإلاَّ عُدَّ هذا العمل جريمة حرب وانتهاكًا جسيمًا يستوجب المُعاقبة. ومثال ذلك قَتْل المدنيِّين.

٧٦- راجع تحقيق Vincent Nouyrigat حول "الحرب السيبرانيَّة التي تتحدَّى العسكر". المرجع السابق. ص ٧٩.
٧٧- المرجع ذاته.

وعلى هذا الأساس، لا يحقُّ للمُتحاربين استهداف المدنيِّين لأنهم من فئات الأشخاص المَحميِّين[٧٨]. ويُشكِّل استهدافهم عمدًا جريمة حرب يُعاقب عليها.

ويُعرِّف البروتوكول الأول الإضافي لاتِّفاقيات جنيف الأربع، الصادر في العام ١٩٧٧، المدني بأنه كلُّ من ليس بمُقاتل. "أمّا إذا ثار الشكُّ حول ما إذا كان شخص ما مدنيًا أم غير مدني، فإنَّ ذلك الشخص يُعدُّ مدنيًا"[٧٩]. فالقاعدة في هذه الحالة هي تفسير الشك لصالح الشخص المحمي إلى أنْ يَثبت العكس. والاعتبارات التي تُبرِّر قتل المدنيّين هي فقط مبدأ "الضرورة العسكريَّة» وأنْ يكون نشاطهم غير المُعتاد قد «ساهم مساهمة فعَّالة في العمل العسكري".

ولا تؤدِّي المُشاركة «غير المُباشرة» التي تُساهم في المجهود الحربي لأحد المُتحاربين، من دون أنْ تُسبِّب ضررًا مُباشرًا، إلى فقدان هذه الحماية. فالمبدأ هو استمرار الحماية المُقرَّرة للفئات المَحميَّة إلى أنْ يزول سبب منحها. وهذه الحماية تتوقَّف إذا قام الأشخاص المحميُّون بأعمالٍ تُلحق ضررًا بالعدو، بشرط عدم استجابتهم للإنذارات المُوجَّهة إليهم. فيَفْقد الشخص حماية القانون الدولي الإنساني إذا شارك "مُباشرة في الأعمال العدائيَّة".

ونَستنتج من كلِّ ما تقدَّم أنَّ الاستهداف المُتعمَّد للمدنيّين يُعدُّ جريمة حرب في القانون الدولي الانساني. أمَّا ادعاء بعض الدول بأنَّ ما تقوم به

٧٨- من الصعب الإحاطة بكلّ أنواع فئات الأشخاص المَحميّين. لكن أهمّها: الجرحى والمرضى في ميدان القتال، والجرحى والمرضى والغرقى في البحار، وأسرى الحرب، والمدنيّون، والفئات التي يُقرِّر لها القانون الدولي الإنساني حمايةً مُحدَّدةً :النساء، والأطفال، والمظلِّيون، والمناضلون من أجل التحرّر من الاحتلال أو الإستعمار، واللاجئون وعديمو الجنسيّة، والأشخاص الذين يُرافقون القوّات المُسلّحة من دون أن يكونوا من أفرادها، وأفراد الأطقم الطبيّة، والأُسرة، والقوّات العسكريّة التابعة للمنظمات الدولية، ورجال الدين، والأجانب المُقيمون في إقليم أحد الأطراف المُتنازعة، ...). راجع: د. محمد المجذوب ود. طارق المجذوب. "القانون الدولي الإنساني". المرجع السابق، ص ٨٨-٩٦.

٧٩- الفقرة الأولى من المادة ٥٠.

هو لمُحاربة الإرهاب، فهو لا يُبرِّر شل العديد من المنشآت المدنيَّة الحويَّة والتسبُّب بإيذاء أو قتل عدد من المدنيّين الأبرياء، كما سبق بيانه.

لقد حاولت المؤتمرات والمنظمات الدوليَّة في العصر الحديث أنْ تضع قانونًا لتنظيم النشاط في الفضاء السيبراني وعمليَّاته، ولكن من دون أن تُكلَّل جهودها بالنجاح.

وهذا يعني أنَّ المبادئ حول استخدام الفضاء السيبراني كوسيلة حرب لم تَرْقَ بعد إلى مرتبة القواعد القانونيّة المُلزمة. وانتقالها إلى هذا الصعيد لا يتمُّ إلاَّ عند تحوُّلها إلى عرفٍ متواترٍ ومُستقرٍ، أو عند تدوينها في اتفاقيَّة دوليَّة. وبما أنَّ سرعة تطوير استخدام الفضاء السيبراني لا تحتمل انتظار تبلور القواعد العرفيَّة، فلابُدَّ للبنان من اللَّحاق برَكْب هذه التكنولوجيا الواعدة.

فما هي خطَّة العمل اللبنانيَّة المُمكنة لمواجهة خطر حروب الفضاء السيبراني، المقبلة حتمًا؟

رابعًا: بعض الملاحظات المُقترحة لمُواجهة أخطار الفضاء السيبراني في لبنان

"الأمن السيبراني هو عبارة عن مجموع الوسائل التقنيَّة والتنظيميَّة والإداريَّة التي يتمُّ استخدامها لمنع الإستخدام غير المُصرَّح به وسوء الإستغلال واستعادة المعلومات الإلكترونيَّة ونُظُم الاتصالات والمعلومات التي تحتويها وذلك بهدف ضمان توافر واستمراريتها عمل نُظُم المعلومات وتعزيز حماية سريَّة البيانات الشخصيَّة وخصوصيَّتها واتِّخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية المواطنين والمُستهلكين من المخاطِر في الفضاء

السيبراني. إذًا فالأمن السيبراني هو سلاح استراتيجي بيد الحكومات والأفراد ولاسيَّما أنَّ الحرب السيبرانيَّة أصبحت جزءًا لا يتجزَّأ من التكتيكات الحديثة للحروب والهجمات بين الدول"[٨٠].

كل ما نستطيع أنْ نُقدِّمه، في هذا القسم الأخير من بحثنا، إلى المُدافعين عن لبنان، وبعد الاطِّلاع على الدراسات الجادَّة والموضوعيَّة عن الفضاء السيبراني، هو بعض الملاحظات السريعة، منها[٨١]:

– إنَّ العمل على إنتاج برامج الحواسيب أو شرائها لا يُكلِّف كثيرًا من المال، ففي الوقت الذي يُكلِّف إصلاح الأضرار الماديَّة الناشئة عن اختراق الحواسيب عشرات الملايين من الدولارات (أو حتى آلاف ملايين الدولارات)[٨٢]، فإنَّ لبنان لا يُضطر إلاَّ إلى إنفاق القليل لإنتاجها محليًّا أو شرائها من الأسواق الدوليَّة (شركات تكنولوجيا المعلومات، مثلاً).

– إنَّ بقاء برنامج المعلوماتيَّة الخبيثة أو المضرَّة (أو القيروسات) ساكِنَة (أو نائمة أو خامِدة أو كامِنة (Latent) لفترة طويلة نسبيًّا يُشكلُّ تحدِّيًا أكيدًا للحرب التقليديَّة (أي لحقّ اللجوء إلى الحرب بعد توجيه إنذار إلى العدو)، فهي لا تَقْوى عليه.

– إنَّ استمرار الحرب التقليديَّة الحديثة لا يتجاوز الأيام أو الأسابيع، في حين تتخطَّى آثار برنامج المعلوماتيَّة المشبوهة أو الخبيثة أو المضرَّة (أو

٨٠- راجع ما أورده موقع الهيئة المُنظِّمة للاتصالات في لبنان حول "الأمن السيبراني"، على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.tra.gov.lb/Cybersecurity-AR (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

٨١- لمزيد من المعلومات حول الموضوع، راجع "رؤية الهيئة المُنظِّمة للاتصالات في لبنان لأمن الفضاء السيبراني"، على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.tra.gov.lb/Cybersecurity-AR (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

٨٢- راجع ما كتبه حسن شقراني حول "جرائم إلكترونيَّة عبر البطاقات المصرفيَّة: حاجة إلى مزيد من التَّدقيق وتمتين الرقابة لاحتواء مخاطر التزوير"، في صحيفة الأخبار اللبنانيَّة في ٢٠١٣/٠٣/٢٢.

الڤيروسات Viruses) الأيَّام أو الأسابيع أو حتى الأشهر.

– إنَّ اضطلاع البرنامج المعلوماتيَّة الخبيثة بمهمات مُتعدِّدة (كجَمْع المعلومات وتعديل برامج تشغيل الحواسيب وإتْلافها) يتجاوز، بشكل ملحوظ، ما يُمكن أنْ تقوم به الحرب التقليديَّة.

– إنَّ إسرائيل رائدة في مجال أبحاث الفضاء السيبراني واستخداماته[٨٣]، وهي صارت تبيع برامجها المعلوماتيَّة إلى عددٍ من الدول[٨٤].

– إنَّ الفضاء السيبراني هو سلاح المستقبل الأكيد، ومن يملك ناصِيَة هذا الفضاء فلا شكَّ أنَّه سيكون هو المُسيطر على أجواء المعركة ومسار الحرب السيبرانيَّة. وأَمِل المُستشار القانوني للجنة الدوليَّة للصليب الأحمر، لوران جيسيل (Laurent Gisel)[٨٥]، أنْ يؤدِّي التقدّم التكنولوجي إلى تطوير أسلحة سيبرانيَّة تُخفِّف من مُعاناة الأشخاص المتأثِّرين بالحرب والأضرار الجانبيَّة، مع تحقيق ميزة الأسلحة التقليديَّة أو مفعولها[٨٦].

وبعد أنْ أَوْرَدْنا هذه المعلومات المُبسَّطة عن أوضاع الفضاء السيبراني، نتساءل: هل أَحْسَن لبنان الاستفادة من هذه التكنولوجيا التي تُشكِّل اليوم، وستبقى تُشكِّل لفترة طويلة، ميزة واعدة للدفاع عن حِياض الوطن؟

الحقيقة أنَّنا لم نولِ حتى الآن هذه التكنولوجيا الأهميَّة التي تستحقُّ،

٨٣- راجع حول إمكانات إسرائيل السيبرانيَّة ما كتبته صحيفة فلسطين: "الإمكانيَّات الإسرائيليَّة في حرب «السايبر». المرجع السابق.

٨٤- تُقدَّر صادرات إسرائل في ميدان الإنترنت بنحو ٦٠ مليار دولار أميركي (٣ مرَّات أكبر من بريطانيا). وهي تُسيطر على ٥٪ من سوق السايبر العالمي. راجع ما كتبته إرم حول «إسرائيل تُسيطر على ٥٪ من سوق «السايبر» في العالم»، في ٢٠١٤/٠٢/٢٥. على موقع الإلكتروني التالي: http://www.eremnews.com/m/?id=28124 (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

٨٥- راجع المُقابلة التي أجراها في ٢٠١٣/٠٧/١ والمنشورة على الموقع الإلكتروني للجنة الدوليَّة للصليب الأحمر. المرجع السابق.

٨٦- المرجع ذاته. وبلور فكرته وطوَّرها بالعبارات الآتية:
"Advances in technology might one day lead to the development of cyber weapons that would, in specific circumstances, cause fewer casualties and less collateral damage than traditional weapons, to achieve the same military advantage"

و"الجهود اللبنانيَّة الحاليَّة تحت المستوى المطلوب للتعامل مع مخاطر الفضاء السيبراني المُتنامية وتهديداته"[٨٧]. ولو طُلب منَّا تقديمُ الدليل، مُجدَّدًا، على أهميَّة الفضاء السيبراني ودوره في تسيير حروب المستقبل في العالم أجمع لاكْتَفَيْنا بالإشارة إلى وضعه، أولاً، كأداةٍ ضروريَّةٍ لا غنى عنها اليوم للحفاظ على الأمن الوطني[٨٨]، وإلى وضعه، ثانيًا، كسلاح أساسي فعَّال لحسم أي حربٍ (أو على أقلِّ تقدير، معركة)، محليَّةٍ أو عالميَّةٍ، أو للدفاع عن النفس ضدَّ أي خطر خارجي أو داخلي[٨٩].

وحينما نتأمَّل مليًا نتائج هذه الأهميَّة نخرج بالحقيقة المهمَّة الآتية، التي نوجزها بكلمات لأنَّها لا تحتاج إلى شرحٍ، وهي أنَّ القوَّة، إذا ما اقترنت بالحق، اجْتَرَحَت المعجزات، وانتزعت التقدير، وشَغَلت الأذهان، وحافظت على شرف لبنان وتلاحمه. وعلينا أنْ نعي هذا الدرس أو هذه الحكمة جيدًا فلا نُفرِّط بها، سواءَ أَسْفَر الفضاء السيبراني عن إعادة حقوقنا أم استوجب عودتنا إلى حمل ما لم يكن من الحكمة إلقاؤه.

ولابدَّ للبنان أنْ يتَّبع، في المستقبل القريب، خريطة الطريق الآتية:

– إعداد ندوة لبنانيَّة عن الفضاء السيبراني يُشارك فيها كبار الخبراء والاختصاصيِّين اللبنانيِّين والعرب وتُحدِّد، بالأرقام والوقائع والمُقارنات العلميَّة المُقنعة، مدى التقصير أو الإهمال أو التَّخاذل اللبناني والعربي

٨٧- راجع ما أورده موقع الهيئة المُنظِّمة للتصالات في لبنان حول "الأمن السيبراني في لبنان". على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.tra.gov.lb/Cybersecurity-AR (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

٨٨- راجع حول الموضوع مقالة: Eneken Tikk, "**Ten rules for cyber security**", CCDCOE, NATO Cooperative Cyber Defence Centre of Excellence, Tallinn, Estonia, ٢٠١١ على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.jgu.edu.in/joss/PDF/TenRulesforCyberSecuritySurvival.pdf (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/١٣).

٨٩- راجع حول موضوع إستراتيجيّة إسرائيل إزاء لبنان: كتاب العميد المتقاعد نزار عبد القادر "الإستراتيجيّة الإسرائيليّة لتدمير لبنان: المُواجهة المصيريّة". دون دار نشر. ٢٠١١.

في استخدام الفضاء السيبراني كسلاح بتَّار لمواجهة الهجمات العدوانيَّة والأطماع الإسرائيليَّة في لبنان، وللتغلُّب على آفة الضعف وتحقيق "توازن رعب جديد" أو خلق "توازن ردع نسبي"[٩٠] بين قدرات لبنان المُتواضعة (عُدَّة وعديدًا) وقدرات العدو الإسرائيلي المُتعاظمة (المُتفوِّق في العديد ونوعيّة العُدَّة)[٩١].

– إنَّ التطوُّرات المُتسارعة في الفضاء السيبراني تفرض قيام شراكة بين القطاعين العام والخاص (المعاهد الفنيَّة المُتخصِّصة وكليات الهندسة، مثلاً) للتقليل من الاستثمارات اللازمة لإنتاج البرامج الحاسوبيَّة وتطويرها. وقد أَثْبَتَت التجارب أنَّ إنتاج هذه البرامج وتطويرها يحتاج إلى وجود شركات لبنانيَّة وعربيَّة وأجنبيَّة وتدخُّل خبراء من القطاع الخاص. إنَّ لبنان بإمكاناته الراهنة، وبما عنده من مهندسين واختصاصيِّين ومُبَرْمِجين (Programmers)، مُقيمين أو مُغتربين، قادر على النهوض بهذه المهمَّة الجَلَل[٩٢]. علمًا بأنَّ تطوير أنظمة حماية المعلومات لبنانيًّا وتسويقها عالميًّا قد يُحفِّز المُستثمرين الأجانب على تأسيس شركات في لبنان لإنتاج أنظمة كهذه مِمَّا قد يُساهم في تعزيز الإقتصاد الرقمي اللبناني ودعمه[٩٣].

– إقامة المعارض الدوليَّة على أرض لبنان للتبصُّر بالبرامج الحاسوبيَّة

٩٠- أشارت قناة الميادين الإخباريَّة إلى انهيار مئات مواقع الإنترنت الإسرائيليَّة بعد تعرُّضها لهجوم سيبراني (كسلطة المطارات والبريد ووزارة التربية). راجع ما كتبه موقع التيار الوطني الحر "إنهيار مئات المواقع الإسرائيليَّة على الإنترنت بعد تعرُّضها لهجوم قراصنة في ٢٠١٤/٠٤/٨"، على الموقع الالكتروني التالي: http://www.tayyar.org/Tayyar/News/PoliticalNews/ar-LB/enternet-israel-pb-4812649.htm (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٨).

٩١- راجع حول إمكانات إسرائيل السيبرانيَّة ما كتبته صحيفة فلسطين: "الإمكانيَّات الإسرائيليَّة في حرب "السايبر"، المرجع السابق.

٩٢- راجع ما كتبته صحيفة الحياة حول "خط ساخن يربطها بالصين: الاستخبارات البريطانيَّة تُدير مُسابقة لاختراق الإنترنت!"، في ٢٠١٢/١٠/١٩.

٩٣- أعلن وزير الاتصالات اللبناني أنَّ "لبنان حَدَّد هدفين رئيسين في استراتيجيَّته التحديثيَّة لقطاع الإتصالات والمعلوماتيَّة، أوَّلهما أنْ يُصبح المنصَّة الرقميَّة الأساسيَّة في الشرق الأوسط، وثانيهما أنْ يُطوِّر بناه التحتيَّة ليكون من الآن حتى العام ٢٠١٥ في مصاف الدول الرائدة في هذا القطاع" (راجع ما كتبته صحيفة الحياة حول "مؤتمر "عرب نت" يُناقش القضايا التكنولوجيَّة في القطاعات الإبداعيَّة: لبنان يسعى إلى دور منصَّة رقميَّة أساسيَّة في المنطقة"، في ٢٠١٣/٠٣/٢٢).

المعروضة واقتناصها، وتطوير لبنان ما لديه منها، والمشاركة الفاعلة في المؤتمرات والندوات الدوليَّة في الخارج.

– تطوير القُدرات السيبرانيَّة، الهجوميَّة والدفاعيَّة (كتأمين الدخول الآمن إلى المواقع الإلكترونيَّة أو إنشاء مَسارٍ آمنٍ لانتقال معلومات الفضاء السيبراني وانسيابها السَّلِس)، وإجراء تدريبات، وطنيَّة ودوليَّة، في هذا الإطار.

– صَوْغ نظريَّة أمنيَّة لبنانيَّة تتوافَق مع حرب الفضاء السيبراني[٩٤] (أي تطوير استراتيجيَّة وطنيَّة للأمن السيبراني، وتنسيق العلاقات المُتبادلة بين الدولة وشركات تكنولوجيا المعلومات، والتصدِّي للجريمة السيبرانيَّة، وبناء القدرات الوطنيَّة للتعامل مع كل طارئ سيبراني، وتوعية الرأي العام)[٩٥].

إلاَّ أنَّ خارطة الطريق المُقترحة لنْ تأتي كُلَها إلاَّ إذا توافرت لها بعض الشروط أو المناخات، منها: إقتناعٌ بالأخطار المُحدِقة، وجديَّةُ العمل وسرعته (أو على أقلِّ تقدير، عدم تباطئه)، وصدقُ التعامل بين مُكوِّنات الشعب اللبناني وتعاونها (أو شبه تعاونها)، وتغليبُ الجدارة والكفاءة على ما عداها من ميزات (كالمُحاباة، والإنتماء الديني والطائفي والمناطقي)، خصوصًا وأنَّ الحرب السيبرانيَّة تَمْتاز بديناميَّة (أو حركيَّة) عالميَّة تَتَصارع فيها أَفْضَل العقول قاطِبة.

ومِمَّا تقدَّم نستنتج أنَّه لابدَّ من اعتبار الفضاء السيبراني في لبنان جزءًا من استراتيجيَّته الدفاعيَّة.

٩٤- إعتبر معهد أبحاث الأمن القومي في إسرائيل أنَّ حرب السايبر قد تُشوِّش على منظومة الصواريخ الدفاعيَّة «حيتس» والقُبَّة الحديديَّة. راجع التقرير الإخباري لقناة LBCI News حول «إسرائيل تستعدُّ لحرب «السايبر»»، في ٢٠١٤/٠٤/٩. على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.youtube.com/watch?v=cGp7qgM2fXI#t=11 (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/١٠).

٩٥- راجع ما أورده موقع الهيئة المُنظِّمة للإتصالات في لبنان حول «لمحة عامة حول الأمن السيبراني». على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.tra.gov.lb/Cybersecurity-AR (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

خاتمة

والخلاصة أنَّه لمُواجهة خطر الفضاء السيبراني لابدَّ للبنان من أنْ يُطوِّر استراتيجيَّته السيبرانيَّة (Cyber Strategy) لفرض "توازن رعب جديد"، أو على أقلِّ تقدير، خلق "توازن ردع نسبي"[٩٦] يَستفيد إلى أقصى حدٍّ مُمكن من هذا الفضاء السيبراني الواعد، ويؤدِّي إلى كَبح جَماح إسرائيل عن اللجوء إلى شنِّ "الحرب السيبرانيَّة المفتوحة"، المقبلة حتمًا[٩٧].

وعلينا أنْ نتذكَّر أنّ التقدُّم المُذهل في مجال الأسلحة التدميريَّة أَفْرَز وضعًا دوليًا جديدًا يُعرف بإسم "توازن الرعب" أو "السلام بواسطة الردع"[٩٨].

والنظام الدولي مُعرَّض للتغيُّر. وعوامل التغيُّر كثيرة، يأتي التطوُّر التكنولوجي في مقدّمتها. فالاختراعات في المجال العسكري كانت دائمًا العامل الأهم في تغيير مواقع الدول في سلَّم القوى الدوليَّة.

ومستوى التطوُّر التكنولوجي في المجال العسكري سيُستخدم في المستقبل المنظور كمعيار لتحديد حجم القوَّة العسكريَّة التي تملكها الدولة. ومن هذه الناحية فإنَّ التمييز بين الدول لن يتمَّ على أساس عديد أفراد الجيش، بل على أساس مدى التقدُّم أو التخلُّف في تصنيع نوع جديد من الأسلحة التي من ضمنها برامج الحواسيب السَّابِحة في الفضاء السيبراني أو إنتاجه.

٩٦- راجع حول فكرة التوازن الدولي: د. محمد المجذوب. "القانون الدولي العام"، المرجع السابق. ص ١١٩-١٢٠.

٩٧- راجع حول إمكانات إسرائيل السيبرانيَّة ما كتبته صحيفة فلسطين: "الإمكانيَّات الإسرائيليَّة في حرب "السايبر»، المرجع السابق.

٩٨- راجع الفصلين السادس والسابع من كتاب دانييل كولار Daniel Colard عن "العلاقات الدوليَّة"، ترجمة خضر خضر، الطبعة الثانية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٥.

فالتكنولوجيا الحديثة استطاعت أن تُفْرِز عاملًا جديدًا في تغيير مواقع الدول في سلَّم القوى الدوليَّة، هو عامل الفضاء السيبراني الذي من شأنه قلب الآية والسماح لدولة مُزدهرة فيها صناعة برامج الحواسيب أو إنتاجها باحتلال مركز دولي مرموق والتأثير في النظام الدولي[٩٩] من دون أنْ تكون مُتفوِّقة عسكريًا بمعايير الدول الكُبرى أو مَصافِها. وإسرائيل[١٠٠] وإيران[١٠١] نموذجان يؤكِّدان ذلك.

وصيانة الحياة والحرية والسيادة والاستقلال والمُستقبل تُحتِّم علينا في المرحلة الراهنة أنْ نسعى جاهدين إلى تحويل المجتمع اللبناني المُتخلِّف إلى مجتمع علمي[١٠٢]، لأنّ التخلُّف، مدنيًا كان أم عسكريًا، لا يُمكن التغلُّب عليه – حتى ولو لم يكن هناك صراع مع إسرائيل – إلاَّ بالثورة العلميَّة الصادقة[١٠٣].

وأخيرًا، لابُدَّ من الإقرار بأنَّ موضوع أمن الفضاء السيبراني مشروع لبناني مُهم يَسْتَلْزِم إمكانات ضخمة ولا يُمكن تنفيذه في مرحلة واحدة.

٩٩- راجع ما كتبه حسن شقراني حول "أمن "غوغل" بيد إسرائيل. ثلاثة خبراء تكنولوجيا لتعزيز حماية المَحرّك العملاق"، في صحيفة الأخبار اللبنانيَّة في ٢٠١٤/٠٢/١٨.

١٠٠- راجع حول هذا الموضوع ما كتبته صحيفة فلسطين: "الإمكانيَّات الإسرائيليَّة في حرب "السايبر"، المرجع السابق.

١٠١- راجع حول هذا الموضوع ما كتبته صحيفة القدس العربي: "تل أبيب: إيران تملك خططًا لتطوير التقنيَّة بهدف تعزيز قدراتها الدفاعيَّة والهجوميَّة بعالم الهجمات عبر الشبكة العنكبوتيَّة. الحكومة أسَّست وحدة حربيَّة مُختصَّة في الإنترنت والجيش حَشَد نُخبة من قراصنة الحواسيب لتولّي الجهود القوميَّة"، في ٢٠١٢/٠١/١٦ على الموقع الإلكتروني التالي:
http://www.alqudsalarabi.info/index.asp?fname=today%5C16e28.htm&arc=data%5C2012%5C01%5C01-16%5C16e28.htm (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٤/٠٤/٩).

١٠٢- أزاحت جامعة هايكازيان الستار عن مُجسَّم صاروخ "أرز ٤" في ٢٠١١/٠٢/٢٢. ففي مطلع ستينيات القرن الماضي، قام عدد من طلابها وبإشراف أستاذ الرياضيّات، مانوغ مانوغيان، بتصميم عدد من الصواريخ وإطلاقها. وشكَّل صاروخ "أرز ٤" الذي أُطلق في ١٩٦٣/١١/٢١ رمز هذه المُغامرة العلميّة الفريدة في الشرق الأوسط. وكان الصاروخ مؤلّفًا من ثلاثة طوابق (أو ثلاث مراحل)، وارتفع في الجو إلى نحو ٢٠٠ كلم، وتخطّى مداه ٦٠٠ كلم قبل أن يسقط في البحر المتوسط. راجع: هيام طوق، "مُجسَّم صاروخ "أرز ٤" يستقرّ في "هايكازيان"، في صحيفة المستقبل اللبنانيّة في ٢٠١١/٠٢/٢٣. وكذلك الموقع الإلكتروني التالي: http://haigazian.edu.lb/NewsEvents/Documents/HURocketSociety.pdf (تصفُّح بتاريخ ٢٠١٢/٠٧/٢٣).

١٠٣- راجع ما كتبه د. محمد المجذوب حول "عشر حقائق كشفتها معركة تشرين المجيدة" في كتاب: "دراسات قوميّة ودوليّة"، المرجع السابق، ص ١٣١-١٤٨، ولاسيّما ص ١٣٦-١٣٧ و١٤٥.

وحتى لو توافرت الإمكانات الماديَّة والبشريَّة اللازمة لإقامة هذا النظام الأمني دفعة واحدة، فعلينا أنْ نَعْلَم أنَّ خباياه لم تتكشَّف كاملة بعد، فقد تُظهر تطبيقاته العمليَّة عيوبًا تُحتِّم إعادة النظر فيه، وتَشْذيبه، بخاصَّة وأنَّه يَعتمد على عنصر غير ثابت وسريع التطوُّر وهو تكنولوجيا الإتصالات والمعلومات(١٠٤).

ولابُدَّ من انتظار الوقت الكافي لترسيخ ما ظَهَر من مشاكل وحلول قانونيَّة في حقل أمن الفضاء السيبراني، ولبلورة ما لم يَظهر حتى الآن. ونحن نتخيَّل أنَّ ما لم يَظْهر كثير، نظرًا للتطوُّر التقني المُتسارع.

ولكن لا يُمكن إزاء كل هذه التحدِّيات أنْ نُبقي في القانون الدولي على نصوص خاصَّة بالمرافق العامَّة الدوليَّة، بعضها غير مُكتمِل والبعض الآخر غير مُطبَّق، تعود إلى زمانٍ غير زماننا السيبراني.

لذلك يبدو من الضروري سنُّ مُدوَّنة سيبرانيَّة مُتكاملة تحمي الفضاء السيبراني، وتُساعد على تعزيز مفهوم أمن الفضاء السيبراني.

هل هذا كل ما يُقال في موضوع " السَّايْبِر ساحة "خفيَّة" لحرب "ناعِمَة" قادِمة "؟ وهل يَستطيع بحث أنْ يضمَّ بين أسطره وجوه مسألة تتصدَّر المسائل التي يتم التصدِّي لها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في هذه الحقبة الزمنيَّة التي يكثر الحديث فيها عن الأمن السيبراني؟(١٠٥) وهل

١٠٤- راجع, على سبيل المثال, الكُتُب التالية:
- "Droit des technologies de l'information: Regards prospectifs", Cahiers du Centre de Recherches Informatique et Droit, Bruylant, 1999; - André Lucas et al., "Droit de l'informatique et de l'internet", PUF, 2001; Christiane Féral – Schuhl, "Cyber Droit: Le droit à l'épreuve de l'internet", 3ème éd., Dalloz - Dunod, 2002

١٠٥- راجع, على سبيل المثال, أحد عناوين مجلة Science & Vie (عدد ١١٥٩ تاريخ نيسان ٢٠١٤): "...Cyberguerre et si elle avait déjà commencé" وتحقيق Vincent Nouyrigat ,في المجلة ذاتها, حول "الحرب السيبرانيَّة التي تتحدَّى العسكر", المرجع السابق, ص ٧٢-٨١.

أنَّ هناك نظامًا عالميًّا يدَّعي اليوم احتكار هذا التوجُّه ومراقبة البشريَّة جمعاء للقول إذا كانت مجتمعاتها السياسيَّة المُتباينة في هيكليَّتها ومُعتقداتها ومُمارستها تَبْتَعِد أو تَقترب من هذا المفهوم؟ وهل يجب إعادة النظر بفنّ الحرب وعلمها في ضوء الواقع السيبراني الضاغِط؟ وهل يجب فَرْض نظام الإتْلاف (أو التدمير) الذاتي على بعض برامج المعلوماتيَّة السَّابِحة في الفضاء السيبراني؟

طَرحنا بعض الأسئلة في سياق البحث، وها نحن ننتهي إلى أسئلة أُخرى. ونَخْتَتِم بالقول إنَّ ما فعلناه لا يتعدَّى إطار المُحاولة وإنْ ساهم في نَقْل موضوع الحرب السيبرانيَّة الناعِمة، الشائِق والشائِك في آنٍ، إلى دائرة الضوء.

التّنافس الدّولي على حوض قزوين

د. أحمد ملّي*

الصّراع الجّيوستراتيجي على بحر قزوين

منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي بدأ الحديث عن تحوّل منطقة آسيا الوسطى إلى أحد اللاعبين الأساسيين على ساحة الطاقة العالميّة، حيث أظهرت التّوقّعات الّتي قامت بها مراكز الأبحاث وشركات النّفط الغربيّة أنّ احتياطات النّفط والغاز الطّبيعي في بحر قزوين تساوي الاحتياطات الموجودة في منطقة الخليج الفارسي. في ظل هذه الأوضاع سعت حكومات الدّول الجّديدة إلى استغلال الثّروات بهدف تحسين الأوضاع الاقتصاديّة في بلادها الّتي كانت تعاني صعوبات اقتصاديّة كبيرة بعد تفكّك الاتّحاد السّوفياتي، وخروجها من تحت عباءته لتصبح

* أستاذ السياسة الدولية في الجامعة اللبنانية

أمام معضلة تحقيق الإستقلال الاقتصادي بعد حصولها على الإستقلال السّياسي.

أوّلًا: التّحوّلات السّياسيّة في آسيا الوسطى بعد تفكّك الاتّحاد السّوفياتي

أدّى تفكّك الاتّحاد السّوفياتي إلى زوال المنظومة السّياسيّة الّتي كانت قائمة منذ نهاية الحرب العالميّة الثّانية، وهو ما ألقى بتداعيات كبيرة على تركيبة النّظام العالمي الّذي أصبح نظامًا أُحادي القطب، بزعامة الولايات المتّحدة. ولعلّ الأثر المباشر الّذي خلّفه كان بروز كيانات سياسيّة جديدة على السّاحة الدّوليّة، كانت حتّى الأمس القريب جزءًا من الاتّحاد السّوفياتي من القوقاز إلى أوروبا الشّرقيّة وصولاً إلى المنطقة المعروفة بإسم آسيا الوسطى. وهي تعتبر منطقة مغلقة جغرافيًّا لا تُطل على أي بحر وتضمّ خمس دول هي تركمنستان، كازاخستان، طاجكستان، قيرغستان، وأوزبكستان. تحدّها من الشمال روسيا، من الشّرق الصين، من الجنوب أفغانستان، من الجنوب الغربي إيران، ومن الغرب بحر قزوين[١].

تقع آسيا الوسطى في قلب المنطقة المعروفة بإسم «أوراسيا» (Eurasia) الّتي تضم أوروبا وآسيا، والتي تمتد حدودها غربًا من أوروبا الغربية على المحيط الاطلسي حتى ضفاف الصين وروسيا على المحيط الهادئ في الشرق. وبحسب مستشار الأمن القومي الأميركي الأسبق زبغنيو بريجنسكي

١- Rajan Menon, "**Introduction: Central Asia in the Twenty-First Century**", in Central Asia: Views From Washington, Moscow & Beijing, M.E. Sharpe, New York, 2007, pp 3-17

فإن أوراسيا هي رقعة الشطرنج التي يدور فيها الصراع للهيمنة العالمية، وإن هذا الصراع يتضمن الجغرافيا الاستراتيجية، أي الإدارة الاستراتيجية للمصالح الجيوبوليتيكية[٢].

من هنا فإنّ تأثيرات هذه الدّول في المنطقة لا تقتصر على الإطار القانوني البحت، لأن ظهورها دفعة واحدة ألقى بتداعياته على التّوازنات الإقليميّة، كونها على تماس مباشر مع مجموعة من الدّول الفاعلة على الصّعيدين الإقليمي والدّولي. فهذه الدّول تجاور روسيا والصّين، بالإضافة إلى غرب آسيا وجنوبها، وبالتّالي كان هناك إعادة هيكلة جيوسياسيّة للمنطقة الّتي كانت تاريخيًّا جزءًا من الفضاء السّوفياتي. فإلى جانب العوامل الجغرافيّة والتّاريخيّة والثّقافيّة، برزت آسيا الوسطى بإمكاناتها الاقتصاديّة خصوصًا تلك المتعلّقة بمصادر الطّاقة من نفط وغاز لتصبح نقطة التقاء لمصالح الدّول الكبرى، وبالتّالي تتحوّل المنطقة إلى ساحة تنافس وصراع ينحو عدد من الباحثين إلى تسميته "اللّعبة الكبرى الجّديدة"[٣][٤].

ثانيًا: البعد الجيوبولتيكي للصّراع على بحر قزوين

بامتداد يصل إلى ١٣٠٠ كلم من الشّمال إلى الجّنوب و٣٠٠ كلم من الغرب إلى الشّرق، وبمساحة تصل إلى حوالى ٤٠٠٠٠٠ كلم٢ يُعتبر بحر قزوين

٢- Zbigniew Brzezinski, "**The Grand Chessboard**", Basic Books,1997, New York, p 6, 31-34

٣- يُقصد «باللّعبة الكبرى»بحسب وصف الرّوائي البريطاني- الهندي «روديار كيبلينج»: الصّراع الإنكليزي الرّوسي في القرن التّاسع عشر حول النّفوذ في منطقة آسيا الوسطى, والذي أدّى في نهاية المطاف إلى حصول أفغانستان على استقلالها.

٤- Robert Ebel & Menon Rajan, "**Energy and Conflict in Central Asia and The Caucasus**", Rowman and Littlefield Publishers, New York, 2000, p 214-216

أكبر بحر مغلق. ويعرّف القانون الدّولي للبحار البحر المغلق على انّه "خليج أو حوض أو بحر تحيط به دولتان أو أكثر، ويتصل ببحر آخر أو بالمحيط بواسطة منفذ ضيّق، أو يتألّف كلّيًا أو أساسًا من البحار الإقليميّة والمناطق الاقتصاديّة الخالصة لدولتين ساحليّتين أو أكثر"[٥].

ويرتفع بحر قزوين ٢٧ مترًا فوق مستوى سطح البحر، ويتألّف من ثلاث أحواض أساسيّة: الأوّل في الشّمال لا يتجاوز عمقه ١٠٠ متر، والثّاني في الوسط ويتراوح عمقه بين ٥٠٠ و٨٠٠ متر، والقسم الجنوبي يصل عمقه إلى ١٠٠٠ متر. ويقع بحر قزوين في منطقة إستراتيجيّة فمن ناحية هو مجاور لآسيا الوسطى (طاجكستان، أوزباكستان) والقوقاز عبر آذربيجان ، ومن ناحية آخرى هو على مقربة من منطقة الخليج الفارسي، حيث لا تفصله عنها سوى إيران، بالإضافة إلى قربه من تركيا[٦].

حتّى منتصف القرن السّادس عشر كان بحر قزوين بحرًا "فارسيًّا–طورانيًّا" لكن مع بداية القرن التّاسع عشر بدأت روسيا القيصريّة تفرض هيمنتها شبه الكاملة على قزوين خصوصًا بعد انتصارها في عدد من المعارك على الإمبراطوريّة الفارسيّة، واستمرّت هذه الهيمنة بعد العام ١٩١٧ وبروز الاتّحاد السّوفياتي على السّاحة الدّوليّة، في ظل قدرة مناورة محدودة من قبل إيران. لكن الجديد في هذه المرحلة هو سعي الفريقين إلى وضع إطار

٥- المادّة ١٢٢ من مؤتمر الأمم المتّحدة حول القانون الدّولي للبحار، ١٩٨٢/١٢/١٠

٦- Vladimir Mamaev, "**The Caspian Sea: Enclosed and with Many Endemic Species**", Report, European Environmental Agency, 2002

قانوني لتنظيم الواقع الجديد، فكانت مجموعة من الاتّفاقات لتنظيم الملاحة والصّيد والاستكشاف (اتّفاقيّة العام ١٩٢١، اتّفاقيّة العام ١٩٢٧ واتّفاقيّة العام ١٩٤٠) بحيث يتحوّل قزوين بعدها إلى بحر "سوفياتي– إيراني"[٧].

وشكّل تفكّك الاتّحاد السّوفياتي نقطة تحوّل أساسيّة في واقع بحر قزوين وذلك لعدّة أسباب، فمن ناحية أدى إلى بروز دول جديدة مشاطئة لبحر قزوين ارتفع عددها إلى خمس دول (إيران وروسيا وآذربيجان وكازاخستان وتركمانستان) وهذا ما أدّى إلى بروز تعقيدات قانونيّة واقتصاديّة وجيوبولتيكيّة[٨]. ومن ناحية ثانية ظهور الدّراسات والتّقارير الّتي تتناول مصادر الطّاقة في بحر قزوين، خصوصًا لناحية التّقديرات في حجم احتياطات النّفط والغاز الطّبيعي، وهو ما حوّل هذا المسطّح المائي إلى نقطة استقطاب كبرى[٩].

فمن النّاحية الاقتصاديّة يُعتبر بحر قزوين من المناطق الأساسيّة المنتجة لمصادر الطّاقة في العالم، حيث تقدّر الاحتياطات الإستراتيجيّة في هذه المنطقة بحوالى ٣٣ مليار برميل يتم استخراج ما بين ٣ و ٥ مليون برميل منها يوميًّا. أمّا الاحتياطات الإستراتيجيّة للغاز الطّبيعي في قزوين فهي تقدّر بحوالى ٢٣٢ تريليون متر مكعب. وعلى الرّغم من أنّه لا يمكن مقارنة

٧- Mehmet Ogütçü, "**Caspian Energy and Legal Dispute**", Report, Institut français des relations internationals, June 2003

٨- Gennady Chufrin, "Introduction: The changing Caspian security environment", In The security of the Caspian Sea Region, Edited By (Gennady Chufrin), Oxford University Press, New York, 2001, pp 1-7

٩- محمّد رضا جليلي، تيري كيلر، "جيوسياسية آسيا الوسطى"، دار الإستقلال للثقافة والعلوم القانونية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٢١٤.

هذه الأرقام مع أرقام الاحتياطات الموجودة في الخليج الفارسي إلاّ أنها تعتبر أساسيّة خصوصًا وأنّ الدّول المستوردة غالبًا ما تسعى إلى تنويع مصادر وارداتها(١٠).

وتعتبر مسألة الاحتياطات في بحر قزوين من المواضيع المهمّة والشّائكة في الوقت ذاته، فالتّفاوت الكبير بين التّقديرات الّتي ظهرت بداية تسعينيّات القرن المنصرم أثارت العديد من التّساؤلات. إذ في العام ١٩٩٦ قدّرت وكالة الطّاقة الأميركيّة الاحتياطات الإستراتيجيّة في بحر قزوبن بحوالى ٢٠٠ مليار برميل، أي أقل بقليل من احتياطات المملكة العربيّة السّعوديّة الّتي تقدّر بحوالى ٢٦٥ مليار برميل. هذه الأرقام تعادل ما نسبته ١٦٪ من احتياطات النّفط العالميّة. لكن حتّى التّقديرات هذه سرعان ما تراجعت لتبدأ الأرقام الحقيقيّة للاحتياطات بالظّهور، مظهرة أن بحر قزوين لا يشكّل سوى ٣٪ من احتياطات النّفط العالمي. من هنا يبدو جليًّا أنّ الهدف من المبالغة في أرقام هذه التّقديرات، كان سياسيًّا، فالولايات المتّحدة سعت إلى إيصال رسالة مفادها أنّها قادرة على الإستغناء عن النفط العربي، مقابل مصادر أخرى أهمّها قزوين(١١).

١٠- www.asc-centralasia.edu.pk, "**The Economic and Geo Strategic Importance of the Caspian Sea**", Accessed on 23/10/2012

١١- محمّد رضا جليلي, تيري كيلر, مرجع سابق, ص٢١٤-٢١٥

الإحتياطات المثبتة والمتوقّعة للنّفط والغاز في منطقة بحر قزوين				
	الإحتياطات المثبتة		الإحتياطات المتوقّعة	
	النّفط الخام (مليار برميل)	الغاز الطّبيعي (تريليون متر مكعب)	النّفط الخام (مليار برميل)	الغاز الطّبيعي (تريليون متر مكعب)
آذربيجان	١٣	٣٠	٣٢	٣٥
إيران	٠,١	٠	١٥	١١
تركمانستان	٠,٦	١٠١	٣٨	١٥٩
كازاخستان	١٨	٦٥	٩٢	٨٨
روسيا	٢,٧	٠,٣	١٤	
المجموع	٣٤,٤	١٩٦,٣	١٩١	٢٩٣

من الواضح، واستنادًا إلى الأرقام، أنّ بحر قزوين لا يُعتبر بأي حال من الأحوال بديلًا من احتياطات الخليج الفارسي، إلاّ أنّه من ناحية ثانية أحد المصادر المهمّة لتزويد الأسواق العالميّة احتياجاتها، خصوصًا في ظل ارتفاع الطّلب على مصادر الطّاقة. لكن من دون هذا الأمر عدد من العقبات، أهمّها إشكاليّة إيصال المواد المستخرجة إلى البحار المفتوحة، بالإضافة إلى افتقاد عدد من الدّول المشاطئة لبحر قزوين الأموال والتّقنيّات اللازمة لعمليات البحث والتنقيب.

ثالثًا: التّنافس الإقليمي والدّولي على بحر قزوين

على الرّغم من الأهميّة الاقتصاديّة لبحر قزوين، إلاّ أنّ الصّراع على هذه المنطقة لا يقتصر على هذه النّقطة، فالتّنافس الدّولي هناك أخذ بعدًا آخر بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر٢٠٠١ والغزو الأميركي لأفغانستان، ما أضاف أبعادًا جديدة للنّزاع في المنطقة، لتكتمل معها عناصر «اللّعبة الكبرى الجديدة» الّتي تشمل بالإضافة إلى روسيا والولايات المتّحدة العديد من القوى الأخرى، مثل الصّين وإيران والهند ودول آسيا الوسطى، وبالتّحديد تلك المشاطئة لبحر قزوين.

روسيا

تبدو روسيا في مقدّمة الدّول المؤثّرة في واقع هذه المنطقة، فمنذ تفكّك الاتّحاد السّوفياتي فقدت روسيا هيمنتها التّاريخيّة على بحر قزوين، وذلك بعد أن أصبحت هذه الدّول– التي كانت حتّى الأمس القريب جزءًا من الاتّحاد السّوفياتي– وجزءًا من النّظام الإقليمي لبحر قزوين، وبالتّالي فإن هذا الصّراع يتجاوز موضوع مصادر الطّاقة ليصل إلى طرح مسألة التوازن السياسي في منطقة تعرف أزمات مزمنة. من هنا كانت السّياسة الرّوسيّة في تعاملها مع الواقع المستجد تتغيّر لتتكيّف مع النّفوذ المتنامي للقوى الإقليميّة والدّوليّة، وبالتّحديد واشنطن وبكين[١٢].

١٢- Gregory Hall & Tiara Grant, "**Russia, China, and the Energy-Security Politics of the Caspian Sea Region after the Cold War**", Mediterranean Quarterly, Vol 20 No 2, 2009, pp 113-137

فآسيا الوسطى والقوقاز كانتا على الدّوام في صلب الاهتمامات الرّوسيّة، فمن جهة هي حيويّة للأمن الرّوسي حيث تعتبر السّياسة الرّوسيّة أنّ الدّفاع عن أمن هذه المناطق هو خط الدّفاع الأوّل عن روسيا، ومن جهة أخرى تسعى روسيا لتعزيز نفوذها في هذه الدّول للعمل على خلق المناخات المناسبة للتّوسّع اقتصاديًّا فيها. لهذه الأسباب، وبالإضافة إلى المعطيات التّاريخيّة، فإنّ روسيا تعتبر أنّ لديها مسؤوليّات كبيرة لتعزيز الأمن في هذه المنطقة. ونتيجة للأزمات الاقتصاديّة الّتي كانت تمر بها البلاد، بالإضافة إلى السّياسة القريبة من الغرب الّتي انتهجها الرّئيس الأسبق بوريس يلتسن، لم يكن لموسكو سياسة واضحة تجاه بحر قزوين. ولكن التّدخّل الغربي في البلقان، والحرب في الشّيشان، بدأتا تُشعران روسيا أنّها محاصرة، ما أدّى إلى بروز تحوّلات في السّياسة الخارجيّة الرّوسيّة[١٣].

واعتُبر توقيع اتّفاقيّة خط أنابيب «باكو– جيهان» هزيمة كبيرة لموسكو، وهذا ما ذهب إليه أندريه أورنوف رئيس مجموعة العمل حول قزوين، وبحسب رأيه «فإن هناك قوى خارجيّة تعمل على إضعاف موقع روسيا في بحر قزوين، عبر دق إسفين بين موسكو والدّول المشاطئة للبحر». ومع وصول فلاديمير بوتين إلى سدّة الرئاسة في روسيا في العام ٢٠٠٠، حدثت مراجعة للسياسة الروسية تجاه قزوين عبّر عنها بوتين نفسه في كلمة

١٣-Ibid

ألقاها في اجتماع مجلس الأمن الرّوسيّ لمناقشة الوضع في بحر قزوين قال فيها: «إنّ علينا الفهم أنّ اهتمام شركائنا في الدّول الأخرى (تركيا، بريطانيا والولايات المتّحدة) في بحر قزوين ليس مصادفة، وهذا لأنّنا غير فاعلين... هذه منافسة، وعلينا أن نكون منافسين»[١٤].

نتيجة هذه المعطيات أصبحت قضيّة قزوين من القضايا الأساس في السّياسة الخارجيّة الرّوسيّة الّتي تؤكّد على ضرورة تطوير التّعاون الاقتصادي بين دول بحر قزوين، عبر اتّخاذ عدد من الإجراءات، بما فيها إنشاء منطقة تجارة حرّة، فالإستراتيجيّة الرّوسيّة في بحر قزوين تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين: الأوّل السّيطرة على عمليّات التّنقيب، وتطوير مصادر الطّاقة في هذا البحر ونقلها، والثّاني العمل على الحفاظ على موقعها كالدّولة الأكثر تأثيرًا في المنطقة[١٥].

لكن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر والهجمة الأميركيّة على المنطقة بعد احتلال أفغانستان، جعلت الرّوس يقلقون، خصوصًا وأنّ الأميركيين ما انفكّوا يحاولون كسر الاحتكار الرّوسي لنقل مصادر الطّاقة وهو ما ترافق مع تعزيزات عسكريّة أميركيّة في أوزبكستان وقرغيزستان، لكن مصالح

١٤- Carol R Saivetz, "**Caspian Geopolitics: The View from Moscow**", Davis Center for Russian Studies, Harvard University, Summer/Fall 2000 – Volume VII, Issue 2

١٥- Carol R Saivetz, op.cit

روسيا جعلتها تتقبّل الدّور الأميركي في المنطقة، فهي شعرت بالارتياح لسقوط طالبان لأنّ من مصلحتها استقرار أفغانستان، كما أنّ تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر وبدء "الحرب الأميركيّة على الإرهاب، أعطتها فرصة لخوض حربها مع المتمرّدين الشّيشان[١٦].

إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ روسيا كانت مرتاحة للتّوسّع الأميركي، بل على العكس فإن موقف موسكو يبدو أكثر تشدّدًا مع مرور الوقت، وهو ما عكسه الدّور الكبير الّذي أخذت منظّمة شنغهاي[١٧] تقوم به حتّى أصبح من الواضح أنّها تسعى إلى الاضطلاع بدور موازٍ للولايات المتّحدة. ففي العام ٢٠٠٣ أجرى أعضاؤها أوّل تدريبات عسكريّة مشتركة، أعقبها في تمّوز/يوليو ٢٠٠٥ صدور بيان يدعو الولايات المتّحدة إلى وضع جدول زمني لسحب قوّاتها من المنطقة، أضف إلى ذلك دعم المنظّمة لموقف الصّين في صراعها مع تايوان، ووقوفها إلى جانب روسيا في معارضة مشروع الدّرع الصّاروخي الأميركي[١٨].

وشكّل صعود بوتين إلى السّلطة رافعة للاقتصاد الرّوسي الّذي نجح في تحقيق نسب نمو عالية خلال سنوات متتالية نتيجة ارتفاع أسعار النّفط

١٦- Dmitri Trenin, "**Russia and Central Asia: Interests, Policies, and Prospects**", in Central Asia: Views From Washington, Moscow & Beijing, M.E. Sharpe, New York, 2007, pp 75-136

١٧- تضم منظّمة شانغهاي الّتي تأسّست في العام ٢٠٠١ كلاً من: روسيا، الصّين، كازاخستان، قرغيزستان، طاجكستان وتركمانستان، بالإضافة إلى وجود دول مراقبة مثل إيران، باكستان والهند.

18- Nathan L. Burns, & Houman A. Sadri, "**Russia, Iran, & Strategic Cooperation in the Caspian Region**", Report, March 2008

والغاز الّذي استفادت منه الحكومة الرّوسيّة باتّجاهين: الأوّل عبر صادراتها النّفطيّة، والثّاني عبر إعادة تصدير شحنات الطّاقة القادمة من قزوين والقوقاز وهو ما سمح للحكومة الرّوسيّة بتمويل خططها الاقتصاديّة. من هنا كان الإصرار الرّوسي دائمًا على العمل على بقاء الأراضي الرّوسيّة الممر الأساسي وشبه الوحيد لمصادر الطّاقة القادمة من آسيا الوسطى وقزوين. أمام هذا الواقع لا تبدو روسيا مستعدّة للتّنازل في هذه المسألة، وبحسب الكاتب مارشال غولدمان فإنّ موسكو تخوض «مباراة شطرنج عظمى» تسعى خلالها للتّصدّي لمحاولات الولايات المتّحدة بناء خطوط أنابيب تتجاوز موسكو[١٩]. وانطلاقًا مما تقدّم يظهر أن روسيا تملك العديد من الأوراق الرّابحة لتبقى اللاّعب الأوّل في هذه المنطقة، على الأقل في المستقبل المنظور.

الولايات المتّحدة

على الرّغم من بُعدها عن المنطقة إلاّ أنّ الولايات المتّحدة تملك الكثير من أوراق القوّة في آسيا الوسطى وبحر قزوين. فتدريجيًّا، وبعد انتهاء الحرب الباردة، بدأت اهتمامات الولايات المتّحدة ومخاوفها تأخذ أبعادًا أكثر عمقًا، وهي استمرّت زهاء عقدٍ من الزّمان حتّى بلورت سياسة خارجيّة تعبّر عن مصالحها.

19- Russia, China, and the Energy-Security Politics of the Caspian Sea Region after the Cold War, Op.Cit, pp 113-137

وتعود جذور السّياسة الأميركيّة تجاه بحر قزوين إلى العام ١٩٩٣ حين قام عدد من شركات النّفط الأميركيّة بتوقيع عقود ضخمة مع حكومات كل من كازاخستان وآذربيجان، وبالتّالي فإنّ مصالح الشّركات الأميركيّة كانت المحرّك الأوّل لصانعي السّياسات الأميركيّة لوضع استراتيجيّاتهم في بحر قزوين وآسيا الوسطى، وذلك حين أوصلتهم استنتاجاتهم إلى أنّ احتياطات الطّاقة في بحر قزوين يمكن أن تجعله مصدرًا أساسًّا للنّفط والغاز في العالم[٢٠].

لكن في هذه المرحلة لم تكن المقاربة الأميركيّة لآسيا الوسطى وبحر قزوين موحّدة، فكل فرع من فروع الإدارة الأميركيّة كان له مقاربة خاصّة للأوضاع في هذه المنطقة، فمثلاً كانت مقاربة الوكالة الأميركيّة للتّنميّة مخالفة كلّيًّا لرؤية وزارة الخارجيّة، أضف إلى ذلك أنّ الرّؤية داخل البنتاغون كانت مختلفة بين قسم وآخر. وفي ظل غياب رؤية واضحة من السّلطة المركزيّة الأميركيّة كانت كل دائرة من هذه الدّوائر تضع سياساتها وتنفّذها، وكان من الصّعب في هذه المرحلة من الفوضى التّوصّل إلى رؤية أميركيّة موحّدة تجاه هذه المنطقة[٢١].

وفي محاولة للخروج من هذه المعضلة عمدت إدارة كلينتون إلى إنشاء مجموعة حوض قزوين تابعة لمجلس الأمن القومي وذلك بهدف التّنسيق

20- Ian Rutledge, "Addicted to Oil", I.B. Tauris, New York, 2005, pp 102-110

21- www.brookings.edu, "**A Not-So-Grand Strategy**", Accessed 30/5/2011

بين مقاربات الوزارات والهيئات المختلفة. وكان لمجلس الأمن القومي الدّور الأكبر في هذه المجموعة، خصوصًا لناحية مقاربة المخاطر الّتي سوف تواجه الولايات المتّحدة من جرّاء دخولها بحر قزوين[٢٢]. واضطلعت المصالح السّياسيّة بدور مهمٍ في بلورة السّياسة الأميركيّة في المنطقة، ويمكننا تحديد هدفين أساسيّين لواشنطن يتمثّل الأوّل بحماية مصالح شركات النّفط الأميركيّة في بحر قزوين، فيما يتمثّل الثّاني بتنويع مصادر استيراد الطّاقة. ومع مرور الوقت أُضيف إليهما هدف جيوستراتيجي جديد يتمثّل بإبعاد النّفوذين الرّوسي والإيراني. فعلى الرّغم من أهمّيّة مصادر الطّاقة للولايات المتّحدة إلاّ أن المقاربة الأميركيّة في المنطقة استمرّت خاضعة لأولويّات السّياسة الخارجيّة وبالتّحديد للعلاقة مع روسيا وإيران[٢٣].

وجاء الغزو الأميركي لأفغانستان ليُدخل المنطقة في مرحلة جديدة أكثر تعقيدًا من سابقتها، فعلى الرّغم من تراجع التّوقّعات حول حجم الاحتياطات الإستراتيجيّة في بحر قزوين إلاّ أنّ الاهتمام الأميركي في المنطقة لم يتراجع، بل نتيجة "الحرب على الإرهاب" أصبح متعدّد الأبعاد. أوّلًا، تمكّنت الولايات المتّحدة من الحصول على تعاون دول آسيا الوسطى وبحر قزوين المستقلّة عن الاتّحاد السّوفياتي في "حربها المعلنة على الإرهاب". ثانياً، إن الوجود العسكري الأميركي في المنطقة يهدف بالأساس إلى إزالة جميع

٢٢- "A Not-So-Grand Strategy, Op.Cit"
٢٣- Ian Rutledge, Op.Cit, p 104

العوائق السّياسيّة والاقتصاديّة والقانونيّة الّتي تقف حائلًا أمام التّدفّق الحر والمستمر للنّفط والغاز. ثالثًا، إنّ الوجود الأميركي المباشر يساعد الإدارة الأميركيّة وشركاتها على تأمين طرق بديلة لتصدير النّفط بواسطة شبكة أنابيب عبر أفغانستان[٢٤].

وتسعى الولايات المتّحدة إلى ضمان استقرار هذه الدّول خوفًا من تحوّلها إلى دول فاشلة تصبح ملاذًا آمنًا للمجموعات "الإرهابيّة"،[٢٥] إلاّ أنّ إدارة الرّئيس باراك أوباما تواجه أساساً عقبتين في هذه المنطقة: أوّلًا، الوضع المتدهور في أفغانستان وثانيًا، الأوضاع الاقتصاديّة لدول حوض قزوين وآسيا الوسطى، خصوصًا وأنّها تؤدّي بشكل كبير إلى توّتر داخل مجتمعات هذه الدّول، ولاسيما في ظل الفساد المستشري فيها[٢٦].

ويرى العديد من الخبراء أنّ النّظام العالمي الّذي ساد بعد الحرب الباردة، وهيمنت فيه الولايات المتّحدة يتطلّب حضورًا أميركيًّا مباشرًا، ليس من خلال نشر سياساتها الاقتصادية "النّيوليبراليّة"، فقط بل أيضًا عبر الحضور العسكري المباشر في المناطق الحيويّة بالنّسبة لها، مثل منطقة الخليج الفارسي وبحر قزوين. وإذا كان وجود القوّات العسكريّة الأميركيّة

٢٤- Gawdat Bahgat, "**American Oil Diplomacy in the Persian Gulf and the Caspian Sea**", University Press of Florida, Florida, 2003, pp 154 - 155,

٢٥- Eugene Rumer, "**The United States and Central Asia**", in Search of a Strategy central Asia, in Central Asia: Views From Washington, Moscow & Beijing, M.E. Sharpe, New York, 2007, pp 18-74

٢٦- Stephen J. Blank, "**Challenges and Opportunities for the Obama Administration in Central Asia**", Strategic Studies Institute, 2009

في المنطقة يوفّر لواشنطن موقعًا أكثر قوّة وفعاليّة في مواجهتها مع روسيا والصّين وإيران فإنّه بالمقابل يؤدّي إلى إدخال المنطقة في حال من عدم الإستقرار بدلاً من المساهمة في استقرارها[٢٧].

الصّين

في ظل هذا الصّراع تبرز الصّين كلاعب أساس في المنطقة، لكن، وعلى الرّغم من ذلك، فإن المقاربة الصّينيّة للواقع في بحر قزوين وآسيا الوسطى لم تكن واضحة المعالم، خصوصًا في النّصف الأوّل من تسعينيات القرن الماضي، وقد اقتصرت اهتمامات الحكومة الصّينيّة على عنصرين أساسيين الأوّل هو أمن حدودها، والثّاني هو الحفاظ على استقرار المنطقة. وعلى الرّغم من الأهمّيّة الكبيرة لبحر قزوين كمصدر أساس للطّاقة، إلا أنّ هذا الأمر لم يكن من أولويّات الحكومة الصّينيّة لسببين أساسيين، الأوّل، هو أنّ الصيّن وعلى الرّغم من حاجتها لمصادر الطّاقة، فإنّ ضعف الطّلب العالمي في تلك المرحلة، مقارنة مع الإنتاج، سمح لها بتأمين احتياجاتها من الأسواق العالميّة، والسّبب الثّاني هو أنّ سعر النّفط المنخفض لم يشجّع الصّين على الدّخول في صراع على مصادر الطّاقة العالميّة. أمّا من الناحية الجيوبوليتيكيّة، فإنّ الصّين في تلك المرحلة لم تشعر بتهديد حقيقي،

٢٧- Ozden Zeynep Oktav, "**American policies towards the Caspian sea and the Baku-Tbilisi- Ceyhan Pipeline**", Perceptions, Spring 2005, pp 17 - 34

خصوصًا وأن الولايات المتّحدة لم تكن قد دخلت بقوّة إلى المنطقة[٢٨].

لكن ومنذ العام ٢٠٠١ بدأت الإستراتيجيّة الصّينيّة في المنطقة تأخذ أبعادًا مختلفة، فقد كان لتفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر دور أساسي في بلورة المقاربة الصّينيّة الجّديدة. والدّخول الأميركي إلى أفغانستان وآسيا الوسطى والسّيطرة على مصادر الطّاقة أدّيا إلى تحوّلات كبيرة في أسواق الطّاقة العالميّة كانت سمتها الأساسيّة الارتفاع المستمر في الأسعار العالميّة. ومع الازدياد الكبير في احتياجاتها إلى الطّاقة بدت الصّين أكثر اهتمامًا من ذي قبل بمصادر جديدة، لإدراكها أنّ الدّخول الأميركي إلى آسيا الوسطى وغزو العراق والضّغوط على إيران جعلها تتيقّن أنّ واشنطن تسعى إلى السّيطرة على مصادر الطّاقة الأساسيّة في العالم[٢٩].

هذه المعطيات دفعت الصّين إلى الاهتمام أكثر فأكثر بمصادر الطّاقة في بحر قزوين، ويمكن هنا الاستناد إلى واقعتين أساسيّتين: الأولى، قرار شركة النّفط الوطنيّة الصّينيّة توسيع استثماراتها في أحواض بحر قزوين وآسيا الوسطى، والثّانيّة، استعداد الصّين لبناء خط أنابيب من كازاخستان تلبية لاحتياجاتها النّفطيّة. وبالنّسبة للصّين، فإنّ مصادر الطّاقة في هذه المنطقة مهمّة لعدّة أسباب،: إن بحر قزوين قادر على تلبيّة جزء مهم من احتياجات الصّين المتزايدة للطّاقة، وثانيًا، إن الصّين تسعى إلى تنويع مصادر استيراد

٢٨- Zhao Huasheng, "**Central Asia in China's Diplomacy**", in Search of a Strategy central Asia, in Central Asia: Views From Washington, Moscow & Beijing, M.E. Sharpe, New York, 2007, pp137-214

٢٩- Zhao Huasheng, Op.Cit, pp 137-214

النّفط والغاز، وبالتّالي فإن بحر قزوين سوف يعزّز هذا الهدف الّذي يُعتبر جزءًا من الاستراتيجيّة الصّينيّة[٣٠].

ولا تقتصر الاهتمامات الصّينيّة في بحر قزوين وآسيا الوسطى على موضوع مصادر الطّاقة، بل يتعدّاه إلى مواضيع أخرى تُعتبر أساسيّة بالنّسبة إلى الصّين: فأوّلًا، هناك موضوع التّوسّع الأميركي العسكري والاقتصادي في المنطقة والّذي ترى فيه بكين تهديدًا مباشرًا لأمنها ومصالحها، وثانياً، هناك التّصدّي للحركات الانفصاليّة والمجموعات المتمرّدة، وخصوصًا منظّمة تركستان الشّرقيّة، وضمان أمن إقليم سينكجيانغ (Xinjiang)، وثالثًا، هناك بناء علاقات قويّة مع دول المنطقة بما يسمح للصّين بتحقيق مصالحها الاقتصاديّة والتّجاريّة[٣١].

وإذا كان بعض المحلّلين يعتبر أنّ الصّين لا تسعى إلى السّيطرة وفرض هيمنتها على المنطقة لأنّها تريد علاقات جيّدة مع مختلف القوى الدّوليّة والإقليميّة، فإن سعي الصّين إلى المحافظة على مسارها التّصاعدي اقتصاديًّا وسياسيًّا يدفعها بطبيعة الحال إلى التّشدّد تجاه مساعي هذه القوى للتّوسّع في مناطق نفوذها[٣٢].

إيران وتركيا

تحتل إيران موقعًا جغرافيًّا مميّزًا في المنطقة، فهي فمن جهة مطلّة على الخليج الفارسي، ومن جهة ثانية محاذية لآسيا الوسطى، وفي نفس الوقت

٣٠- Ibid pp 137-214
٣١- Ibid
٣٢- Russia, China, and the Energy-Security Politics of the Caspian Sea Region after the Cold War, Op.Cit

مشاطئة لبحر قزوين. هذا الموقع يجعل من إيران لاعبًا مهمًّا على صعيد مصادر الطّاقة في بحر قزوين، خصوصًا أنّها تستطيع أن تكون لهذه المنطقة الحبيسة منفذًا أساسيًّا إلى البحر عبر الخليج الفارسي وبحر عمان.

ومنذ بروزها كساحة تنافس دولي كانت السّياسة الإيرانيّة تجاهها تتّصف بالواقعيّة والبراغماتيّة، خصوصًا وأنّ إيران تملك العديد من المصالح في هذه المنطقة الّتي تعتبر حيويّة بالنّسبة لها. فمن ناحية، ترى إيران أنّ عدم الاستقرار يشكّل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي، ومن ناحية أخرى، فإنّها تشكّل لإيران سوقًا مهمًّا خصوصًا لصادراتها غير النّفطيّة ومصدرًا للمواد الأوّليّة الضّروريّة لصناعاتها. وفي مواجهة التّحدّيات الّتي تواجهها في بحر قزوين كانت السّياسة الإيرانيّة تتدرّج لتتكيّف مع التّطوّرات الّتي تطرأ، وتستند هذه السّياسة إلى نقطة أساس ألا وهي تعزيز التّعاون مع دولها[٣٣]. وعلى الرّغم من العزلة الّتي تحاول الولايات المتّحدة فرضها على إيران إلا أنّ هذه الأخيرة تستمر في السّعي إلى تعزيز نفوذها في المنطقة حيث تتّسم سياستها تجاه بحر قزوين بعدد من الخصائص، أهمّها[٣٤]:

التّوصّل إلى اتّفاق بين دول حوض قزوين يحكم الأنشطة الّتي تجري على سطحه وفي أعماقه.

٣٣- Mehrdad M. Mohsenin, "**The evolving security role of Iran in the Caspian region**", in The security of the Caspian Sea Region, Edited By (Gennady Chufrin), Oxford University Press, New York, 2001, pp 166-177

٣٤- Mehrdad M. Mohsenin, Op.Cit, pp 166-177

أي نظام يحكم بحر قزوين لابدّ أن يأخذ بالإعتبار مصالحها الاقتصاديّة وهواجسها الأمنيّة.

رفض أي إجراءات تتّخذها أي دولة مشاطئة لبحر قزوين بشكل أحادي.

رفض وجود أي قوى عسكريّة من خارج المنطقة تهدّد الاستقرار.

هذه الثّوابت تُعزّزها السّياسات الّتي تتّخذها إيران في مقاربتها للواقع في بحر قزوين، فمن جهة تسعى للاستفادة من مصادر الطّاقة في المنطقة والمساهمة في تطوير قطاع الطّاقة هناك، خصوصًا في الدّول المستقلّة حديثًا. ومن جهة ثانية فإنّ إيران تنظر بعين القلق إلى تغلغل الولايات المتّحدة في المنطقة، وتعتبر أنّ الانتشار العسكري الأميركي والإستثمارات الضّخمة لا تهدف فقط إلى وضع اليد على مصادر الطّاقة فيها، بل تهدف بالأساس إلى إضعاف الدّور الإيراني[٣٥].

وفي المقابل تُعتبر تركيا لاعبًا مهمًّا على ساحة بحر قزوين وآسيا الوسطى بشكل عام، وعلى الرّغم من عدم مشاطأتها للبحر، إلاّ أنّ السّياسة التّركيّة في المنطقة تنطلق من نقطتين: الأولى، وتتمثّل بالرّوابط التّاريخيّة، والثّانية، وتتمثّل بالمصالح الاقتصاديّة. ومن البداية سعت تركيا إلى الاستفادة من الصّلات الّتي تجمعها بعدد من دول المنطقة الّتي تشترك معها بروابط عرقيّة وتاريخيّة، وذلك في محاولة لجعل المنطقة ضمن دائرة نفوذها بدعم

٣٥- Ian Rutledge, Op.Cit, p 170

أميركي برز خصوصًا بعد ١١ أيلول/سبتمبر، عبر التّرويج لما اصطلح على تسميته "بالنّموذج التّركي" (الدّيمقراطيّة والعلمانيّة والنّظام الاقتصادي الرّأسمالي) والّذي سعت الولايات المتّحدة إلى تطبيقه على عدد من دول حوض قزوين[٣٦].

أمّا من النّاحية الإقتصاديّة فإنّ بحر قزوين يشكّل فرصة مهمّة لتركيا لما تملكه هذه المنطقة من امكانات، خصوصًا في مجال الطّاقة. فمن جهة تبدو تركيا، في ظل نمو اقتصادها في حاجة إلى مصادر الطّاقة، وفي هذا الإطار يشكّل بحر قزوين فرصة كبيرة أمامها. ومن جهة ثانية فإنّ تركيا تريد أن تتحوّل إلى ممرّ أساسي لمصادر الطّاقة القادمة من بحر قزوين وآسيا الوسطى، والمتّجهة إلى أوروبا عبر سلسلة من الأنابيب قد تجعلها لاعبًا أساسًا في هذه المجال[٣٧].

ولكن من الصّعب على تركيا أن تسعى إلى فرض "أجندتها" الخاصّة على بحر قزوين على الرغم من الرّوابط الّتي تجمعها مع دول المنطقة، ذلك أنّ أي سياسة مستقلّة تسعى إلى تحقيقها سوف تصطدم مباشرة بالصراع بين الدّول الكبرى، خصوصًا وأنّ أنقرة لا تملك الأدوات الكافية للتّأثير فيه. من هنا تبدو أنّ المقاربة التّركيّة تتخذ اتّجاهين أساسيين، الأوّل يتمثّل بالانسجام مع السّياسة الغربيّة، وخصوصًا الأميركيّة. والثّاني يتمثّل بالتّركيز على

٣٦- Ali Karaosmanoglu, "**Turkey's objectives in the Caspian region**", in The security of the Caspian Sea Region, Edited By (Gennady Chufrin), Oxford University Press, New York, 2001, pp 151-165

٣٧- Ali Karaosmanoglu, Op.Cit, pp 151-165

تعزيز التّعاون الاقتصادي مع دول المنطقة عوضًا عن الدّخول في الصّراع الدّائر بين هذه الدّول. ولعلّ هذه المقاربة تبدو الأمثل لتركيا في هذه المرحلة الّتي يمكن أن تتيح لها تعزيز مصالحها الاقتصاديّة في المنطقة بشكل عام والابتعاد ما أمكن عن الصّراعات القائمة[٣٨].

الوضع القانوني لبحر قزوين

تُعتبر مسألة النّظام القانوني لبحر قزوين من الأمور الأكثر تعقيدًا، فتفكّك الاتحاد السّوفياتي أدخل المنطقة في حال نزاع كان الموضوع القانوني أحد الأوجه الأساسيّة له. فتاريخيًّا كان البحر يُعتبر حوضًا روسيًّا– إيرانيًّا، وأوّل معاهدة دوليّة في هذا الشّأن تمّ توقيعها بين روسيا والإمبراطوريّة الفارسيّة كان في العام ١٧٣٢، وعُرِفت بمعاهدة "رشت"، أعقبها توقيع مجموعة من المعاهدات. ولكن بعد نجاح الثّورة الشّيوعيّة قرّرت القيادة السّوفياتيّة، بالاتّفاق مع القيادة الإيرانيّة، التّوقيع على معاهدات جديدة كان أبرزها معاهدة الصّداقة في العام ١٩٢١ ومعاهدة الملاحة والتّجارة في العام ١٩٤٠. وشكّلت هاتان المعاهدتان الإطار القانوني لبحر قزوين طوال مرحلة الحرب الباردة، لكنّ تفكّك الاتحاد السّوفياتي أحدث تحوّلات كبيرة وأنتج واقعًا سياسيًّا وقانونيًّا جديدًا[٣٩].

٣٨- Mehmet Ögütçü, "**Caspian Energy, Poker Game and Turkey**", Report for the Conference on International Energy Security and Regional Instabilities, Berlin, 2000

٣٩- Barbara Janusz, "**The Caspian Sea Legal Status and Regime Problems**", Report, The Royal Institute of International Affairs, Berlin, 2005

مدى قانونيّة استمرار العمل باتّفاقيّة عامي ١٩٢١ و١٩٤٠

تبرز في هذا الإطار عدّة نقاط، فمن جهة استبعد العديد من القانونيّين إمكان استمرار العمل بهذه الاتفاقات بعد نشوء الواقع الجديد في المنطقة، وبسبب محدوديّة هاتين الاتّفاقيّتين واقتصارهما على المواضيع العسكريّة والملاحيّة والتّجاريّة، وبالتّالي فهما لا تشملان العديد من المواضيع الخلافيّة الأساسيّة، خصوصًا ما يتعلّق بالموارد الطّبيعيّة في باطن البحر. بالمقابل هناك وجهات نظر تقول بضرورة الالتزام بالاتفاقيّتين قانونيًّا بهما إلى حين التّوصّل إلى إطار قانوني جديد لبحر قزوين.

تقول المادّة ٣٤ من اتّفاقيّة فيينا في العام ١٩٧٨، والّتي تتعلّق بموضوع خلافة الدّول، إنّه في حال انفصال جزء أو أكثر من دولة أو من عدّة دول، فإنّ أي اتّفاقات كانت قد عقدتها الدّولة الأساس تبقى ملزمة لجميع الكيانات الّتي انسلخت عنها. وبالاستناد إلى اتّفاقيّة "مينسك"١٩٩١، والّتي أسّست لمجموعة الدّول المستقلّة (Commonwealth of Independent States) والّتي شملت جميع جمهوريّات الاتّحاد السّوفياتي ما عدا دول البلطيق، اعتبرت في المادة ١٢ منها أنّ الدّول الموقّعة على هذه الاتّفاقيّة تتعهّد بالوفاء بجميع الالتزامات المتوجّبة عليها من جرّاء الاتفاقيات الّتي عقدها الاتّحاد السّوفياتي[٤٠].

٤٠- L'accord portant sur la création d'une communauté des Etats indépendants, Nations Unies, Doc.A/46/771

وبالاستناد إلى اتّفاقيّة فيينا في العام ١٩٧٨ والّتي تتعلّق بموضوع خلافة الدّول، فإنّ الاتّفاقيات الدّوليّة لا تتأثّر بموضوع تفكّك الدّولة، بمعنى آخر فإنّ اتّفاقيّة فيينا في العام ١٩٧٨ أقرّت مبدأ الاستمراريّة في موضوع الاتّفاقيات الدّوليّة في حال تفكّك الدّولة، وبالتّالي فإنّ الدّول المستقلّة عن الاتّحاد السّوفياتي تُعتبر مُلزَمة بالاتّفاقيات الّتي أبرمها هذا الأخير. أمّا مبدأ التّغيير الجّذري للظّروف (Principle of Rebus Sic Stantibus) كسبب لإبطال المعاهدة فلا يمكن الاستناد إليه، ذلك أن طبيعة التّغيير الّذي طرأ لا يسمح بإعلان بطلان المعاهدات السّابقة، كما أنّ بعض الخبراء يرى أنّ اتّفاقيّة فيينا في العام ١٩٦٢ حول قانون الاتّفاقيّات في المادّة ٦٢ تعتبر أنّه لا يمكن الاستناد إلى التّغيير الجذري كسبب لإبطال المعاهدة في حال رسمها لحدود، وعلى الرّغم من أنّ اتّفاقيّتي العام ١٩٢١ و١٩٤٠ لم ترسما أي حدود إلاّ أنّهما تناولتا موضوع تحديد المجال البحري بين إيران والاتّحاد السّوفياتي وبالتّالي تناولت شأنًا حدوديًّا ما يجعل من موضوع إبطالهما أمرًا صعبًا وبالتّالي فهما ملزمتان لجميع الدّول المشاطئة للبحر[٤١].

إشكاليّة النّظام القانوني الجديد لبحر قزوين

أظهر الواقع الجديد أن استمرار التّظام القانوني القديم لبحر قزوين لا يتماشى مع التّطوّرات الجيوسياسيّة للمنطقة، فهذا النّظام لا يعالج العديد

٤١- Rima Tkatova, «**La Mer Caspienne et le droit international: délimitation et gestion des ressources**», Mémoire, Université Jean Moulin, Lyon, 2006, pp 19-26

من القضايا السّياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة والبيئيّة خصوصًا مع بروز معطيات جديدة في المنطقة متمثّلة بمصادر الطّاقة الّتي تُعتبر المحرّك الأساس لهذا النّزاع. هذه المعطيات تبرز أهمّيّة التّوصّل إلى إطار قانوني جديد ينظّم العلاقة بين الدّول المشاطئة لبحر قزوين. لكن هذه المهمّة تبدو صعبة ومعقّدة، فحل هذه الخلافات هو بين أيدي الدّول المعنيّة لكن التّوصّل إلى حل يرضي جميع الأطراف لن يكون بالأمر اليسير في ظل تعدّد المقاربات القانونيّة والتناقض في ما بينها في الكثير من الأحيان.

المرحلة الأولى من المفاوضات المتعدّدة الأطراف (١٩٩١-١٩٩٤)

بدأت هذه المرحلة في أعقاب الحديث عن الاكتشافات الكبيرة لمصادر الطّاقة في بحر قزوين، حيث سعت الدّول المستقلّة حديثًا إلى استغلال هذه الموارد لتحسين أوضاعها الاقتصاديّة المتدهورة بعد تفكّك الاتحاد السّوفياتي. وتميّزت هذه المرحلة بخاصّيّتين، الأولى سعي كل من روسيا وإيران إلى الحفاظ على موقعهما المهيمن على البحر، والثّانية محاولة الدّول المستقلّة التّخلّص من هذه الهيمنة، من هنا بدأ الوضع القانوني لبحر قزوين يتحوّل إلى إشكاليّة حقيقيّة.

لقد مثّلت هذه المرحلة الخطوة الأولى باتّجاه البحث عن إطار تنظيمي جديد لبحر قزوين واستمرّت من العام ١٩٩١ إلى العام ١٩٩٤، وشهدت عقد مجموعة من المؤتمرات ضمّت الدّول المشاطئة لبحر قزوين وتقديم العديد من

المقترحات. لكن هذه المجهودات سرعان ما تعرّضت للانتكاسة بعد قيام آذربيجان في العام ١٩٩٤ بالتّوقيع على مجموعة عقود مع تجمّع شركات نفط غربيّة للتّنقيب عن مصادر الطّاقة في مناطق حدّدتها منفردة[٤٢].

وكانت إيران أكثر الدّول الفاعلة في هذه المرحلة، ففي خلال انعقاد مؤتمر منظّمة التّعاون الاقتصادي في ١٧ شباط/فبراير١٩٩٢، قامت، ولأوّل مرّة، بطرح فكرة إنشاء "منظّمة قزوين" لتعزيز التّعاون في مجال التّنقيب واستغلال ثروات المنطقة. وجاء الإعلان النّهائي للمؤتمر ليتبنّى فكرة إنشاء آليّة إقليميّة فاعلة تبحث في المسائل المتعلّقة باستغلال الموارد الطّبيعيّة للمنطقة، لكن بالمقابل كانت كل من آذربيجان وكازاخستان قد اتّخذتا قرار العمل بشكل منفرد[٤٣].

وفي الاجتماع الّذي عُقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ في طهران طُرِحت لأوّل مرّة مسألة تحديد الوضع القانوني لبحر قزوين من قبل ممثّل دولة آذربيجان . وفي مؤتمر "رشت" في إيران عام ١٩٩٣، والّذي حضره خبراء، حدث أوّل صدام بين دول حوض قزوين بسبب محاولة آذربيجان تعريف بحر قزوين على أنه "بحيرة"، وهو ما وجد موقفًا رافضًا من كلّ من روسيا وإيران، في حين كان موقف المندوب التركماني غير مبالٍ وبالمقابل كانت

٤٢- Federico Formentini, & Tommaso Milani, "**The legal status of the Caspian sea**", Report, European Center for Energy Security Analysis, Working Paper No 4, 2012

٤٣- Ibid

كازاخستان أقرب إلى موقف آذربيجان. وهكذا تمَّ تأجيل البت بهذا المشروع بحجّة دراسته[٤٤].

واستمرّت المحاولات السّاعية إلى التّوصّل لأرضيّة مشتركة بين دول بحر قزوين من خلال عقد عدّة لقاءات لم تؤدّ إلى نتيجة تذكر. ولكنّ التّحوّل الأساس بدأ في المؤتمر الّذي انعقد في موسكو في كانون الأوّل/ يناير ١٩٩٤، وكان هدفه مناقشة مسودات مشاريع حول الوضع القانوني لبحر قزوين قدّمتها كل من روسيا وآذربيجان وكازاخستان، كلٌّ على حدة[٤٥].

وتضمّن المشروع الآذري تعريفًا واضحًا لبحر قزوين على انّه "بحيرة حدوديّة"[٤٦]، ويقضي المشروع باعتبار أنّ نشاطات الدّول المشاطئة للحوض، وآليّات التعاون في ما بينها، يجب أن تتم بموجب مقتضيات مبادئ القانون الدّولي. كما تضمّن المشروع تقسيم البحر بشكل متناسب على الدّول المشاطئة على أن يتم ترسيم هذه الأقسام انطلاقًا من اتّفاقات ثنائيّة أو متعدّدة الأطراف، أضف إلى ذلك أنّ المشروع الآذري اعتبر أنّ قوانين الدّولة المشاطئة هو الذي يسود على القسم التّابع لها ما لم تنص الإتّفاقيات الثّنائيّة على غير ذلك[٤٧].

٤٤- Rustam Mamedov, "**International Legal Status of the Caspian Sea: Issues of Theory and Practice**", The Turkish Yearbook of International Relations, vol. XXXII, Ankara,2002, pp 217-259

٤٥- Ibid

٤٦- بناء على الاقتراح الآذري فإنّ اعتبار بحر قزوين «بحيرة حدوديّة» يفرض تطبيق تدابير قانونيّة مختلفة عن تلك الّتي كانت موجودة سابقًا، وبالتّالي يتطلّب إبرام معاهدات بين الدّول المشاطئة للبحر. وفي ظل غياب الإتّفاقيات الدّوليّة الّتي تتناول موضوع ترسيم البحيرات الحدوديّة فإنّ الأعراف الدّوليّة تبقى المصدر الأساس لهذا الهدف حيث تظهر الممارسات السّابقة أنّ البحيرة يتم تقسيمها لتحصل كل دولة مشاطئة على سيادة كاملة على السّطح، وعلى الموارد الطّبيعيّة والإحيائيّة والملاحة داخل الحيّز الخاص بها.

٤٧- Ibid

وسعت آذربيجان، من خلال اعتبار قزوين بحيرة ورفض جميع المقاربات الأخرى، إلى السّيطرة على جميع الحقول الأساسيّة في البحر مثل حوض "أسفيرون" وحوض "أزاري"، وحوض "شيراغ"، واستندت باكو في مقاربتها هذه إلى قرار كانت قد اتّخذته وزارة البترول السّوفياتيّة في العام ١٩٧٠ بتقسيم بحر قزوين على الجمهوريّات السّوفياتيّة الأربع، وعمدت الحكومة الآذريّة إلى تطبيق هذه الرّؤية من دون الحصول على موافقة الدّول الأخرى التي سارعت إلى توقيع عقود التّنقيب واستخراج النّفط من الحقول الكبرى الأساس.[٤٨] إلا أنّ القرار الآذري شكّل معضلة جديد فقد سمحت العقود الموقّعة للشّركات بالتّنقيب عن النّفط حتّى مسافة ١٢٠ كلم من شواطئها، ما يدخلها إلى المناطق الّتي تعتبرها تركمانستان خاضعة لسيادتها[٤٩].

واستندت آذربيجان في مقاربتها لبحر قزوين على أساس أنّه "بحيرة حدوديّة" في ما اعتبرت كازاخستان أنّ قزوين هو "بحر" وبالتّالي يخضع لقانون البحار (UNCLOS)[٥٠] بما يترتّب على ذلك من وجود المياه الإقليميّة والمنطقة الاقتصاديّة الحصريّة.[٥١] إلا أنّ هذه المقاربة لم تلق حماسة كبيرة في مؤتمر موسكو حيث نظرت إليها كل من روسيا وإيران بريبة لأنّ هذه المقاربة لا تتناسب ومصالحهما، فالموافقة على اعتبار حوض قزوين بحرًا

٤٨- Faraz Sanei,"**The Caspian Sea Legal Regime, Pipeline Diplomacy, and the Propsects for Iran's Isolation from the Oil and Gas Frenzy**", Vanderbilt Journal of Transnational Law, May 1, 2001

٤٩- Rima Tkatova, Op.Cit, pp 41-43

٥٠- UNCLOS: United Nations Convention on the Law of the Sea

٥١- Barbara Janusz, Op.Cit

يعني خضوعه لقانون البحار للعام ١٩٨٢، ويصبح ترسيم الحدود البحريّة خاضعًا للقانون المذكور[٥٢].

إنّ تبنّي مبادئ القانون الدّولي للبحار لتطبيقها على بحر قزوين يعني حصول كل دولة مشاطئة على حدود بحريّة إقليميّة على أن لا يتجاوز عرض بحرها الإقليمي ١٢ ميلًا بحريًّا بالإضافة إلى المنطقة الاقتصاديّة الخالصة الّتي لا يتجاوز امتدادها ٢٠٠ ميل بحري وجرف قارّي. لكن نظرًا لعدم وجود نقطة في بحر قزوين تتجاوز فيها المساحة بين سواحل دولتين متواجهتين ٤٠٠ ميل فإن ترسيم هذه الحدود انطلاقًا من القانون الدّولي للبحار، يواجه مجموعة من العقبات، خصوصًا وأنّ هذا القانون لم يقدّم مبادئ لكيفيّة ترسيم الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة بين الدّول المتجاورة والمتواجهة. ولكن الاجتهاد وضع عدّة مبادئ لترسيم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القارّي، فمن جهة هناك مبدأ خط الارتكاز (الوسط) الّذي يفصل بالأساس بين الجرف القاري للدول ذوات السّواحل المتقابلة، وينطلق من اعتبار أنّ كل نقطة من هذا الخط هي على مسافة متساوية من السّاحلين المتقابلين، في حين أنّ المبدأ الثّاني هو خط المسافة المتساوية (equidistance line) الّذي يرسّم حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القارّي بين دولتين سواحلهما متجاورة،

٥٢- Federico Formentini & Tommaso Milani, Op.Cit

ويتم رسمه بخط عمودي ليشكّل زاوية ٩٠° مع خط أساس البحر الإقليمي للدوّلتين المعنيّتين[٥٣].

وفي المقابل ركّزت الرّؤية الرّوسيّة في المؤتمر على مبدأ «التّعاون الإقليمي» بين الدّول المشاطئة لبحر قزوين. وتقول الورقة الرّوسيّة أنّ من الصّعب تحديد ماهيّة حوض، وبالتّالي اقترحت روسيا تأجيل هذه المسألة إلى وقت لاحق، وحتّى ذلك الوقت يجب الإلتزام بالنّظام القانوني السّائد والقائم بالأساس على أحكام الاتّفاقيّتين السّوفياتيّتين–الإيرانيّتين للعامين ١٩٢١ و١٩٤٠. واقترحت الورقة الرّوسيّة أيضًا إنشاء منظّمة تتعامل مع مشاكل بحر قزوين. ولقيت وجهة النّظر الرّوسيّة تأييدًا إيرانيًّا لكنّها وجدت معارضة من كازاخستان وتركمانستان وآذربيجان[٥٤].

تقسيم قزوين استنادًا إلى المشروعين الآذري والكازاخي[٥٥]

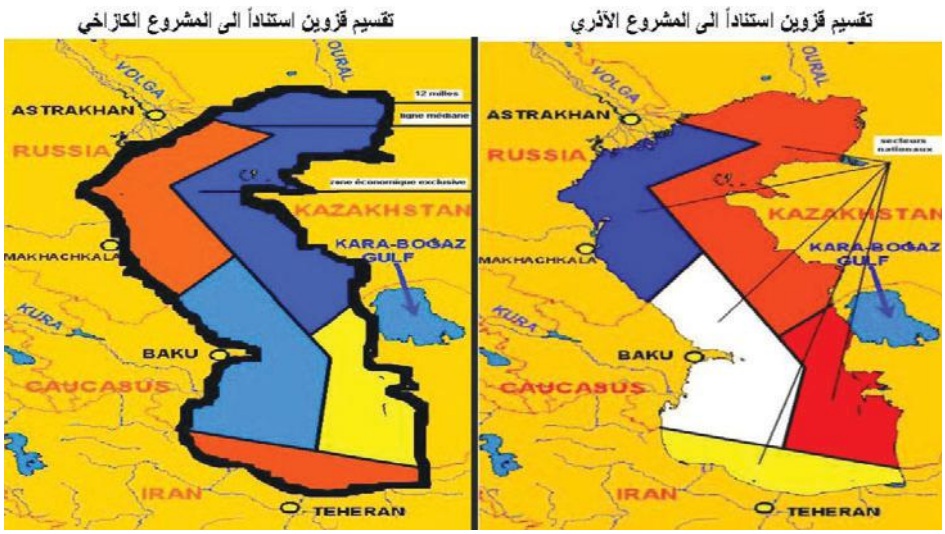

٥٣- Rima Tkatova. Op.Cit, pp 55-57

٥٤- Rustam Mamedov, Op.Cit, pp 217-259

٥٥- Rima Tkatova, Op.Cit, p 44, 49

وسبق لروسيا أن اعترضت على توقيع آذربيجان للعقود مع شركات النّفط العالميّة وقامت وزارة الخارجيّة الرّوسيّة بتوجيه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتّحدة في ٥ تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٩٤، قالت فيها أنّ قزوين هو حوض مائي مغلق لا تحكمه مبادئ قانون البحار وإنّ إدّعاءات الدّول المشاطئة للبحر لا يمكن اعتبارها قانونيّة. وختمت الخارجيّة الرّوسيّة الرّسالة بالقول أنّ روسيا تحتفظ لنفسها باتّخاذ الإجراءات الّتي تراها مناسبة لإعادة الوضع إلى ما كان عليه[٥٦].

أمّا تركمانستان فقد اعتبرت في هذه المرحلة أنّ بحر قزوين يخضع للقانون الدّولي للبحار، وانطلاقًا من هذا الاعتبار سعت إلى تأسيس إطار قانوني يسمح لها بالتّنقيب عن الموارد الطّبيعيّة، خصوصًا وأنّها تملك أحد أكبر احتياطات الغاز الطّبيعي في العالم. ولكن نظرًا لأنّ المسافة بين السّواحل التركمانيّة والآذرية أقل من ٤٠٠ ميل فإنّه من الصّعوبة بمكان تطبيق مبادئ القانون الدّولي للبحار[٥٧].

وهكذا يتبيّن أنّ المرحلة الأولى من المفاوضات متعدّدة الأطراف عرفت تباينًا واضحًا بين الدّول المشاطئة لبحر قزوين، فقد سعت كل دولة إلى تبنّي الموقف الّذي يتناسب ومصالحها، ولم يكن هناك مجال لوجود أي رؤية مشتركة تكون نقطة انطلاق نحو وضع نظام قانوني جديد للمنطقة في ظل التشبّث بالمواقف والتضارب الكبير في المصالح.

٥٦- Ibid, pp 29-30

٥٧- المادّة ٨٣ من المؤتمر الأمم المتّحدة للقانون الدّولي للبحار، ١٩٨٢/١٢/١٠

المرحلة الثّانية من المفاوضات متعدّدة الأطراف (١٩٩٥-١٩٩٩)

يمكن وصف هذه المرحلة بأنّها "لعبة جيوبوليتيكيّة" تتعدّى في إطارها الجغرافي منطقة بحر قزوين، فموضوع وضع نظام قانوني لقزوين أصبح أمرًا مهمًّا ليس فقط للدول المشاطئة، بل لعدد من الدّول الأخرى في أميركا وأوروبا وآسيا. كما تميّزت هذه المرحلة بكثافة الاجتماعات الرّسميّة والعلميّة، بالإضافة إلى التّبدّلات المستمرّة في مواقف الدّول المشاطئة وأولويّاتها والصّدامات الكبيرة في ما بينها.

أوّل هذه الاجتماعات عُقِدَ في عشق أباد في تركمانستان في كانون الثّاني/ يناير١٩٩٥، بهدف تنظيم وضع الصّيد والمصائد في البحر، حيث تمّ التّوصّل إلى اتّفاق حول كيفيّة الاستعمال والمحافظة على الموارد الطّبيعيّة. وكانت آذربيجان الدولة المعترضة الوحيدة، فقد اعتبرت أنّ الموافقة على هذه الاتّفاقيّة سوف تكون بمنزلة إقرار للنّظام القانوني لبحر قزوين. والاجتماع الثّاني عُقِدَ في أيّار/ مايو من نفس العام في "ألماآتا"، شارك فيه ممثّلون رسميّون بالإضافة إلى علماء وأصحاب اختصاص، وانعقد على هامش اجتماع نواب وزراء خارجيّة الدّول المشاطئة لبحر لقزوين بغياب تركمانستان[٥٨].

ولم تشهد المواقف أي تغيير، فقد أصرّ كل فريق على مواقفه السّابقة، حتّى أنّ موضوع بحر قزوين أثّر في العلاقات الثّنائيّة بين هذه الدّول فأخذت

٥٨- Rustam Mamedov, Op.Cit, pp 217-259

تتدهور شيئًا فشيئًا[٥٩]. ولاحقًا بدأت المقاربة الرّوسيّة تتبدّل تدريجيًّا، وهذا التّحوّل ظهر عبر الاقتراح الّذي تقدّم به المسؤولون الرّوس في اجتماع لوزراء خارجيّة دول حوض قزوين في عشق أباد، وقضى بحصول كل دولة على حقوق سياديّة من الموارد الطّبيعيّة لمسافة ٤٥ ميلًا من شواطئها، أمّا في ما هو أبعد من هذه المسافة، فتكون المناطق ملكيّة مشتركة قابلة للتّفاوض بين الأطراف المعنيّة، لكن هذا الطّرح وجد رفضًا من جميع الدّول الأخرى[٦٠].

وبدأ النّزاع القانوني في المنطقة يستقطب اهتمامًا دوليًّا كانت أبرز تجلّياته القرار الّذي صدر عن البرلمان الأوروبي في العام ١٩٩٧، وشدّد على أهميّة الاستثمارات الضّخمة الّتي قامت بها شركات النّفط الغربيّة خلال السّنوات القليلة الماضية، وطالب بضرورة تعزيز التّنسيق بين هذه الشّركات والاتّحاد الأوروبي واللّاعبين المحلّيّين، كما تمّ إرسال عدد من الخبراء إلى المنطقة لتقديم المساعدة. ومن خلال التّعاون الوثيق مع كل من الولايات المتّحدة وتركيا، كان الاتّحاد الأوروبي يعمل على إنشاء ممرّ آمن لنقل مصادر الطّاقة من بحر قزوين إلى البحر المتوسّط[٦١].

أدركت موسكو بعدها أنّه لابد من تطوير مواقفها، لأنّها خشيت من أن دخول الشّركات الغربيّة سوف يحد من تفوّقها في المنطقة، من هنا فضّل

٥٩- Federico Formentini& Tommaso Milani, Op.Cit
٦٠- "**Caspian Energy and Legal Dispute, Op.Cit**"
٦١- Federico Formentini& Tommaso Milani, Op.Cit

الرّوس الدّخول في مفاوضات مع شركائهم في حوض قزوين بهدف الحفاظ على أكبر قدر ممكن من مصالحهم، عوضًا عن فرض أمر واقع عليهم لا يتوافق ومصالحهم، خصوصًا وأنّ العديد من التّطوّرات الّتي حدثت في هذه المرحلة أقلقت روسيا، وكان أهمّها "إعلان إسطنبول" الّذي شاركت فيه كل من تركيا وآذربيجان وجورجيا وتركمانستان وكازاخستان في أوائل آذار/ مارس ١٩٩٨، وتقرّر فيه نقل النّفط والغاز من قزوين عبر الأراضي التّركيّة. وأعقبه اجتماع آخر برعاية الاتّحاد الأوروبي في أيلول/سبتمبر من العام نفسه، تمّت خلاله مناقشة ترتيبات إنشاء ممر لنقل الطّاقة إلى أوروبا والقوقاز وآسيا حضرته ٣٥ دولة[٦٢].

من هنا جاء تفعيل آليّات التّفاوض الثّنائيّة والّتي أدّت في ٦ تمّوز/ يوليو ١٩٩٨ إلى توقيع اتّفاقيّة بين روسيا وكازاخستان لتقسيم أعماق الجّزء الشّمالي من بحر قزوين وباطنه. وجاء هذا التّقسيم بناءً على مبدأ خط الوسط المعدّل (Modified Median Line) الّذي اقترحته روسيا ولاقى قبولاً لدى الكازاخ. ويقوم هذا المُقترح على أساس تعديل مبدأ خط الوسط حيث تقسّم أعماق بحر قزوين على أساس أنّه كلّما زاد طول سواحل الدّولة المشاطئة زادت المساحة الّتي تحصل عليها من البحر، على أن يبقى سطح البحر مخصّصًا للاستخدام المشترك[٦٣].

٦٢- Rustam Mamedov, Op.Cit, pp 217-259

٦٣- www.payvand.com, "**National Interests of Iran in the Caspian Sea**", Accessed on 8/11/2011

هذا الأمر أزعج كُلًا من إيران وتركمانستان، فموافقة إيران على اعتبار قزوين بحيرة، وتقسيمه على هذا الأساس تعني أنّ حصّة إيران ستنحسر إلى حوالى ١٢٪ من المساحة الإجماليّة للبحر. ولكن بعد أن توافقت الدّول الأخرى في الاجتماع الّذي انعقد أواخر العام ١٩٩٨ على ضرورة تقسيم البحر، سعت إيران إلى البحث عن مقاربة جديدة تحقّق من خلالها مصالحها، لذا اقترحت تقسيم بحر قزوين إلى خمسة أجزاء متساوية تحصل كل دولة بموجبها على ٢٠٪ من مساحة البحر، وهو اقتراح لاقى رفضًا من الدّول الأخرى[٦٤].

وكان الرّفض التّركماني للاتّفاق الرّوسي الكازاخستاني أمرًا متوقّعًا إلاّ أنّه لم يكن مبنيًّا على أُسس واضحة لأنّ تركمانستان طوال هذه المرحلة لم تكوّن رؤية متكاملة للمسألة القانونيّة لبحر قزوين. فبعد تبنّيها للموقف الكازاخي ولاحقًا للموقف الآذري، جاء الموقف التّركماني هذه المرّة ليتوافق والمقترح الإيراني والتّسليم بأنّ اتّفاقيّتي العامين ١٩٢١ و١٩٤٠ تحكمان الوضع القانوني لبحر قزوين، بالإضافة إلى الدعوة إلى تقاسمه وثرواته بشكل متساو[٦٥].

وعلى الرّغم من عدم التّوصّل إلى اتّفاق حول الإطار القانوني لبحر قزوين، إلا أنّ هذه المرحلة عرفت تطوّرًا مهمًّا وجذريًّا تمثّل بموافقة جميع الدّول المشاطئة لبحر قزوين على تقسيم البحر. إلا أنّ الهوّة تبقى شاسعة بين

٦٤- Caspian Energy and Legal Dispute, Op.Cit
٦٥- Ibid

هذه الدّول حول كيفيّة هذا التقسيم، لأنّ كل دولة بطبيعة الحال تبنّت الآليّة الأكثر ملاءمة لمصالحها، فالتّوصّل إلى إجماع في هذه الحالة لن يكون بالأمر اليسير، لكن الخطوات أحاديّة الجانب بالمقابل لن تؤدّي إلا إلى رفع مستوى التّوتّر في المنطقة.

المرحلة الثّالثة من المفاوضات متعدّدة الأطراف (٢٠٠٠-٢٠١٢)

طبعت هذه المرحلة عددًا من السّمات الأساس الّتي أدّت إلى تحوّل كبير في طريقة مقاربة كل دولة لموقفها من مسألة بحر قزوين. فالسّمة الأولى تمثّلت بالدّور الرّوسي الفاعل، وذلك بعد أن أصبحت قضيّة بحر قزوين من المسائل الأساس بالنّسبة لروسيا، أمّا السّمة الثّانية فهي تركيز النّقاش على الوضع القانوني لبحر قزوين (توصيفه بأنّه كبحر أو بحيرة)، وإهمال مناقشة النّظام القانوني للبحر (الصّيد، الإبحار، أنابيب النّفط)، في حين أنّ السّمة الأخيرة تمثّلت بتفاقم الخلافات بين الدّول المشاطئة وتشبّث كلّ منها بموقفها. وعلى الرّغم من الاجتماعات الدّوريّة الّتي عقدتها هذه الدّول إلاّ أنّها لم تنجح في التّوصّل بالحد الأدنى إلى رؤية مشتركة تشكّل نقطة عبور نحو تفاهمات تؤسّس لنظام قانوني مستقر.

وصعود فلاديمير بوتين إلى سدّة الرّئاسة شكّل نقطة مهمّة في الموقف الرّوسي تجاه بحر قزوين، فهو عمد إلى تبنّي سياسة أكثر واقعيّة بدأت

ملامحها تتبلور منذ العام ١٩٩٨، تاريخ توقيع المعاهدة مع كازخستان. ودعمًا لهذا الموقف عمدت روسيا إلى توقيع اتّفاقيّة شبيهة بها مع آذربيجان في العام ٢٠٠١[٦٦]. وتبنّت المقاربة الرّوسيّة الجديدة تقسيم أعماق حوض قزوين إلى أجزاء وطنيّة استنادًا إلى مبدأ خط الوسط المعدّل، على أن يبقى السطح للاستخدام المشترك[٦٧].

وقامت روسيا في أيّار/ مايو ٢٠٠٢ بالتّوقيع على اتّفاقيّة جديدة مع كازاخستان لتقسيم الجّزء الشّمالي من أعماق بحر قزوين، استنادًا إلى خط الوسط المعدّل، وكانت نتيجة هذا الاتّفاق حل إشكاليّة الحقول النّفطيّة الّتي تمتد على جانبي الخط (كورمانجازي وتسنترالنو وخافلنسكو)، من خلال تشغيلها بصورة مشتركة. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢، قامت روسيا بالتّوقيع على اتّفاق آخر مع آذربيجان تمّ بموجبه تقاسم الموارد الطّبيعيّة في البحر استنادًا إلى القانون الدّولي والممارسات التّاريخيّة. من هنا يمكن القول بحصول تحالف موضوعي بين هذه الدّول الثّلاث في شمال البحر تجسّد في ١٤ أيّار/ مايو ٢٠٠٣ عبر توقيع هذه الدّول لاتّفاق ثلاثي الأطراف لتقاسم ثروات الجزءين الشّمالي والأوسط[٦٨].

١٦- Federico Formentini & Tommaso Milani, Op.Cit
١٧- National Interests of Iran in the Caspian Sea,Op.Cit
١٨- Rima Tkatova, Op.Cit, 53-54

وفي المقابل، رفضت إيران المقاربة الرّوسيّة وعارضت الإتفاقيات الثّنائيّة الموقّعة بين عدد من الدّول المشاطئة لأنّها اعتبرتها مخالفة للتعهّدات الّتي تقضي بأنّ التّوصّل لأي صيغة للنّظام القانوني لبحر قزوين لا يمر إلاّ بالإجماع. لكن الموقف الإيراني في الحقيقة اقتضته عدّة أسباب: فمن جهة تدرك طهران أنّه بسبب قصر سواحلها نسبيًّا فإنّها في حال تقسيم بحر قزوين على أساس خط الوسط المعدّل، لن تحصل سوى على حصّة صغيرة من مساحة البحر. من جهة ثانية أظهرت المعطيات الأوّليّة أنّ السّواحل الإيرانيّة لا تحوي كميّات تجاريّة من النّفط والغاز الطّبيعي. وأخيرًا لا تريد إيران أن يتحوّل بحر قزوين إلى ما يشبه "الخليج الفارسي" حيث تعتبر أنّ سياسة "الباب المفتوح" سوف تؤدّي إلى تدخّل أميركي مباشر في المنطقة. من هنا فإنّ الموقف الإيراني من الوضع القانوني في بحر قزوين في تلك المرحلة تمثّل بالآتي[٦٩]:

أي خطوات أحاديّة الجانب يجب أن تتوقّف إلى حين التّوصّل إلى نظام قانوني متكامل.

جميع العقود الموقّعة أحاديًّا مع شركات النّفط تعتبر باطلة استنادًا إلى القانون الدّولي.

أي نظام قانوني جديد لقزوين يجب أن يستند إلى المعاهدات السّوفياتيّة–الإيرانيّة.

٦٩- "National Interests of Iran in the Caspian Sea", Op.Cit

أي اتّفاق على نظام قانوني لبحر قزوين يجب أن يحصل بالإجماع .

البديل من هذه الآليّة هو تقسيم بحر قزوين وأعماقه بشكل متساوٍ بين الدّول المشاطئة.

وبالمقابل، دعت باكو منذ البداية إلى تقسيم بحر قزوين على أساس مناطق وطنيّة خاضعة لسيادة كل دولة، من هنا تبنّيها لمبدأ تقسيم البحر على اعتبار أنّه بحيرة حدوديّة، وهي كانت موافقة على أي اقتراح يحقّق لها هذه الغاية، ويأتي موقفها المؤّيد للمقترح الرّوسي، الدّاعي لاعتماد مبدأ خط الوسط المعدّل ليصب في هذا الإطار، فقد قام الطّرفان بالتّوقيع على معاهدة في العام ٢٠٠١ تقضي بتقسيم قاع البحر بين البلدين، أضف إلى ذلك قيام كل من آذربيجان وكازاخستان بالتّوقيع على معاهدة مشابهة. وبناءً على هذه المعطيات، تمّ تقسيم الجزء الشّمالي لبحر قزوين، وأصبح له إطار قانوني مبني على عدد من المعاهدات الثّنائيّة التي أدّت إلى تقسيم ٦٦٪ من بحر قزوين بين ثلاث دول؟؟؟؟ (الرجاء التوضيح عن الدول الثلاث) به+وف يوسّع منطقة النّفوذ الإيرانيّة بحوالى ٨٠ كلم طولًا ما يسمح لها بالوصول إلى عدد من الأحواض الّتي تقوم الحكومة الآذريّة بتطويرها، مثل «ألوف» و»أراز» و»شارغ». كما أنّ المقترح الإيراني سوف يوسّع المنطقة التّركمانيّة لتصل إلى حوض «شارغ» وهو أمر لن ترضى به الحكومة الآذريّة . هذا

الموقف شاركتها فيه كازاخستان كون المقترحات الإيرانيّة المختلفة تقلّص من حصّتها بشكل كبير(٧٠).

غير أنّ تقسيم الجزء الشّمالي من بحر قزوين انطلاقًا من معاهدات ثنائيّة وثلاثيّة الأطراف لا ينهي الإشكاليّة المتعلّقة بالنّظام القانوني لقزوين، لأنّ هذه المعاهدات تفتقر إلى قوّة الاتفاق المتكامل باعتبار أنّ ثلاثًا من أصل خمس دول فقط هي الموقّعة عليها. أضف إلى ذلك أنّ هذه الاتّفاقيات تتناول فقط موضوع تقسيم أعماق بحر قزوين وباطنه، ولا تتناول موضوع تحديد الوضع القانوني للبحر، وبالتّالي فإنّ هذه الاتّفاقيات شكّلت حلًا براغماتيًا للمشكلة المتعلّقة بتقاسم مصادر الطّاقة، مع تجنّب تناول أي تسوية طويلة الأمد لمسألة بحر قزوين(٧١).

٧٠- "**Baku Summit and New Policy of Iran in the Caspian Sea**", Op.Cit

٧١- Federico Formentini& Tommaso Milani, Op.Cit

حقول النّفط والغاز في بحر قزوين[٧٢]

ولا تبدو تركمانستان في وارد القبول بالاقتراحات المتداولة، فالاقتراح الرّوسي لن يكون متوافقًا مع المصالح التّركمانيّة لأنّ معظم الحقول الّتي تطالب بها عشق أباد ستصبح من حصّة آذربيجان. وتبدو تركمانستان في هذه المرحلة أقرب الى الموقف الإيراني في ما يتعلّق بتقسيم بحر قزوين،

٧٢- theseasproject.weebly.com, Accessed on 12/5/2012

لكن من الصّعب القول أنّ الحكومة التّركمانيّة سوف تستمر على موقفها هذا، خصوصًا وأنّها بدأت في الآونة الأخيرة تبدي ليونة تجاه مبدأ خط الوسط المعدّل وتبقى عدّة إشكاليّات أهمّها وضع حقل كاباز[٧٣].

ولم تشهد جولات المفاوضات في هذه المرحلة اختراقات تذكر، لكن الجديد في هذه المرحلة هو انعقاد المؤتمر الأوّل لدول حوض قزوين الّذي تحوّل إلى مؤتمر دوري ينعقد كل عدّة سنوات. وكان أوّل هذه المؤتمرات قد انعقد في ٢٣ و٢٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ في عشق أباد بحضور الدّول الخمس تحت عنوان "الوضع القانوني وتقاسم مصادر النّفط والغاز في حوض قزوين". وكان الأمر الوحيد الّذي اتّفقت عليه هذه الأطراف هو الالتزام بالمفاوضات إلى حين التّوصّل إلى اتّفاق يرضي الجميع. وشهدت المرحلة الّتي أعقبت هذا الاجتماع المزيد من التّأزم بين هذه الدّول، وذلك في أعقاب تدخّل تجمّع للشّركات النّفطيّة الخاصّة المدعومة من الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي، الّتي كانت تريد إقامة عدد من المشاريع أهمّها خط أنابيب للنّفط.

وبعد تأجيل مستمر انعقد المؤتمر الثّاني لدول بحر قزوين في تشرين الأوّل/ أكتوبر ٢٠٠٧ في إيران وكان الشّيء الوحيد الّذي نجح هذا المؤتمر في تظهيره هو حجم الخلاف. وهكذا لم ينجح هذا المؤتمر في إعادة إحياء

٧٣- "**National Interests of Iran in the Caspian Sea**", Op.Cit

المفاوضات بين هذه الدّول حول النّظام القانوني لبحر قزوين. وبعد هذا الاجتماع اقتصرت المفاوضات على البعد الثنائي، فكانت مفاوضات مكثّفة – وإن فاشلة – بين آذربيجان وتركمانستان حول ترسيم الحدود البحريّة بين البلدين وبناء خط أنابيب لنقل النّفط[٧٤].

وفي نهاية العام ٢٠١٠ بدأ الموقف الإيراني يشهد تحوّلًا كبيرًا، ففي أعقاب اجتماع وزراء خارجيّة دول حوض قزوين في تشرين الثّاني/ نوفمبر٢٠١٠، وفي جوابه على ما إذا كانت إيران لاتزال متمسّكة بحصّة ٢٠٪، قال المندوب الإيراني «إنّ أهدافنا تتخطّى هذا الحد»[٧٥]. هذا الموقف شكّل مفاجأة للدّول الأخرى الّتي كانت تعتقد أنّها تستطيع عبر المفاوضات جعل طهران تتنازل عن هذه النّسبة لتحصل على ١٧٪ من مساحة البحر. ويبدو أنّ إيران تستند في هذا الموقف إلى ما يُعرف «بالحقوق التّاريخيّة»، فقد رأى عدد من الخبراء إمكان العودة إلى المرحلة الّتي أعقبت تفكّك الاتّحاد السّوفياتي حيث يحصل ورثته على الحصّة السّوفياتيّة، وتحصل إيران على الخمسين بالمئة المتبقّية. وتبقى أمام هذه المقاربة إشكاليّة أخرى: وجوب الأخذ بعين الإعتبار عدد سكّان الدّول المشاطئة للبحر وحجم اعتمادهم على

٧٤- www.jamestown.org, "**The Caspian legal Settlement Remains Elusive**", Accessed on 17/7/2010

٧٥- www.payvand.com, "**Baku Summit and New Policy of Iran in the Caspian Sea**", Accessed on 22/5/2011

هذا المسطّح[٧٦]. ومن جهة ثانية تظهر المعطيات أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة تمكّنت من اكتشاف حوالى ٤٦ حوضًا جديدًا، وقد أعلن وزير النّفط الإيراني غلام حسين نوزاري أنّ ٨ من هذه الحقول تُعتبر جاهزة للشّروع بعمليّات الاستكشاف والتّنقيب[٧٧].

ولم تقتصر المفاوضات في هذه المرحلة على الوضع القانوني لبحر قزوين، بل كانت تتناول عددًا من المواضيع الخلافيّة الأخرى مثل الموارد البيولوجيّة والملاحة والصّيد... وعلى الرّغم من نجاح هذه الدّول في ١٨ تشرين الثّاني/ نوفمبر ٢٠١٠ في التّوصّل إلى اتّفاق حول التّعاون الأمني، إلاّ أنّ الخلافات استمرّت حول موضوعي الصّيد وحال البيئة البحريّة وحمايتها[٧٨]. وجاء مؤتمر دول بحر قزوين الأخير في كانون الأوّل/ دسمبر ٢٠١٢ في عشق أباد مشابهًا للمؤتمرات الّتي سبقته حيث فشلت هذه الدّول في التّوصّل إلى تفاهمات حول النّظام القانوني لبحر قزوين، وانتهى المؤتمر بالدّعوة إلى التّوصّل إلى اتّفاق عبر الدّبلوماسيّة وبالإستناد إلى القانون والأعراف الدّوليّة[٧٩].

في ظل الفشل في التّوصّل إلى اتّفاق بدأت في السّنوات الأخيرة عمليّة عسكرة بحر قزوين من معظم الدّول المشاطئة، وفي مقدّمتها بطبيعة الحال

٧٦- Ibid

٧٧- www.islamicinvitationturkey.com, "**Iran discovers 46 oil fields in Caspian Sea**", Accessed on 17/2/ 2010

٧٨- "**The Caspian legal Settlement Remains Elusive**", Op.Cit

٧٩- www.islamicinvitationturkey.com, "**Turkmen President Calls for Diplomatic Solution to Caspian Legal Regime**", Accessed on 9/1/2012

روسيا الّتي تعمل على تجديد أسطولها بالكامل في هذا البحر بالإضافة إلى محاولات كازاخستان وتركمانستان تعزيز قوّتهما البحريّة وسعي آذربيجان لتحديث راداراتها البحريّة، في حين عمدت إيران في العام ٢٠١٠ إلى إدخال أوّل مدمّرة لها إلى البحر. هذه المعطيات دفعت العديد من المتابعين إلى اعتبار أنّه لا وجود لحل قريب لهذه القضيّة، وبالتّالي يطرح إمكان اندلاع مواجهة عسكريّة، خصوصًا في ظل الخلافات التّركمانيّة–الآذريّة والإيرانيّة–الآذريّة [٨٠].

طرق تّصدير مصادر الطّاقة من قزوين

على الرّغم من أنّ الاكتشافات النّفطيّة في بحر قزوين تعود إلى بداية التّسعينيات إلا أنّ هذه المنطقة لم تكن تملك البنى التّحتيّة اللازمة لنقل مصادر الطّاقة بطريقة تلبّي حاجات الأسواق المتصاعدة. أمام هذا الواقع برزت ثلاث طرق أساسيّة تسابقت عبرها القوى الإقليميّة والدّوليّة بهدف فرض مشروع الأنابيب الّذي تدعمه لأنّه يحقّق مصالحها السّياسيّة والاقتصاديّة: الطّريق الشّمالي وهو الذي يمرّ بالأساس عبر روسيا حيث ستكون محطّة في ميناء نوفوروسييسك على البحر الأسود، ويبدأ من باكو إلى الميناء المذكور، ومن حقل تنجيز في كازاخستان إلى الميناء نفسه، الطّريق الجنوبي وهو الّذي يمر عبر إيران وصولاً مباشرة إلى الخليج الفارسي، وطريق شرق–غرب

٨٠- www.payvand.com, "**Caspian Sea: Potentials for Conflict**", Accessed on 13/6/2010 - www.eurasianet.org, "**Frustration Mounting, Moscow Talks about Militarizing**", Accessed on 6/7/2011

من باكو في آذربيجان وهو الذي يمرّ عبر تبليسي في جورجيا وصولًا الى مرفأ جيهان في تركيا.[٨١]

طرق نقل النّفط من بحر قزوين

في البداية برز مشروع خط أنابيب اتّحاد أنابيب قزوين وكان رأس حربته شركة شيفرون الأميركيّة، وقد قامت كل من كازاخستان وروسيا بتطوير هذا المشروع مع تجمّع من شركات النّفط الخاصّة، وهو عبارة عن وصلة جديدة على خطوط قديمة تمّ افتتاحه في ٢٧ تشرين الثّاني/ نوفمبر ٢٠٠١ وينقل النّفط من حوض تنجيز في كازاخستان إلى ميناء نوفوروسييسك على البحر الأسود بقدرة ٩٠٠٠٠ برميل في اليوم، لكن الحكومة الرّوسيّة حدّدت الكمّيات الّتي تمرّ عبره لأسباب سياسيّة واقتصاديّة فكان ينقل بالحد الأقصى ٥٠٠٠٠ برميل في اليوم. وتكمن أهمّيّة المشروع في أنّه أوّل خط انابيب يمر في روسيا غير خاضع لسيطرة الدّولة وشركاتها. ولكنّ الدّخول الأميركي على الخط وبداية الحديث عن مشاريع الأنابيب الأكثر ضخامة أدّيا إلى تراجع أهميّة هذا الخط. ومن ناحية ثانية فإنّ خط باكو–نوفوروسييسك يُعتبر من الخطوط الأساس في هذه المرحلة، ويعود إلى الحقبة السّوفياتيّة، وينطلق من ميناء باكو في آذربيجان إلى ميناء نفوروسييك عبر جنوب روسيا على البحر الأسود. وكان هذا الخط يمرّ عبر الشّيشان، ما أدّى إلى تعرّضه

٨١- Mamuka Tsereteli, "**Economic and Energy Security Connecting Europe and the Black Sea Caspian Region**", Report, Central Asia-Caucasus Institute, Washington, 2008

لأضرار كبيرة في وصلة الشّيشان، ما أدّى إلى توقّفه عن العمل في آب/ أغسطس ١٩٩٦، ولم يتم إصلاحه حتّى آب/ أغسطس ١٩٩٧، بعد مفاوضات مع غروزني، إلا أنّ نتيجة الخلاف على تعرفة النّقل لم يتمّ معاودة العمل به حتّى تشرين الثّاني/ نوفمبر ١٩٩٨. وفي العام ٢٠٠٠ لجأت الحكومة الرّوسيّة إلى تعديل مساره تفاديًا لمروره بالشّيشان[٨٢].

وفي المقابل برز خط أتيراو–سمارا، فكانت كازاخستان تعتمد بشكل كلّي على خطوط النّقل الرّوسيّة لنقل نفطها من مدينة أتيراو عبر الحدود الرّوسيّة إلى مصافي أورسك شمال الأورال، ومنها إلى سمارا على نهر الفولغا ليتّصل بعدها بالخط الرّوسي الأساسي دروزبا. ولكن آستانة كانت تعاني من تأخير كبير في نقل إنتاجها إلى الأسواق العالميّة . ومنذ البداية كان هناك توجّه بالبحث عن خط أنابيب لنقل النّفط إلى الأسواق العالميّة يتجاوز روسيا فكانت البداية عبر الخط الّذي يمر عبر جورجيا إلى ميناء سوبسا على البحر الأسود الّذي افتتح في العام ١٩٩٨، وكان عرضة لمواجهة العديد من الصّعوبات الماليّة والجيوسياسيّة واللّوجستيّة، فخط باكو– سوبسا تطلّب إنشاء خطوط بطول ٩٨٥ كلم بسعة ١١٥٠٠٠ مليون برميل في اليوم، بالإضافة إلى المضخّات ومحطّة التّصدير على المرفأ. كما أنّ الخط يمر بأربع مناطق تشهد نزاعًاعرقيًا في القوقاز، ما جعله عرضة للتّوقّف في أي لحظة[٨٣].

٨٢- Faraz Sanei, Op.Cit

٨٣- Ibid

وبالنّسبة إلى الدّول المستقلّة حديثًا فإنّ مصلحتها تكمن في إيجاد طرق تصدير تسمح لها بالإتّصال بأهم الأسواق العالميّة. وكانت الولايات المتّحدة وحلفاؤها يدركون أنّ تمكين أي دولة من السّيطرة على طرق التّصدير سيسمح لها بالحصول على نفوذ سياسي واقتصادي هائلين مثل إمكان قطع أو التّحكّم بتعرفة المرور.

وتحوّل موضوع أنابيب النّفط من إطار اقتصادي إلى أداة تسعى الدّول من خلالها إلى تحقيق أهداف سياسيّة. ففي خلال المناقشات العلنيّة للمشاريع المتعلّقة بأنابيب قزوين على الصّعيدين الإقليمي والدّولي بدت المصالح التّجاريّة للشّركات هامشيّة وثانويّة أمام الاعتبارات الأخرى. وكانت الولايات المتّحدة قد دخلت هذه المعركة منذ العام ١٩٩٥ ونجحت بالضّغط لبناء خط أنابيب لنقل نفط قزوين من باكو إلى مرفأ سوبسا، بالإضافة إلى الإسراع ببناء أنبوب النّفط من باكو إلى المتوسّط عبر المرفأ التّركي جيهان. وكان مجلس الأمن القومي الأميركي هو من وضع أولويّة بناء هذه الأنابيب وليس وزارة التّجارة الأميركيّة أو حتّى شركات النّفط الخاصة وذلك في دلالة واضحة إلى أنّ أنابيب النّفط أصبحت أداة استراتيجيّة عوضًا عن أداة تجاريّة(٨٤).

٨٤- "**A Not-So-Grand Strategy**" Op.Cit

وكانت العلاقة الأميركيّة مع كل من روسيا وإيران هي المحدد الأساس لسياستها تجاه قزوين وآسيا الوسطى، وهذه العلاقة دفعت الولايات المتّحدة إلى وضع هدف يتمثّل بإنشاء ممر لنقل النّفط باتّجاه محور شرق–غرب. ولا يمكن القول أنّه من المصلحة الاقتصادية للولايات المتّحدة إيصال النّفط الآذري والكازاخي إلى ميناء جيهان في تركيا، لكن عبر دعمها لخطوط الأنابيب باتّجاه الغرب فإنّ واشنطن تحقّق هدفها السّياسي في المنطقة، وهو إبعاد كل من روسيا وإيران عن المشهد السّياسي والاقتصادي للمنطقة[٨٥].

ودأبت واشنطن على الإلحاح على دول آسيا الوسطى وبحر قزوين بالابتعاد عن كل من موسكو وطهران خصوصًا في ما يتعلّق بموضوعي النّفط والغاز الطّبيعي، من هنا خاضت واشنطن في تشرين الأوّل/ أكتوبر ١٩٩٩ معركة

٨٥- Viktor Sergeyev & Sevak Sarukhanyan, "**Caspian Gas and Europe New Pipeline: New Pipelines Old Problems**", 21 st Century, No 2, 2007

دبلوماسيّة عمدت من خلالها إلى تذليل جميع العقبات الّتي اعترضت سبيل توقيع اتّفاق أنابيب باكو–تبليسي–جيهان حيث تصدّرت الإدارة الأميركيّة واجهة المفاوضات، والتّمويل وحل الخلافات بين الدّول المشاركة في الخط[٨٦]. وفي أيّار/ مايو ٢٠٠٥ تمّ افتتاح هذا الخط الّذي يبلغ طوله ١٧٦٠ كلم وتبلغ سعته ٥٠ مليون طن سنويًّا (مليون برميل يوميًّا)[٨٧].

أنابيب النّفط والغاز الّتي تنقل النّفط والغاز من بحر قزوين عبر باكو إلى الأسواق الأوروبيّة[٨٨]

حقّق هذا الخط عددًا من الأهداف الحيويّة للسّياسة الخارجيّة الأميركيّة، أوّلًا أدّى إلى تعزيز عزلة إيران في قزوين كما في الخليج الفارسي وذلك بعد تبنّي قرار العقوبات على إيران وليبيا في آب/ أغسطس ١٩٩٦ من قبل الكونجرس الأميركي. وثانيًا كافأ تركيا على دعمها للولايات المتّحدة خلال حرب الخليج، فمرفأ جيهان في تركيا الّذي يقع على المتوسّط كان إحدى المحطّات الأساس للنّفط العراقي وبعد حرب الخليج توقّفت الصّادرات العراقيّة إلى المرفأ وانعكس ذلك سلبًا على الاقتصاد التّركي. وثالثًا عزّز هذا الخط الخيارات المتاحة لتصدير النّفط والغاز بعيدًا عن روسيا[٨٩].

٨٦- John Miglietta, "**American Alliances in Central Asia**", Report Prepared for the International Studies Association, Montreal, 2011

٨٧- "**The Baku-Tbilisi-Ceyhan Pipeline: Oil Window to the West**" Edited by Frederick Starr and Svante E.Cornell, Central Asia-Caucasus Institute,Washington, 2005

٨٨- www.novinite.com, Accessed on 3/7/2012

٨٩- Fiona Hill, "**Pipelines in the Caspian**", Goergetown Journal of International Affairs, Winter/Spring 2004

وتتعامل روسيا مع موضوع طرق تصدير مصادر الطّاقة من بحر قزوين بجدّيّة كبيرة، فبالنّسبة إلى غالبيّة الباحثين الأميركيين فإنّ موسكو تنظر إلى منطقة بحر قزوين كحديقتها الخلفيّة وإنّ التّدخّل الأميركي في المنطقة يُعتبر بالنّسبة للرّوس تهديدًا لمصالحهم في المنطقة. وهذه المقاربة هي الّتي دفعت الرّوس إلى الدّخول في موضوع التّنافس على أنابيب النّفط بقوّة، فكان أوّلًا بناء الخط على ميناء نوفوروسيسك، وأعقبه إنشاء خط تنجيز–شفرون، وخط اتّحاد بحر قزوين[٩٠].

وعمدت روسيا إلى الضّغط على كل من آذربيجان وكازاخستان وتركمانستان من أجل نقل النّفط عبر شبكة الأنابيب الرّوسيّة بدلاً من تأييد الخيار المدعوم أميركيًّا. أضف إلى ذلك سعي موسكو إلى استحداث عدد من الممرّات الجديدة الّتي تهدف إلى نقل النّفط الرّوسي أوّلاً، والقزويني ثانيًا، عبر السّواحل الغربيّة للبحر الأسود إلى المتوسّط والأدرياتيكي، على سبيل المثال، وخلال اجتماع وزراء الطّاقة في كل من روسيا–اليونان وبلغاريا في آذار/ مارس ٢٠٠٧، وقّعت هذه الدّول اتّفاقًا يسمح ببناء خط أنابيب روسي بطول ١٧٥ ميلاً من مرفأ بورغاس البلغاري على البحر الأسود إلى ألكسندرابوليس شمال اليونان[٩١].

٩٠- Faraz Sanei, Op.Cit

٩١- Mamuka Tsereteli, Op.Cit

من النّاحية التّركيّة فإنّ هذا المشروع يدعم العديد من المصالح التّركيّة، فمشروع باكو–جيهان ينتهي عند نقطة كانت بالأساس مجهّزة ومحطّة ضخمة معدّة لاستقبال كميّات كبيرة من النّفط والغاز الطّبيعي، ما يعطي أنقرة ميزة جيوبوليتيكيّة كبيرة، ثمَّ إنّ هذا الخط يمر بالأساس عبر الأراضي التّركيّة وهو ما يعطي أنقرة ميزة اقتصاديّة إضافيّة متمثّلة بعوائد نقل النّفط عبر أراضيها. وأخيرًا هذا الخط سوف يلبّي الطّلب التّركي المتصاعد على مصادر الطّاقة[٩٢].

أمّا بالنّسبة إلى دول بحر قزوين الأخرى، وبالتّحديد كل من آذربيجان وتركمانستان، فإنّ خط باكو–تبليسي–جيهان شكّل نقطة تحوّل كبيرة في طريق تحوّلهما إلى مصدّرين أساسيّين للطّاقة. فبالنّسبة إلى آذربيجان يُشكّل نجاحها في تصدير الطّاقة إلى أوروبا، من دون المرور بروسيا، امتيازًا، فجُل الخطوط السّابقة كانت توصل معظم نفط بحر قزوبن إلى مرافئ جنوب أوروبا، وبالتّالي إلزاميّة مرورها بالبوسفور. ولكن مع بناء خط باكو–تبليسي–جيهان يتم نقل النّفط من باكو إلى المتوسّط عبر مرفأ جيهان، وبالتّالي تجنّب إزدحام البوسفور لا يعني دخولًا أسهل وأسرع إلى الأسواق الأوروبيّة. وستكون هناك حصّة لخط باكو–سوبسا الّذي سيصل إلى أوكرانيا ورومانيا، ومنها إلى الاتّحاد الأوروبي بعد وصله بخط أوديسا–

٩٢- Faraz Sanei,Op.Cit

برودي الأوكراني، الّذي سيتم توسيعه من أجل استقبال هذه الكمّيّات[٩٣].

أمّا بالنّسبة إلى كازاخستان فقد شكّل خط باكو–تبليسي–جيهان فرصة لها لتصدير نفطها إلى الأسواق الأوروبيّة خصوصًا مع الارتفاع الملحوظ في حجم إنتاجها من النّفط حيث تظهر الأرقام أنّه في العام ٢٠١٥ سيتجاوز٣ مليون برميل في اليوم. كما أنّ هناك خط كازاخستان–الصّين الّذي تمّ بناؤه على ثلاث مراحل في بداية العام ٢٠٠٣ وانتهى في العام [٩٤]٢٠٠٩. وهو يصل أتاسو وسط كازاخستان بشمال غرب سينكجيانغ (Xinjiang)[٩٥].

خيارات تصدير الغاز من بحر قزوين

مع الارتفاع الكبير في الطّلب على الغاز في أوروبا أصبح من المهم البحث عن خيارات بديلة للحصول على الغاز الطّبيعي، وتشكّل احتياطات الغاز في بحر قزوين خيارًا مناسبًا في هذا الإطار. ومن هنا أخذت الدّول الأوروبيّة تبحث عن خيارات بديلة لنقل الغاز من قزوين إلى أوروبا. وفي المقابل تسعى روسيا إلى تغطية الارتفاع في حجم الطلب عبر احتياطاتها، أو عبر الغاز من تركمانستان، أوزبكستان وكازاخستان، خصوصًا وأنّ هذه الدّول لا تملك خيارات أخرى لنقل إنتاجها إلى الأسواق العالميّة.

٩٣- Mamuka Tsereteli, Op.Cit

٩٤- Nicklas Norling, "**Gazprom's Monopoly and Nabucco's Potentials: Strategic Decisions for Europe**", Report, Central Asia-Caucasus Institute, Washington, 2007

٩٥- Irina Ionela Pop, "**China's energy strategy in Central Asia**", UNISCI Discussion Papers, Nº 24, 2010

وتسعى دول بحر قزوين إلى نقل إنتاجها إلى الأسواق العالميّة، وفي نفس الوقت تتفادى العبور في الممر الرّوسي، وذلك لعدّة أسباب: فهذه الدّول تعاني من تعرفة الغاز الّذي تبيعه لروسيا وتخوض صراعًا كبيرًا على الأسعار، فعلى سبيل المثال تقوم روسيا بشراء الغاز من هذه الدّول بنصف الثّمن الّذي تبيعه إلى الأسواق الأوروبيّة، وبالتّالي تبدو هذه الدّول في حال مفاوضات شبه دائمة حول هذا الموضوع[٩٦]. أضف إلى ذلك أنّ هذه الدّول تسعى إلى تعزيز علاقاتها مع الغرب، وقد وجدت في المفاوضات حول الأنابيب وسيلة لبناء روابط مع الاتّحاد الأوروبي، وعلاقات إستراتيجيّة مع الولايات المتّحدة وعضويّة في النّاتو[٩٧].

من هنا تسعى هذه الدّول إلى البحث عن طرق بديلة لنقل صادراتها، فالغاز في هذه المنطقة مهم استراتيجيًّا لعدّة أسباب: أوّلًا، لأنّ احتياط الغاز الكبير الّذي تملكه هذه الدّول، وبالتّحديد كل من آذربيجان وتركمانستان، مقابل قلّة الإستهلاك في الأسواق المحلّيّة يجعلها خيارًا مغريًا للأسواق الأوروبّية، خصوصًا على المدى البعيد، وثانيًا فإنّ الحصول على الغاز من هذه الدّول يحقّق لأوروبا التّنوّع في واردات الغاز[٩٨].وشكّل خط باكو–تبليسي أرزورم

٩٦- Mamuka Tsereteli, Op.Cit

٩٧- Fiona Hill, "**Russia's International Integration and Caspian Sea Oil Russia's International Integration and Caspian Sea Oil**", PONARS Policy Memo 9, October 1997

٩٨- Nicklas Norling, Op.Cit

شريانًا مهمًّا لأوروبا في سعيها لتنويع مصادر الطّاقة. وتمّ افتتاحه في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦' وبطول يتجاوز ٨٩٠ كلم، مع سعة قصوى تصل إلى حوالى ١٦ مليار متر مكعب سنويًّا. ومع تطوير حقل شاه دنيز الآذري للغاز الّذي من المتوقّع أن تصل احتياطاته إلى أكثر من تريليون متر مكعب، يتحوّل هذا الخط إلى جزء من الممر الإستراتيجي الّذي يُطلق عليه شبكة آذربيجان –جورجيا–تركيا أو ممر شرق–غرب والهدف الأساس منه التّخلّص من السّيطرة الرّوسيّة على طرق النّقل[٩٩].

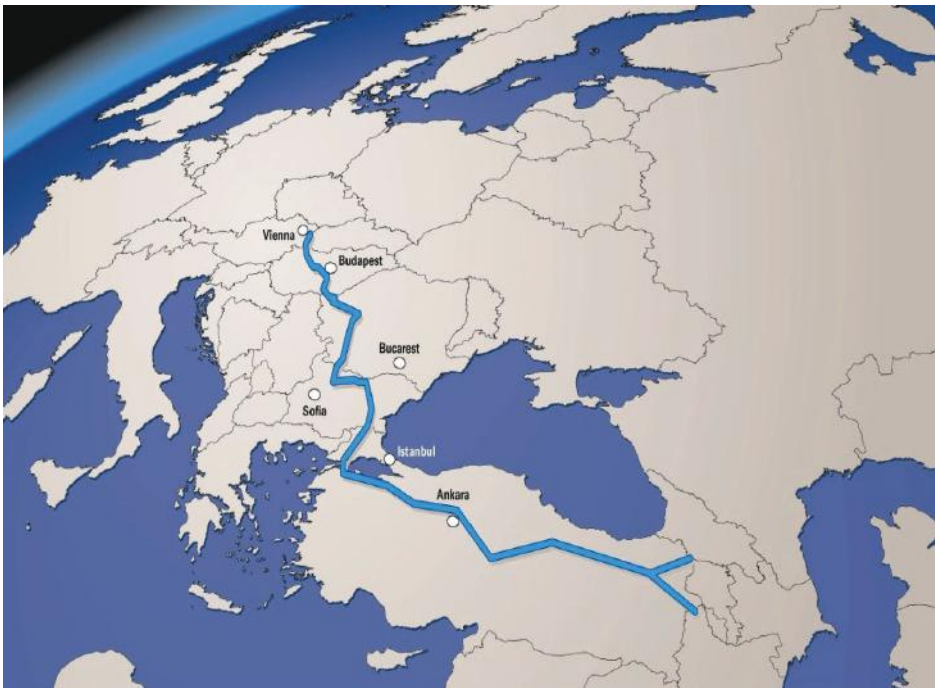

٩٩- Ibid

ويُعتبر هذا الخط ممرًّا أساسيًّا للغاز الطّبيعي إلى أوروبا، ولكن لايزال ينقصه الرّابط الّذي سيصله بأوروبا حيث سيغطّي خط نابوكو هذا الفراغ الّذي يُعتبر جزءًا حيويًّا من مشروع ممر شرق–غرب.هذا الخط ينطلق من تركيا ليصل إلى النّمسا عبر كل من بلغاريا ورومانيا، وهنغاريا حيث قامت خمس شركات (بوتاس من تركيا–بلغارغاز من بلغاريا–ترابزغاز من رومانيا MOL من هنجاريا–وOMV من النّمسا) بتوقيع اتّفاق تعاون في العام ٢٠٠٢ لنقل الغاز من تركيا والبلقان إلى وسط أوروبا وغربها قبل أن تقوم في العام ٢٠٠٥ بإنشاء شركة (Nabucco Gas Pipeline International Ltd)، لتعود شركة RWE الألمانيّة للانضمام إلى المشروع. وتتولّى هذه الشّركة مسؤوليّة تمويل المشروع الّذي سيصل طوله إلى حوالى ٣٣٠٠ كلم مع إمكان نقل ٣١ مليار متر مكعب من الغاز الطّبيعي في السّنة[١٠٠].

مشروع خط أنابيب نابوكو[١٠١]

ولكن يقف في وجه هذا المشروع عدد من العوائق التي حالت دون تنفيذه، فمن جهة أولى واجهت هذه الشّركات إشكاليّة تزويد هذا الأنبوب بالكمّيّات الكافية من الغاز الطّبيعي. ومن ناحية ثانية أبرزت قدرة استيعاب خط باكو–أرزورم المعضلة الأولى حيث أنّ سعته القصوى وصلت في أحسن

١٠٠- Nicklas Norling, Op.Cit

١٠١- www.nabucco-pipeline.com, Accessed on 2/1/2013

التّقديرات إلى ١٦ مليار متر مكعب، أي نصف قدرة خط نابوكو الاستيعابيّة، الّذي سيتّصل به، من هنا بدأ السّعي إلى توسيع هذا الخط. ومن ناحية ثالثة شكّلت الاكتشافات النّفطيّة في آذربيجان حجر الأساس في هذا المجال. ولكن المعطيات على أرض الواقع أظهرت أنّ قدرة حقل شاه دنيز تصل في أقصى أحوالها إلى حوالى ١٢ مليار متر مكعب في العام، وبالتّالي ليست قادرة على تلبية خط نابوكو وخط تركيا–اليونان–إيطاليا، الّذي تبلغ قدرته الاستعابيّة الأوّليّة حوالى ٨ مليار متر مكعب، يأتي معظمها من هذا الحقل[١٠٢].

أمام هذا الواقع برز الخيار التّركماني لتعويض هذا النّقص، فتركمانستان كانت جزءًا من ممر شرق–غرب، ولكن مع الاكتشافات الّتي حصلت في آذربيجان، وتحوّلها إلى ممر ومنتج في الوقت نفسه، تراجع الدور التركمانستاني، خصوصًا في ظل تشكيك دول الاتّحاد الأوروبي بقدرة تركمانستان على الإيفاء بالتزاماتها في ظل التّعاون التّركماني مع الشّركات الصّينيّة. ولكن الحصول على الغاز التّركماني يتطلّب بناء خط عبر قزوين من تركمانستان إلى آذربيجان وعبرها إلى تركيا لتزويد نابوكو بالغاز التّركماني. إلا أنّ مشروع عبر قزوين يواجه العديد من الصّعوبات، فهو

١٠٢- Nicklas Norling, Op.Cit

أكثر المشاريع كلفة من بين جميع المشاريع المطروحة، وهناك الاعتراض الرّوسي الإيراني على مشروع الأنابيب لاعتبارات بيئيّة. وهناك المشاكل اللّوجستيّة النّاتجة من إنشاء الخط تحت الماء. وهناك عدم التّوصّل إلى حل نهائي للمشاكل القانونيّة لذلك البحر[١٠٣].

وفي كانون الثّاني/ يناير٢٠١١ قام الرّئيس التّركماني (غوربانغولا برديمكوخامدوف) ورئيس المفوضية الأوروبيّة (خوسيه مانويل باروسو)، بالإعلان عن استعداد الاتّحاد الأوروبي لشراء الغاز التّركماني. ولكن تبقى إشكاليّة إضافيّة وهي أنّ الصّين تسعى للحصول على هذا الغاز نظرًا لوجود اتّفاق يقضي بأن تزوّد عشق أباد بكين بحوالى ٣٠ مليار متر مكعب سنويّا من الغاز لمدّة ٣٠ عام.[١٠٤]

هذه الإشكاليّات أعادت إلى السّاحة مشروع خط الأنابيب عبر أفغانستان، والّذي يوصل الغاز التّركماني إلى الهند عبر كل من أفغانستان وباكستان (TAPI)، وهو الحاصل على التّأييد والدّعم الأميركي. هذا الخط يبلغ طوله ١٧٠٠ كلم بكلفة تقدّر بحوالى ٨ مليارات دولار أميركي[١٠٥]. وسعت كل من أوروبا والولايات المتّحدة إلى دعمه والتّرويج له، وذلك في إطار البحث

١٠٣- www.noravank.am, "**Trans-Caspian Gas Pipeline: Goals, Problems and Risks**", Accessed on 3/7/2012
١٠٤- "**Trans-Caspian Gas Pipeline: Goals, Problems and Risks**" Op.Cit
١٠٥- John Foster, "**A Pipeline Through a Troubled Land**", Canadian Center for Policy Alternatives, June 2008

عن طرق إمداد بديلة خوفًا من تكرار المشكلة بين روسيا وأوكرانيا، في شتاء ٢٠٠٥–٢٠٠٦، والّتي أدّت إلى قطع إمدادات الغاز عن أوروبا. وفي هذا الإطار بدأ عدد من الشّركات دراسة هذا المشروع، وعلى سبيل المثال، قامت الشّركة النّمساويّة OMV والشّركة الألمانيّة RWE AG في كانون الأوّل/ دسمبر ٢٠٠٨ بتأسيس شركة بحر قزوين بهدف تقييم إمكانات هذا المشروع والبحث في طرق تمويله. لكن تقف أمام هذا المشروع عقبتان، الأولى الوضع الأمني في أفغانستان، خصوصًا وأنّ هذا المشروع يقتضي المرور بأكثر مناطقها توتّرًا، والثّانية، تردّد نيودلهي في الاعتماد على إسلام أباد بهدف تأمين أمن الطّاقة لديها، نظرًا لطبيعة العلاقة الّتي تجمع الدّولتين[١٠٦].

وتدرك كل من روسيا وإيران أنّ جُل هذه المخطّطات تهدف إلى عزلهما، لذلك كان من الطّبيعي أن تتّخذ كل دولة منهما إجراءاتها لمواجهتها. فالحكومة الرّوسيّة استفادت بشكل كبير من الارتفاع الهائل الّذي شهدته أسعار النّفط والغاز لتحقيق النّمو وتمويل خططها الاقتصاديّة. ومن هنا ترى موسكو أنّ بحث الولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي عن بدائل للغاز الرّوسي هدفه بالأساس سياسي، وهو منعها من الاضطلاع بدورٍ فاعل

١٠٦- "**Trans-Caspian Gas Pipeline: Goals, Problems and Risks**", Op.Cit

على السّاحة الدّوليّة. فروسيا في البداية كانت تملك لنقل الغاز إلى أوروبا خطّين عبر البلقان، بالإضافة إلى خط يامال، ولكن مع المحاولات الغربيّة لبناء شبكة أنابيب غاز تتجاوزها، عمدت موسكو إلى المبادرة بدورها عبر مشروع بلوستريم الّذي ينطلق عبر البحر الأسود وصولاً إلى أوروبا والّذي تمّ افتتاحه في العام ٢٠٠٥ ووصلت سعته في العام ٢٠١٠ إلى ١٦ مليون متر مكعب[١٠٧].

أنابيب الغاز الموجودة، قيد الإنشاء والمقترحة في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين[١٠٨]

١٠٧- Nicklas Norling,Op.Cit

١٠٨- "**A Pipeline Through a Troubled Land**", Op.Cit

تطرح موسكو عددًا من مشاريع الأنابيب الأخرى (مثل بلوستريم ٢) الّذي يتبع طريق (بلوستريم ١) ذاتها، بالإضافة إلى مشروع ساوثستريم الذي ينطلق من شواطئ البحر الأسود وعبر أعماقه وصولاً إلى بلغاريا مع قدرة استيعاب تصل إلى ٣٠ مليار متر مكعب سنويًّا، وهو الخط المنافس لنابوكو. وتقوم شركة غازبروم بالتّسويق لهذا المشروع في كل من النّمسا وهنغاريا لتكونا مركزًا رئيسًّا للغاز الرّوسي في وسط أوروبا إذا ما التزمتا بمشروع (بلوستريم ٢) بدلاً عن مشروع نابوكو[١٠٩]. وفي ١٢ نيسان/ أبريل ٢٠١٢ أعلن وزير الخارجيّة الهنغاري (فيكتور أوربن) أنّ شركة MOL تنوي الانسحاب من مشروع نابوكو، كما أعلن النّاطق بإسم شركة النّفط الألمانيّة RWE في ١٣ أيّار/ مايو أنّ الشّركة تفكّر في الانسحاب من المشروع بسبب تضاعف كلفته وعدم اليقين من وصول الغاز التّركماني، ما يعزّز من فرص المشروع الرّوسي على حساب نابوكو[١١٠].

وعلى الرّغم من الحصار الغربي لها إلاّ أنّ الجمهوريّة الإسلاميّة الإيرانيّة تمكّنت من استغلال موقعها الإستراتيجي للحد من تأثير هذا الحصار. فخط تبريز–أنقرة الّذي افتُتح في العام ٢٠٠١ منح إيران في البداية فرصة الدّخول بقوّة إلى أسواق الغاز العالميّة. ولكن في العام ٢٠٠٢ توقفت تركيا

١٠٩- Ibid

١١٠- "**Trans-Caspian Gas Pipeline: Goals, Problems and Risks**", Op.Cit

عن استيراد النّفط من إيران بسبب الأسعار المخفّضة الّتي قدّمتها روسيا لها، لتعود في العام ٢٠٠٤ لتطلب من إيران شراء الغاز بأسعار مخفّضة، لكن طهران رفضت بسبب أنّ انقرة كانت تريد إعادة بيع هذا الغاز إلى أوروبا بهدف تحقيق الأرباح. وبالمقابل تدور مفاوضات بين كل من إيران والهند وباكستان لبناء خط أنابيب IPI لتأمين الغاز الإيراني لهذه الدّول، وتقدّر كلفة المشروع بحوالى ٧,٥ مليار دولار. لهذا الخط إمكانات كبيرة لمنافسة خط TAPI ، فهو بكلفة مشابهة وسوف يتيح تزويد كل من باكستان والهند الغاز من دون المرور بالمخاطر الموجودة في أفغانستان(١١١).

وبطبيعة الحال تعارض الإدارة الأميركيّة هذا المشروع، وقد صرّح المسؤول في الخارجيّة الأميركيّة ستيفن مان، " أنّ الإدارة الأميركيّة تدعم عددًا من خطوط الأنابيب من بحر قزوين، لكنّها تبقى معارضة بشكل كامل لخطوط أنابيب تتضمّن إيران". فالإدارة الأميركيّة تخشى تحوّل هذا الخط إلى بوّابة لتصدير الغاز الإيراني إلى الأسواق العالميّة(١١٢).

على الرّغم من استمرار الخلاف على حوض بحر قزوين، إلا أنّه من المستبعد في المستقبل القريب تحوّل هذا النّزاع إلى مواجهة عسكريّة، أضف إلى ذلك، فالصراع هو بالأساس على النّفط وليس على الأراضي، فإنّ القوّة

١١١- "**A Pipeline Through a Troubled Land**", Op.Cit
١١٢- Ibid

العسكريّة في هذه الظّروف لا تعود بذات التّأثير لأنّ أي مواجهة عسكريّة، مهما كان حجمها، ستنعكس سلبًا على عمليّة التنقيب عن النّفط واستخراجه، وبالتّالي سوف تدفع المستثمرين إلى الخروج من المنطقة، ما يعني أنّ أي مواجهة عسكريّة ستكون كلفتها أكثر من مردودها. لكن بالمقابل تبدو آفاق الحل شبه منعدمة في المدى المنظور، فتمسّك كل طرف بموقفه يجعل من الصّعب التّوصّل إلى تسوية. ونجاح كل من روسيا وكازاخستان وآذربيجان بالتّوصّل إلى اتّفاق لتقسيم الجزء الشّمالي لبحر قزوين لا يعني إنهاء الخلاف على الوضع القانوني، كون هذا التّقسيم يقتصر فقط على موضوع البحث والتّنقيب عن النّفط والغاز، في حين أنّ وضع إطار قانوني شامل لبحر قزوين هو أشدّ تعقيدًا من ذلك، خصوصًا بعدما تحوّل الخلاف القانوني إلى غطاء لصراعات إقليميّة ودوليّة.

أخيرًا، ومن خلال مراقبة مجريات الأحداث، بالمقابل يبدو أن الوضع الأمني والسّياسي مرتبط بالأساس بالقيمة الإستراتيجيّة للمنطقة لما تحويه من مصادر طاقة، من هنا يرى العديد من المراقبين أنّ المستقبل هناك مرتبط إلى حد كبير بعمليّات الاستكشافات الجارية في بحر قزوين، فإذا كانت نتائج الاكتشافات مشجّعة لناحية كمّيّات احتياطات النّفط والغاز، فإن هذا الأمر سيدفع المنطقة نحو مزيد من التّوتّر، وذلك لأنّ القوى الإقليميّة

والدّوليّة ستسعى للحصول على أكبر حصّة من النّفط والغاز. وبالمقابل إذا لم تأتِ عمليّات الاستكشاف على قدر التّوقّعات، فإنّ الاهتمام بالمنطقة سوف يتراجع، وبالتّالي فإن حدّة التّوتّر سوف تتراجع هي الأخرى.

المنظمات غير الحكومية وانعكاسها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

العقيد الركن حسن جوني*

المقدمة

ثمة طفرة تجتاح دول العالم الثالث منذ النصف الثاني من الثمانينيات تتمثل في الحديث عن المؤسسات غير الحكومية أو ما يطلق عليها اختصارًا (NGOs). ويصاحب هذه الطفرة تدخلاً سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا يبرز في المحافل والمؤتمرات الدولية التي تعقدها من أجل مواجهة بعض المشاكل التي تواجه البشرية، باعتبار أن هذه المنظمات ممثلةٌ لحقوق الإنسان والشعوب ورقيبٌ على الحكومات في هذه الدول. ومن هذه المؤتمرات: قمة الأرض التي عقدت في كوبنهاغن، ومؤتمر المرأة في بكين، ومنتدى المنظمات الأهلية، بالإضافة إلى اجتماعات المجلس الاقتصادي–الاجتماعي في الأمم المتحدة.

* ضابط مدّرب في كليّة فؤاد شهاب للقيادة والأركان

إذا كانت هذه صورة المنظمات غير الحكومية في العالم اليوم، فما هي صورتها في لبنان؟ وما هي انعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية؟ خصوصًا أنها تحتل موقعًا أساسيًا في المجتمع واضطلعت بدورٍ مؤثرٍ خلال مرحلتين أساسيتين في تاريخ لبنان، المرحلة الأولى كانت مطلع القرن التاسع عشر، مع إنتشار الإرساليات الأجنبية التي نشرت ثقافة الغرب ودعمت روابطه السياسية مع فئات اجتماعية في لبنان. والمرحلة الثانية كانت خلال الحرب الأهلية ١٩٧٥–١٩٩٠، عندما انهارت مؤسسات الدولة وقامت الجمعيات الأهلية بسد الفراغ من خلال دورها في تقديم الخدمات الاغاثية والصحية والاجتماعية.

تكمن أهمِّية البحث من كونه يقارب مسألةً بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع اللبناني، هذا المجتمع الذي لايزال يسعى لتحصين نفسه وتمتين أواصره بعد أن تمكنت الحرب الاهلية إلى حد بعيد من التأثير على وحدته وتماسكه، ذلك أن المنظمات غير الحكومية بدأت تتغلغل في مختلف شرائح هذا المجتمع تحمل معها بالإضافة إلى تقديماتها الإنسانية مفاهيم اجتماعية وأحيانًا سياسية جديدة تقضي الضرورة الوطنية بأن يسلط الضوء عليها.

يلقي هذا البحث الضوء على منظومةٍ ضخمة من المؤسسات والهيئات منها الوطنية ومنها التابعة لمؤسسات عالمية تعمل على الساحة اللبنانية في مختلف المناطق، في المدن والأرياف، حيث يصل تأثيرها إلى أبعد قرى على الحدود. هذه المنظومة غير منظورة بشكل واضح وكافٍ ولاسيما مسألة تمويلها وصرف هذا التمويل، وطريقة إعداد المشاريع الانمائية وتنفيذها وتكاملها مع حاجات المجتمع، والأهم من ذلك كله مدى التزام المنظمات

غير الحكومية بمبدأ العطاء البريء وإشكالية هذا العطاء إذا كان مشروطًا أو مرتبطًا بالمصالح السياسية للجهات المانحة وذلك ما يطرح إشكالية التمويل وشروطه.

إن مقاربة المنظمات غير الحكومية ودورها وتأثيرها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان تستوجب البحث في تاريخ هذه المنظمات وظروف انطلاقها وبروزها كمؤسسات بديلة عن مؤسسات الدولة، كما تتطلب بحثًا دقيقًا في تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي على ضوء وظيفتها وأدائها. كل ذلك يجب ان يأتي في معرض الإجابة عن التساؤلات الآتية:

أ- نشأة المنظمات غير الحكومية.

ب- طبيعة دور المنظمات غير الحكومية المحلية والعالمية.

ج- تأثير هذا الدور على الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

د- علاقة هذه المنظمات مع الدولة.

هـ- إشكالية تمويل هذه المنظمات واشكالية العطاء البريء.

الفصل الأول: المنظمات غير الحكومية، النشأة والدور

إن روح التعاون والمساعدة، وجدت منذ وجود البشرية، فالإنسان اجتماعي بالفطرة، والعمل الاجتماعي كان يتم عبر التاريخ في أشكال مختلفة، فردية أو جماعية، إلا أن دور المنظمات غير الحكومية أخذ يتبلور مع بروز دور الحكومات وتحديد مهامها، أي في البيئة الأوروبية الصناعية خلال القرن التاسع عشر، كما أن اندلاع الحروب وما ولدته من ويلات ومآس، كل ذلك شجع على تأسيس الجمعيات الطوعية وتأدية دور لا تمارسه الحكومات،

كتنفيذ أعمال إنسانية بخاصةٍ في فترات الحروب، تهدف بشكل مباشر إلى تخفيف المآسي عن بني البشر.

لقد حكم هذا النوع من العمل في سياقه الزمني ثقافتان مختلفتان، الأولى تعتمد على الإغاثة والاحسان والثانية على التضامن والتعاون، وفي ظل التطورات السياسية المتلاحقة في العالم، أخذت روحية التضامن والإنماء تحل مكان العمل الاحساني.

إن تعاظم دور المنظمات غير الحكومية وازدياد نشاطها وحضورها على الصعيد العالمي جعلها تنال اعتراف منظمة الامم المتحدة كشريك أساس وفعّال في تقرير مصير البشرية ومستقبلها وفي الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايته، حيث باتت هذه المنظمات تعتبر السلطة الثالثة في العالم بعد الحكومات والأحزاب السياسية.

لمحة تاريخية

يعود تاريخ المنظمات غير الحكومية إلى القرن التاسع عشر، حين تأسست في العام ١٨٣٢ الجمعية البريطانية لمحاربة العبودية. وجاءت هذه المبادرة كنتيجة لانتشار الليبرالية وأفكارها، ولقد ترافق إنشاء هذه الجمعيات مع عمل الإرساليات الكاثوليكية والبروتستانتية خصوصًا في أفريقيا وآسيا في المجالين الصحي والتربوي، ولاتزال المؤسسات ذات الطابع الديني تحتل مركزًا مهمًا ضمن عمل الجمعيات.

في العام ١٩٤٣ أنشأت المنظمات غير الحكومية في الولايات المتحدة الاميركية اتحادًا لهذه الهيئات يدعى المجلس الأميركي للمؤسسات الأهلية للإغاثة ولقد قامت هذه الجمعيات في الأعوام الأولى بعد الحرب العالمية

الثانية بنشاط كبير من أجل تأمين المساعدات للشعوب الاوروبية (توزيع أدوية، مواد غذائية، وألبسة....إلخ) بخاصة للاجئين والمهجرين. وتأسست في الفترة نفسها في المملكة المتحدة لجنة أوكسفورد لمكافحة المجاعة في العام ١٩٤٢ من أجل مساعدة الشعب اليوناني الذي عانى من المجاعة خلال الاحتلال النازي، ولقد تحوّلت هذه اللجنة في ما بعد إلى إحدى أهم الجمعيات البريطانية وهي (أوكسفام).

قام بعد ذلك العديد من الهيئات غير الحكومية الطوعية التي أنشئت في أوروبا وأميركا، خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية، بتوجيه نشاطها نحو دول العالم الثالث (إما بإيعاز من دولها أو بشكل مستقل عنها) إذ أن الدول الصناعية كانت تستعمر معظم هذه البلدان قبل أن تنال استقلالها.

ماهية المنظمات غير الحكومية

تُعرف المنظمة على أنها مجموعة من الأفراد لهم هدف معيّن، يستخدمون طريقًا أو أكثر للوصول إليه. والمنظمة هي شخصية اعتبارية لها كيانها المستقل عن الأفراد المكوّنين لها، وتُدار بواسطة مجلس إدارة منتخب بواسطة الجمعية العامة للأعضاء.

تنقسم المنظمات الحكومية إلى منظمات حكومية وطنية، وهي تلك المؤسسات التي تنشئها الدولة، وتقوم على إدارتها ودعمها من أجل القيام بمهمات محددة، وإلى منظمات دولية حكومية، تنشئها الدول باتفاقية دولية في ما بينها، وأعضاؤها دول وتتمتّع بالشخصية القانونية الدولية وتشارك في وضع قواعد القانون الدولي فهي إما عالمية عامة كالأمم المتحدة، أو عالمية متخصّصة كمنظمة الصحة العالمية والزراعة والأغذية والأنيسكو

وغيرها. وإما إقليمية عامة: كجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوربي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي، أو إقليمية متخصصة كمنظمة الأوبك.

اما المنظمات غير الحكومية فهي مجموعات طوعية، لا تستهدف الربح، ينظّمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي. عندما تكون عضوية المنظمة أو نشاطها مقصوران على بلد معين، تعتبر منظمة غير حكومية وطنية، أما إذا تجاوزت أنشطتها حدود البلد المعني، فتصبح منظمة غير حكومية دولية. ومن بين المنظمات غير الحكومية الدولية المعروفة "أطباء بلا حدود"، و"هيئة العفو الدولية"، و"منظمة رصد حقوق الإنسان"، و"أوكسفام" إلخ[١].

إن المنظمات غير الحكومية "تنظيمات للأفراد، وليست من أشخاص القانون الدولي، وإنما تخضع للقوانين الداخلية للدول، وهي تنشأ في ظل القانون الداخلي لدولة ما ويحكمها ذلك القانون في سلوكها وتصرّفاتها فيضفي عليها الشخصية القانونية الداخلية، وقد يتيح لها القانون الداخلي الانضمام إلى مثيلاتها في الدول الأخرى لتكوين اتحاد عالمي كاتحاد المحامين العرب أو اتحاد الأطباء العرب أو ما شابه، أو يضيق عليها الخناق إذا كانت لا تروق له كمنظمات حقوق الإنسان المحلية في بعض البلدان القمعية.

تضطلع المنظمات غير الحكومية بدورٍ بارزٍ في مؤتمرات الأمم المتحدة، وتعرض آراء الجهات التابعة لها بشأن مسائل تتراوح بين حقوق المرأة إلى

١- جميل عودة, "المنظمات الحكومية وغير الحكومية", متوافر على الموقع: http://shrsc.com/articles/187.htm, الدخول: ٢٤-٠٦-٢٠١٣.

الأمن الغذائي. وقد ساعدت هذه المنظمات على اعتماد اتفاقية العام ١٩٩٧ لحظر الألغام الأرضية، وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية للعام ١٩٩٨ للنظر في جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتعمل المنظمات غير الحكومية جنبًا إلى جنب مع الأمم المتحدة، لمساعدة الشعوب المحتاجة في أشد البلدان فقرًا.

وهناك من يرى أن بعض المنظمات مثل "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" لها طبيعة هجينة. فبصفتها جمعية خاصة تشكلت وفق القانون المدني السويسري، لم يكن وجودها نتيجة تفويض من حكومة. ومع ذلك فإن وظائفها وأنشطتها (توفير الحماية والمساعدة لضحايا النزاع) حدّدت بتكليف من المجموعة الدولية وهي مبنية على القانون الدولي وتحديدًا اتفاقية جنيف التي تعّد من أكثر المعاهدات تصديقًا في العالم.

وقد ابتكرت الأمم المتحدة مفهوم المنظمة غير الحكومية كمنظمة مستقلّة عن الدولة وتتوافر فيها المعايير الآتية[٢].

١- هيكلية شبيهة بهيكلية منظمة تحظى بنظام تأسيسي وشكل قانوني.

٢- مؤسسة على يد أفراد أو منظمات مستقلّون عن الدولة.

٣- هيئات اتخاذ القرارات فيها مستقلّة عن سلطات الحكومة.

٤- أهدافها موجّهة للمصلحة العامة لا للربح، وتتخطّى مصالح أعضائها.

٢- دليل عملي للمنظمات غير الحكومية متوافر على الموقع:
ttp://www.mandint.org/ar/guide-ngos.الدخول:٢٠-٠٥-٢٠١٣.

إنّها إذًا منظمة تأسست بموجب مبادرة خاصّة بهدف تحقيق أهداف ذات مصلحة عامة. يمكن أن تحظى المنظمات غير الحكومية بأشكال قانونية متعدّدة غير أنّ معظمها تتّخذ شكل جمعيات أو مؤسسات لا تستهدف الربح.

نشأتها وأسباب تطورها

من الناحية التاريخية، يمكن إرجاع هذا الشكل من التضامن الدولي إلى القرون الوسطى، أي إلى الروابط التجارية القائمة آنذاك بين المدن الكبرى في ذلك العصر. وإن ما هو "خاص" قد سبق في أغلب الأحيان ما هو "عام" في ميدان النشاط الدولي. إن الجيل الأول من المنظمات غير الحكومية يتطابق مع أعمال البعثات التي نشأت في العصر الاستعماري، ولقد حقّقت البعثات الكاثوليكية والبروتستانتية في أفريقيا وآسيا عملاً أساسيًا في ميادين التعليم والصحة.

أما الجيل الثاني من المنظمات غير الحكومية، فقد نشأ انطلاقًا من العام ١٩٦٠، نتيجةً لتأثير النزعة المتعاطفة مع العالم الثالث التي عزّزها النضال ضد الإستعمار والدفاع عن حقوق الإنسان. وظهر الجيل الثالث إنطلاقًا من ثمانينيات القرن العشرين، حيث كان حقل عملها دعم القطاع الزراعي والتدخّل في ميدان التنشئة والتربية والصحة. وتوسّعت أنشطتها حاليًا لتشمل ميادين الإقتصاد والبيئة والطوارئ[٣].

إن الدول الراعية قد أظهرت محدودية فعاليتها في بلدان العالم الثالث وتراجعت عن إلتزاماتها واتسمت سياساتها بالتأجيل والإنتظار، وهما

٣- (١) أرنولد دو رولان, "المنظمات غير الحكومية في المجتمع الدولي", تعريب نقولا متيني وجورج سعد, الطبعة الأولى, دار النجوى, بيروت, ٢٠٠٨, ص ١٠.

ميزتان تجاوزتهما التنظيمات غير الحكومية من حيث السرعة والمثالية في نشاطها مشكلةً هيئات وسيطة تخلَّصت من ماكينات الدولة الواسعة لتكون مباشرة في خدمة الأفراد. كما أن الديموقراطية الدولية القائمة على اللامركزية، قد تأسست على قاعدة مشاركة المواطنين كأفراد أو كجماعات في هذا المجتمع المدني.

وظائف المنظمات غير الحكومية على الصعيد الدولي

أ-الوظيفة الخدماتية

تلتقي جميع المنظمات غير الحكومية في مساعدة العالم الثالث حيث تساهم كل منظمة حسب وسائلها ومجال إختصاصها، وغالبًا ما تبدأ الأعمال في الأزمات (إنفجار عنيف – إعصار – هزة أرضية) لكنها تتواصل على المدى الطويل. وتغيَّر شكل المساعدة التقليدي الذي كان محصورًا في إمدادات القطاع الزراعي وميدان التنشئة والتربية والصحة، واتسع ليشمل ميدان العمل الحرفي وتحويل السلع الصناعية الصغيرة إلى تجارية، وميدان البيئة وتنظيم المدن والعمل المصرفي، وتمويل بعض المشاريع.

ب- الوظيفة المعيارية

تشارك المنظمات غير الحكومية أحيانًا بمسار صياغة الإتفاقيات الدولية التي تساعد في ما بعد على تطبيقها، فهي تضطلع بدور أساسي في إعداد معايير مخصصة لأنها تحكم العلاقات بين الدول في ميادين السيادة الوطنية. لا يقتصر دور هذه المنظمات على إعداد المعايير بل تختص أيضًا بالسهر على تطبيق هذا القانون. كذلك شاركت هذه المنظمات في المؤتمر

الثالث للأمم المتحدة حول قانون البحار بوضع أحكام تتعلق بالمحافظة على البيئة البحرية وحمايتها.

ج- وظائف الإعلام

يقوم دور المنظمات غير الحكومية في هذا النموذج الوظيفي، على إثارة إهتمام الرأي العام بمشكلة التنمية حيث تأخذ على عاتقها مهمة تربوية تنفذها عبر تنظيم ندوات وتوزيع وثائق. وكذلك على كشف الأحداث السيئة في عملية التنمية، على سبيل المثال تقدم منظمة العفو الدولية في كل عام تقريرًا عن إنتهاكات حقوق الإنسان في بلد معيّن. وفضلًا عن ذلك فإن عملها يعزّز القانون الدولي المتعلق بحقوق الإنسان ويوطده بالإضافة إلى مسألة الهجرة والأسباب الكامنة وراءها.

د- وظيفة المحافظة على قِيَم معيّنة

تريد هذه المنظمات أن تكون ضامنة للمبادئ الديمقراطية والتضامن وحماية مصالح الأقليات ولا مركزية السلطات والتعددية، وتعتبر هذه المنظمات بمثابة إنبثاقٍ لحريتين أساسيتين وضامنتين للديمقراطية، حرية الإجتماع وحرية التعبير. إن إيديولوجيا حقوق الإنسان توحي بعمق عمل هذه المنظمات، فالحقوق المدنية والسياسية تتجلّى عبر عدة نقاط تطبيقية في النشاط اليومي للمنظمات غير الحكومية، مثل إحترام الهوية وتحسين شروط الحياة وحرية الرأي والتعبير، وكذلك حق الناس في الحياة والصحة والتغذية والتركيز على مفهوم الحق في التنمية.

تطوّر أهداف المنظمات الدولية غير الحكومية ومهماتها

يمكن تصنيف الأهداف التي تنشدها المنظمات غير الحكومية إلى نوعين رئيسيين من الأهداف، يكمن أولهما في العمل على تحقيق أغراض اقتصادية بالمفهوم الواسع في حين يكمن النوع الآخر من هذه الأهداف في الدفاع عن قضايا معينة وتقديم الخدمات والاستشارات والقيام بالبحوث والدراسات المطلوبة لجهات معينة.

وتتسع أهداف العمل من الفئة الأولى لتشمل تقديم الخدمات المختلفة إلى المحتاجين بما في ذلك الخدمات الصحية وتلبية الحاجات الخاصة للفقراء مثل توزيع الأغذية والملابس والأدوية في أوقات الكوارث والأزمات، إلى جانب القيام بأعمال إنمائية تركّز بصفة أساسية على الجماعات الفقيرة إلى جانب تقديم خدمات استشارية وبحوث ودراسات لحساب جهات معينة بما في ذلك تنفيذ مشاريع خاصة بها[٤]. أما النوع الأخر من الأهداف التي تنشدها المنظمات غير الحكومية فيكمن في التصدي والدفاع عن قضايا البيئة والمرأة وحقوق الإنسان في أوقات السلم والحرب على حد سواء.

هكذا تطوّر دور هذه المنظمات غير الحكومية من مجرد إغاثة المحتاجين إلى دور إنمائي متقدّم ومتنوّع على أكثر من صعيد. هذا التطور في دور المنظمات غير الحكومية ساهم بتعزيز حضورها على المسرح الدولي ما أدّى إلى الاعتراف بها وبدورها.

٤- زينب عبد العظيم, "الدور المتغير للمنظمات غير الحكومية في ظل العولمة", جامعة القاهرة, مركز الدراسات الاسيوية, ٢٠٠٢, ص ٥٠-٥١.

الاعتراف الدولي بدور المنظمات غير الحكومية

نظراً لازدياد دور الهيئات غير الحكومية في العالم، في برامج الطوارئ والاغاثة والانماء، أقرّت معظم الدول الصناعية تشجيع الهيئات غير الحكومية وتطويرها، وسنت قوانين تعتبر دفع التبرعات والمساعدات للهيئات غير الحكومية بمثابة وأهمية تسديد الضرائب للدولة.

لقد نما هذا الدور بشكل كبير في السنوات الأخيرة، إذ يوجد في الدول الصناعية ٤٠٠٠ جمعية قدّمت في العام ١٩٨٦ إلى بلدان العالم النامية ١٥٪ من مجموع المساعدة التي تقدّمها الدول الصناعية للانماء، وفي العام ١٩٩٠ بلغت المساعدات التي تقدّمها الهيئات الطوعية ٦،٣ مليار دولار وأن الثلثين من هذا المبلغ قد جمعتها الهيئات الأهلية والثلث الباقي قدمته حكومات الدول الصناعية[٥].

في ضوء هذا الدور، أقرّت الأمم المتحدة تشريع دور الهيئات غير الحكومية، واعترفت بها كشريك فعال إلى جانب الحكومات ومنظمات الأمم المتحدة. كما أن السوق الأوروبية المشتركة أنشأت إطارًا تنسيقيًا CEE\ONG مع الهيئات الأهلية، يسمح لحوالى ٦٠٠ جمعية أوروبية بالتعاون في ما بينها ومع البرلمان الأوروبي.

برزت بعض المنظمات غير الحكومية عالميًا واكتسبت شهرةً واسعة وأضحت جزءًا أساسيًا من المنظومة الدولية المؤثرة إجتماعيًا واقتصاديًا

٥- خليل حسين, "التنظيم الدولي- النظرية العامة والمنظمات العالمية", ط ١ , لبنان, ٢٠١٠, ص ص ٥١٩- ٥٥٧.

على مختلف الدول التي تدخلت وعملت فيها وخصوصًا الدول النامية. لذا لابد من التوسع في القسم الثاني من البحث في واقع أهم هذه المنظمات في لبنان.

القسم الثاني: واقع المنظمات غير الحكومية في لبنان

تأتي أهمية المنظمات غير الحكومية الدولية من تاريخها ومدى انتشارها وأهمية دورها وتأثيرها على مجتمعات الدول التي تعمل فيها وفي مختلف الظروف والأوضاع. لذا سنقارب أهم هذه المنظمات وفق ما أجمعت عليه مراجع القانون الدولي العام ومراجع المنظمات الدولية المعتمدة في أغلب الجامعات مع الأخذ بالاعتبار تلك التي لها فروع عاملة ومؤثرة في لبنان. وفي تقديرات لباحثين في مجال الجمعيات الأهلية فإن عدد المنظمات الأجنبية العاملة في لبنان يصل اليوم إلى ٢٠٠ من أصل ١٣٠٢ منظمة أي حوالى ١٥٪ من إجمالي عدد المنظمات غير الحكومية في لبنان[٦].

في تعريف الحكومة اللبنانية فإن المنظمة غير الحكومية هي مجموعة أفراد يصبون معارفهم ومواردهم من أجل الخير العام من دون توخي الربح الشخصي[٧]. وتخضع المنظمات اللبنانية غير الحكومية لقانون ١٩٠٩ العثماني الخاص بالجمعيات، الذي كتب كجزءٍ من إصلاحات ليبرالية ذات إلهام فرنسي في إطار منح حق تشكيل الجمعيات. ويعرِّف القانون الجمعيات بأنها مجموعةٌ مؤلفةٌ من عدة أفراد يوحّدون معلوماتهم وجهودهم بشكلٍ

٦- عبدالله محي الدين, "الجمعيات الأهلية في لبنان", مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق, ط ١, لبنان, ٢٠٠٠, ص ٥.

٧- غسان مخيبر, "الجمعيات في لبنان: دراسة قانونية"", بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية ٢٠٠٢.

دائم ولا يكون هدفهم تقسيم الأرباح، فالقانون اللبناني ينص على أن في استطاعة أي مجموعة تضم أكثر من ثلاثة أشخاص، يعملون معًا في نشاطٍ معينٍ لا يتوخى الربح الشخصي، أن تتسجَّل كمنظمةٍ غير حكومية[٨].

بدايات المنظمات غير الحكومية في لبنان

في ظل ظروف ضعف الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر وتبعًا للتنوع الديني والطائفي في لبنان، سعت الدول الأوروبية إلى إيجاد موطىء قدم لها في المنطقة، فدخلت في علاقات تجارية مع المسيحيين في جبل لبنان وأوفدت قناصلها التجاريين الذين تحوّلوا إلى قناصل سياسيين، تطوّرت علاقاتهم بدخولهم في تناقضات التركيبة الطائفية والسياسية فانتشر نشاط الإرساليات التبشيرية الغربية وتنامى بدءًا من العام ١٨١٥، كما تم افتتاح أول مدرسة للعميان في الشرق الأوسط من قبل السيدة طومسون في العام ١٨٦٨، وأنشئت جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت كرد فعل لتنامي عمل الإرساليات التبشيرية الغربية ولتقديم خدمات إجتماعية وتربوية في البيئة الاسلامية.

تمكنت المؤسسات التبشيرية والإرساليات من خلال التعليم من خلق الكوادر المرتبطة ثقافيًا وسياسيًا بالدول الغربية. وقد أدت هذه الارساليات دورًا أساسيًا في الحياة السياسية في جبل لبنان خلال القرن التاسع عشر، وساهمت في رسم معالم الخريطة السياسية الطائفية للبنان الحديث خلال القرن العشرين.

٨- يبين الملحق - أ- آلية أخذ العلم و الخبر في وزارة الداخلية اللبنانية.

تأثير الحرب الأهلية في لبنان على عمل المنظمات غير الحكومية

إن تدخل المؤسسات الأهلية خلال الحرب فرضته ظروف استثنائية وما نتج عنها من سقوط القتلى والجرحى، وأعمال التهجير، وفقدان المواد الغذائية، الأمر الذي تطلّب تدخّلا مباشرًا من القوى والاحزاب التي كانت تعمل على الأرض، بالإضافة إلى مبادرة اللجان الشعبية في الأحياء لتنظيم الصمود الشعبي ودعمه. إن تراجع مؤسسات الدولة عن القيام بدورها أحدث فراغًا في المجتمع، كان يفترض بالقوى الحزبية العمل على إشغاله، فاهتمت بالجوانب الخدماتية والصحية ذات الطابع الإغاثي، وبنت مؤسساتها الميدانية لتلبية هذه الحاجات الضرورية في المجتمع استكمالاً للمهمات العسكرية في الحرب.

لقد ولدت هذه المؤسسات نتيجة الفراغ ولتأمين متطلبات الصمود الشعبي في أثناء الحرب، وبذلك فهي لم تنطلق من توجهات فكرية معيّنة ترتبط بالعمل الأهلي، ولم يكن لديها خطط مستقبلية بناءً على تصوّرها المسبق للواقع، فتطوّرها جاء بفعل تطوّر الأزمة واشتداد حدة المعارك في ظل تدفّق المساعدات الأجنبية على لبنان. ما أدى إلى تنامي هذه المنظمات وازدياد عددها.

تَشْمل سجلاّتُ الدولة اللبنانية منظّماتٍ ذاتَ بنيات وأهداف مختلفة مثل أوكسفام، وجميعةِ الشبّان المسيحيين (YMCA)، والمقاصد، وجهاد البناء، ومؤسّسة الحريري، وعددٍ وافرٍ من المنظّمات العائلية غير الحكومية كمؤسّسة الصفدي ومؤسّسة رينيه معوَّض، وروابط رجال الأعمال، والكشّافة[٩].

٩- حنان طوقان، "من حالمين إلى موظّفين المنظّمات المدنيةُ غير الحكومية والمموّلون وعمليةُ التغيير في لبنان"، ١٠-١١-٢٠٠٨، متوافر على الموقع: http://adabmag.com/taxonomy/term/63 الدخول: ٠٦-٠٧-٢٠١٣

فالوحدةُ المخصَّصةُ للمنظّمات غير الحكومية، التي تديرها وزارةُ الشؤون الاجتماعية في لبنان، تحتوي في سجلاّتها أكثرَ من ٦٠٠٠ منظّمة غير حكومية[١٠]. منها منظّماتٍ غير حكومية تأسّستْ حديثًا.

في ظل هذا العدد الضخم من المنظّمات غير الحكومية العاملة في لبنان[١١]. سأتناول بعض هذه المنظمات الدولية والتي لها فروعًا عاملة في لبنان ومؤثّرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع اللبناني كنماذج على سبيل المثال لا الحصر، والبداية من الصليب الاحمر.

مكونات الحركة العالمية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

أ-اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تأسست في العام ١٨٦٣ ومقرها جنيف، وهي منظّمة مستقلة تعمل بحياد تام وعدم تحيّز في حالات الاضطرابات والنزاعات المسلّحة إستنادًا إلى إتفاقيات جنيف والبروتوكولين الملحقين بها. الصليب الأحمر منظمة ليست سياسية ولا دينية وإنما منظّمة محايدة، لا تتدخّل في شؤون الحكومات. توظّف اللجنة الدولية للصليب الأحمر عناصر من مختلف التخصّصات والمهن، الذين يمكن أن تساهم خبراتهم في تحسين مستوى الخدمات الإنسانية.

ب- الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

تأسس في العام ١٩١٩ ومقرّه جنيف، يتألف من الجمعيات الوطنية

١٠- المرجع السابق.

١١- يبين الملحق – ب - لائحة بأهم المنظمات غير الحكومية العاملة في لبنان.

للصليب الأحمر والهلال الأحمر، مهمّته تنسيق المساعدات الدولية في أثناء الكوارث الطبيعية ودعم البرامج الإنسانية التي تقوم بها الجمعيات الوطنية وتنمية قدراتها وتعزيز التعاون وتبادل الخبرات والموارد في ما بينها.

ج- الجمعيات الوطنية

هي جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر المنتشرة في العالم بمعدّل جمعية واحدة (صليب أحمر أو هلال أحمر) في كل دولة مستقلّة، وهي تعمل كهيئات مساندة للسلطات العامة في بلدانها في المجال الانساني وتقدّم مجموعة من الخدمات الإنسانية تشمل الإغاثة في حالات الكوارث والبرامج الصحية والإجتماعية، وتساعد السكان المدنيين المتضرّرين وهي معترف بها كفريق مساند للخدمات الطبية العسكرية في بلدانها في أثناء فترة الحرب، والجمعية الوطنية في لبنان هي الصليب الأحمر اللبناني.

د- الصليب الأحمر اللبناني[١٢].

الصليب الأحمر اللبناني جمعية وطنية مستقلّة تأسست في العام ١٩٤٥ بموجب علم وخبر رقم ١٠٦١. معترف بها ذات منفعة عامة منذ العام ١٩٤٦، وكفريق مساعد للجهاز الطبي في الجيش اللبناني منذ العام ١٩٤٦ أيضًا، اعترف بها رسميًا من اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جنيف في العام ١٩٤٧ وهي إحدى مكوّنات الحركة العالمية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، وعضو في الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر،

١٢- موقع الصليب الاحمر اللبناني, متوافر على الموقع
http://www.redcross.org.lb/SubPageAr.aspx?pageid=489&PID=488 , الدخول:١٠-٠٦-٢٠١٣ .

وعضو مؤسس في منظمة الأمانة العامة لجمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر العربية.

منظمة السلام الأخضر العالمية[١٣]

ولدت غرينبيس في العام ١٩٧١ عندما آمنت مجموعة صغيرة من المتطوّعين بالتغيير، فأبحروا برفقة بعض الصحفيين والناشطين من كندا إلى ألاسكا، ليكونوا شهود عيان على التجارب النووية التي تجريها الولايات المتحدة الأميركية هناك. غرينبيس منظمة دولية لا تبغي الربح، تعمل على تغيير الرأي العام والأنماط المعيشية نحو ممارسات تحافظ على البيئة وتنشر السلام. أهم اهدافها الدفع نحو إحداث ثورة في مجال إنتاج الطاقة واستثمارها وذلك من أجل مواجهة أكبر المخاطر المحدقة وهي تغيّر المناخ، كشف الأساليب المدمّرة وغير المستدامة لصيد الأسماك وعرقلتها، السعي لإنشاء شبكة من المحميات البحرية حفاظًا على المتوسّط وسائر البحار والمحيطات، الحفاظ على الغابات القديمة والدفاع عن النباتات والحيوانات.

لمنظمة غرينبيس مكاتب في أكثر من ٤٠ بلدًا في العالم أما المركز الرئيس فهو في أمستردام، هولندا. تجتمع هذه المكاتب حول المبادئ والأهداف والأفكار المشتركة على الرغم من تركيز كل مكتب على المشاكل والحلول المحلية المرتبطة بالإطار الذي يتواجد فيه. ويعود لكل مكتب مسؤولية إدارة شؤونه وحملاته وموظفيه. ومن أقدم الشعارات التي اتخذتها غرينبيس هي

١٣- موقع منظمة السلام الاخضر العالمية,
ttp://www.greenpeace.org/arabic/about, تاريخ الدخول ١٠-٠٦-٢٠١٣ .

تلك الكلمات المأثورة المقتبسة عن الزعيم الهندي الأحمر سياتل، وهي "عند اقتلاع آخر شجرة وتسمّم آخر نهر ونفوق آخر سمكة، سنكتشف أننا لا نستطيع أن نأكل المال".

منظمة السلام الأخضر في لبنان[١٤]

بدأ نشاط منظمة السلام الأخضر في لبنان في العام ١٩٩٤ عندما اكتشفت براميل من النفايات السامة صُدّرت إلى لبنان من ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا. في العام ١٩٩٦ فتحت مكتبًا رسميًا بهدف تقديم معلومات عن البيئة. منذ ذلك الوقت يرتكز عمل المنظّمة على موضوع التلوّث السام وينقسم هذا العمل إلى جزئين: أولا التلوّث الصناعي الصادر عن كل أنواع الصناعة، ثانيًا المكبات الساحلية ومعالجة النفايات وإدارة النفايات ومشكلة المحارق. مكتب لبنان، وهو الوحيد في المنطقة العربية، تابع لمكتب البحر المتوسط في مالطا.

تركز منظمة غرينبيس في لبنان على مواجهة موضوع حرق النفايات وتدعو إلى اعتماد استراتيجية وطنية لإدارة النفايات الصلبة تعتمد على الفرز وإعادة التدوير وتقليص النفايات وحظر الحرق بكل أنواعه. المشكلة الخطيرة التي عملت على حلّها منظمة السلام الأخضر هي استيراد النفايات السامة إلى لبنان، وتم إرجاع القسم الأكبر منها إلى ألمانيا وإيطاليا ومازالت حتى الآن تبحث عن بعض البراميل البلجيكية.

١٤- موقع منظمة السلام الاخضر في
ttp://ar.qantara.de/,الدخول: ٢٠-٠٦-٢٠١٣.

منظمة العفو الدولية[١٥]

تمثل منظمة العفو الدولية حركة تعمل على نطاق العالم بأسره وتنظِّم الحملات من أجل تعزيز حقوق الإنسان المعترف بها دوليًا وحمايتها. وتعمل المنظمة من أجل تحسين حياة الأشخاص من خلال تنظيم الحملات والتضامن الدولي. تمارس المنظمة التأثير على الحكومات وعلى الهيئات السياسية والشركات والهيئات الحكومية الدولية، ويتبنى ناشطوها قضايا حقوق الإنسان فيحشدون الجمهور ليمارس الضغوط عن طريق المظاهرات، والاعتصامات، وكسب التأييد، وكذلك تنظيم الحملات على المواقع الإلكترونية.

تجري منظمة العفو الدولية أبحاثًا وتقوم بتحركات ترمي إلى منع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، مطالبين بأن تحترم جميع الحكومات وغيرها من الكيانات القوية سيادة القانون. ومن أهم أهدافها وقف العنف ضد المرأة، الدفاع عن حقوق الذين وقعوا في براثن الفقر وكرامتهم، إلغاء عقوبة الإعدام، معارضة التعذيب ومحاربة الإرهاب بالعدالة، إطلاق سراح سجناء الرأي وحماية حقوق اللاجئين والمهاجرين.

بالإضافةً لما سبق ذكره فهناك مئات المنظمات غير الحكومية الدولية والتي لها فروع أو مكاتب عاملة في لبنان كما هناك آلاف المنظمات غير الحكومية اللبنانية، تعمل جميعها في إطار العمل الإغاثي والتنموي في مختلف المناطق اللبنانية وفي مجالات متنوّعة لها حكمًا أثرًا مهمًا على الوضعين الاقتصادي والاجتماعي في لبنان مع ما يرافق ذلك من إشكاليات

١٥- موقع منظمة العفو الدولية, http://www.amnesty.org/ar/who-we-are/about-amnesty-international , الدخول: ١٠-٦-٢٠١٣.

مطروحة حول براءة عمل هذه المنظمات خصوصًا بالنظر إلى كيفية حصولها على الأموال اللازمة وإشكالية التمويل وما يتبعه من شروط ومحاذير، وهذا ما سأقاربه في الفصل الثاني من البحث سعيًا لفهم هذه الإشكالية وبحثًا عن أجوبة لها.

الفصل الثَّاني

١- انعكاس دور المنظمات غير الحكومية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

على الرغم من وجود نقص في المعلومات الدقيقة حول حجم المنظمات غير الحكومية اللبنانية ونطاقها، إلا أنه من الواضح أن لبنان يتمتع بأكثر المجتمعات المدنية فعالية ونشاطًا وأقلها قيودًا في الشرق الأوسط.

تنبع قوة قطاع المنظمات غير الحكومية اللبنانية من الدور الرئيس الذي اضطلعت به هذه المنظمات خلال الحرب الأهلية التي امتدت من العام ١٩٧٥ لغاية العام ١٩٩٠، حيث أدّت الدور الذي تتحمل مسؤوليته الدولة عادةً، مثل التعليم، والرعاية الصحية، والإغاثة في حالات الطوارىء. وقد استمر هذا الدور بعد انتهاء الحرب آخذًا أشكالًا أخرى في مجالات اجتماعية واقتصادية متنوّعة.

نتيجة تلك الظروف وذلك الواقع الاجتماعي والاقتصادي في لبنان، حيث غياب الدولة أو تغييبها، ونتائج الحرب الكارثية وعدم الاستقرار السياسي، كان للمنظمات غير الحكومية دورًا وتأثيرًا مهمين على الوضعين الاقتصادي

والاجتماعي نظرًا للمجالات الواسعة التي عملت فيها سواءً المنظمات غير الحكومية اللبنانية أو الأجنبية.

القسم الأول: إسهام المنظمات غير الحكومية في تحسين الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

إن التحديات الاقتصادية والاجتماعية في لبنان والتي تفاقمت كنتيجة طبيعية للحرب التي استمرت أكثر من خمسة عشر عام تشكّل أهم عوائق النهوض الاقتصادي الاجتماعي الذي تسعى لتحقيقه الحكومات المتعاقبة بعد الحرب. وتشمل هذه التحديات الدين العام الذي نتج عن إعادة إعمار البنى التحتية مع ما رافق ذلك من هدر وفساد، بالإضافة للبطالة المزمنة والفقر وضعف القطاعات المنتجة وانعدام الحماية الاجتماعية...إلخ.

إنَّ المقاربات الاقتصادية الريعيَّة والإدارة الضعيفة للخصخصة وسياسات التحرير الاقتصادي الشامل التي تعتمدها الحكومات مترافقة مع قدرات تشريعية ضعيفة حدَّت كلها من قدرة الدولة على الاستجابة لحاجات مختلف المواطنين وضروراتهم. كما أدَّى التاريخ الطويل من عدم الاستقرار السياسي والعنف، فضلاً عن الحروب المتتالية مع العدو الاسرائيلي إلى معوقات أخرى فُرِضَت على قدرات الدولة والمجتمع في إعادة النهوض في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

بعد الحرب الاسرائيلية على لبنان في العام ٢٠٠٦ وما خلفته من دمار في البنى التحتية والمدن والقرى قدرت الخسائر التي سبّبتها بنحو ٤ مليار

دولار[١٦]. إنعقد مؤتمر باريس ٣ (٢٥ ك٢/ يناير ٢٠٠٧)، حيث بلغ إجمالي الهبات والقروض ٣,٦١٢ مليار دولار، لكن الوضع الاقتصادي بقي سيئًا بسبب عدم الاستقرار وحجم الدين العام المترتب على لبنان والذي يبلغ ٥٨ بليون دولار[١٧]. حتى نهاية ك٢/ يناير ٢٠١٣.

يوسِّع النزوع القوي للمركزية الهوة ما بين المدن والأرياف، ولاسيَّما لجهة التمتُّع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. فقد شهدت عملية تطبيق اللامركزية السليمة والفعَّالة عرقلة بسبب غياب أو ضعف المجالس البلدية في تأدية أدوارها. كما يشكّل الفقر تحدِّيًا كبيرًا يواجه إحقاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في لبنان. فنحو ٨٪ من الشعب اللبناني يعيشون في ظل ظروف الفقر المدقع. ويتضمَّن ذلك أنَّ حوالى ٣٠٠٠٠٠ نسمة عاجزون عن إشباع حاجاتهم الغذائية وغير الغذائية الأساسية. وبحسب "البنك الدولي" في ما يتصل بخط الفقر الأعلى، تبلغ نسبة الفقر ٢٨،٥٪[١٨]..

أما الأكثر فقرًا بين الأسر فتلك التي ترعاها نساء، إذ تبلغ نسبتها ١٤،٢٪ من أسر لبنان، في ما ثلث راعياتها من الأرامل، و٦٠٪ منها مجرَّدة من أيِّ تغطية صحيَّة، كما يتبيَّن أنَّ ٤٠٪ منها تتَّسم بدرجات إشباع متدنية جدًّا للحاجات، وأنَّ ٥٠٪ تعيش بأقل من ٤٠٠ دولار أميركي في الشهر[١٩].

يعاني لبنان من مستويات فساد مرتفعة بحسب التحذيرات التي أطلقتها

١٦- نعمة جمعة, "الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان", تقرير نهائي عن حرب تموز على لبنان, متوافر على الموقع www.ssnp.net/content/view/11400/106/, الدخول: ٢٠١٣/٦/١٤.

١٧- جريدة الحياة, متوافر على الموقع :
http://alhayat.com/Details/502545.,الدخول:٢٠-٠٦-٢٠١٣.

١٨- المراجعة الشاملة للحقوق الاقتصادية, متوافر على الموقع:
www.annd.org, الدخول: ٣٠-٦-٢٠١٣.

١٩- المرجع السابق.

منظّمات مكافحة الفساد العالمية وعلى الرغم من إقرار قانون مكافحة الفساد الذي لا يطبّق، بل إنَّ الفساد المُمَأسَس يؤدِّي إلى تقسيم مشوَّه للموارد وإلى احتكار يُمارَسُ في عدة أسواق.

المجلس الاقتصادي – الاجتماعي

أنشأت الحكومة اللبنانية في العام ١٩٩٨، وبهدف إشراك المجتمع المدنيّ في الحوار الوطني، المجلس الاقتصادي–الاجتماعي الذي تتمّثل فيه عناصر مختلفة من المجتمع المدني لإعطاء مشورة للحكومة حول المسائل الاقتصادية والاجتماعية. وفي بداية العام ٢٠٠٠ تمّ تعيين ٧٢ عضوًا للمجلس الذي يهدف إلى تحقيق إجماع حول الحلول اللازمة للمسائل المختلفة بهدف تكوين رؤية وطنية وتعزيز القدرات الوطنية. يمكن للمجلس أن يتناول المواضيع الإنتاجية والتنافسية والضمان الاجتماعيّ والإسكان والسياسة الصحية والنقل العام وغيرها.

مشاركة المنظمات غير الحكومية اللبنانية في إعادة الأعمار

على أثر الاعتداء الإسرائيلي على لبنان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦ ساهمت مؤسسة "جهاد البناء" وهي جهة أهلية غير حكومية إلى جانب الدولة بإعادة الإعمار في الضاحية، فأعادت بناء ١٨٢ مبنى دُمر تمامًا و١٩٢ مبنى دُمر جزئيًا وتم ترميم ٤٠٠٠ شقة سكنية، لمساعدة الناس في استعادة منازلهم، وقد استعانت بخبراء أجانب للمشاركة في ورشة العمل منهم عالم الاجتماع في الولايات المتحدة البروفسور سكوت بولينز، وآخر من المجلس الوطني الفرنسي للبحوث العلمية ايريك فيرديي[٢٠].

٢٠- رلى معوض، جريدة النهار، ١٢ تموز، ٢٠١٢.

كان للجمعيات الأهلية والأُسرية دورًا في إعادة بناء وترميم ما دمّرته الحرب الاسرائيلية على لبنان في العام ٢٠٠٦، حيث قامت بإعادة بناء بعض الجسور المدمرة ممَّا ساهم في تسريع ربط المناطق المعزولة وتسهيل حركة المواصلات وتنشيط الدورة الاقتصادية. ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، رابطة فوزي جابر من النبطية التي أعادت بناء جسري حبوش والجرمق، وكذلك تبرّعت جمعية آل فرحات من بلدة عرب صاليم ببناء جسر الست زبيدة الذي يربط النبطية بإقليم التفاح، كما تعهّدت مؤسسة آمال حوراني من مرجعيون ببناء جسري الخردلي والتحرير.

مشاركة المنظمات غير الحكومية الاجنبية في إعادة الإعمار

ساهمت المنظمات غير الحكومية الأجنبية بشكل فاعل في دعم الاقتصاد اللبناني من خلال ما أخذته على عاتقها لإعادة إعمار ما دمّرته الحرب والتخفيف من الأعباء التي كانت تواجه لبنان، منها "صندوق الشراكة الأميركية–اللبنانية" للمساعدة في جهود إعادة الإعمار الذي تديره مؤسسة "غلوبال إمباكت" وهي منظمة غير ربحية، ومؤسسة كهنة لياج في بلجيكا وهي مؤسسة خاصة بمساعدة لبنان والتي ساهمت بإعادة إعمار ١١ قرية[٢١].

قام الهلال الأحمر الإيراني بإعادة تأهيل بعض الجسور والمستشفيات والكهرباء والتعاقد مع متعهدين لترميم ١٠٠ مدرسة[٢٢]. كما قام الهلال الأحمر الإماراتي بتنفيذ مشاريع في الجنوب عقب الحرب الإسرائيلية

٢١- جريدة النهار، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.
٢٢- جريدة المستقبل، ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

الأخيرة، تهدف إلى تطوير شبكة المياه وتاهيل المدارس وبناء خزّانات وتركيب مضخّات مياه ومولّدات كهربائية. وقدّمت الوكالة الأميركية للتنمية الدولية دعمًا لإعادة ترميم البنى التحتية والمدارس والآثار ومساعدة المزارعين، إسوة بما قامت به منظمة "فرسان مالطا" و"البعثة البابوية"[٢٣].

أرسلت مؤسسة "نيككو" اليابانية، وهي مؤسسة غير حكومية تهتم بالدول التي تصاب بالكوارث وتتطلّع إلى إيجاد عالم خالٍ من الفقر والصراعات، وفدًا منها إلى لبنان قام بتجهيز المدارس، وبلغت قيمة الهبة ١٣٠ ألف دولار. على أن يتم شراء التجهيزات من السوق اللبنانية لتشجيع الاقتصاد اللبناني وفق توجيهات الجمعية. كما قامت أكاديمية التطوير التربوي وهي مؤسسة أميركية غير حكومية بالمساهمة في إعادة البناء في لبنان وخصوصًا في حقل التعليم والتربية[٢٤].

دور المنظمات غير الحكومية في الزراعة

للمنظمات غير الحكومية دورًا بارزًا في قطاع الزراعة في المناطق الريفية في مجالات عديدة أهمها[٢٥]:

أ- تشجيع الزراعة العضوية وتأطيرها وتسويقها.

ب- التصنيع الزراعي وتطويره بشكل يتناسب مع الأسواق العالمية، وتطوير آلية مراقبة الجودة، ويتم التركيز على المنتجات اللبنانية العالية الجودة مثل زيت الزيتون.

٢٣- جريدة السفير، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.
٢٤- بيار عطاالله، جريدة النهار، ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٧
٢٥- جريدة النهار، ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

ج- التسليف الزراعي من خلال القروض الصغيرة للمزارعين والتعاونيات.

د- برنامج دعم المرأة الريفية من خلال التصنيع الغذائي وتعاونيات المونة.

هـ- مشاريع دعم الإنتاج الحيواني من خلال توزيع الأبقار والماعز المؤصلة وتشجيع إنتاج المزروعات العلفية.

و- توزيع منح مالية للمزارعين لإعادة استئناف أعمالهم الزراعية(عبر المنظمة الأميركية للإغاثة في الشرق الأدنى ANERA)

ز- بالاضافة إلى مشاريع ونشاطات مدعومة من الاتحاد الأوروبي مثل البرامج التي تنفذ عبر صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجلس الإنماء والإعمار، هذه البرامج تركّز على خلق أطر محلية للوصول إلى تنمية مستدامة، وهي مشاريع متعدّدة من بنى تحتية زراعية إلى الإرشاد والتوجيه، ودعم التعاونيات الزراعية.

تنظيف الأراضي الزراعية من الألغام

تقوم المنظمات غير الحكومية بنزع الالغام وتدمير القنابل العنقودية التي خلّفها العدوان الإسرئيلي في الأراضي الزراعية في الجنوب بما يمكّن المزارعين من إعادة استغلالها زراعيًا وبيع منتجاتها وتحسين أوضاعهم الاقتصادية. وتم تنظيف أكثر من ٦ ملايين متر مربع من الأراضي عبارة عن ٣٢٠٠ قطعة ارض أُعيدت إلى أصحابها، وتم تدمير نحو ١٧٠٠٠ مخلّف

حربي من الألغام والقنابل العنقودية والقذائف غير المنفجرة. وفي بداية العمل بلغ عدد الفرق العاملة ٤٤ فريقًا من المنظمات غير الحكومية[٢٦].

تأمين فرص العمل للشركات المحلية والافراد

تنوّعت مجالات أنشطة المنظمات غير الحكومية خلال السنوات الماضية، واختلفت المقاربات من خيري إلى خدماتي فتنموي، وارتفع حجم التمويل وتعددت الجهات المانحة ما فتح المجال أمام خلق فرص عمل جديدة وخصوصًا بالنسبة إلى الشباب أصحاب الكفاءات المتوسطة والعالية. من الصعب إحصاء عدد العاملين في هذه المنظمات[٢٧]، لأن نسبة قليلة منهم تعمل بعقود عمل مصرَّح عنها في الضمان الاجتماعي، وإن كان لديهم عقود فهم في كل الأحوال يعملون لفترات قصيرة الأمد (حسب مدة المشاريع).

إن سُوق العمل والشركات المحلية استفادت من عمل هذه المنظمات، فمثلاً مشروع "وعد" لإعادة الإعمار للمباني التي دمرتها إسرائيل في الضاحية الجنوبية في تموز/يوليو ٢٠٠٦ (٢٦٦ مبنى)، والتي انتهى إعمارها بعد حوالى ٦ سنوات في أيار/مايو ٢٠١٢، تعاقد مع ٣٢ شركة مقاولات لبنانية وبلغ إجمالي عدد القوى العاملة في المشروع في فترة الذروة ٣٨١٣ عاملاً[٢٨]، وإلى جانبهم عددًا كبيرًا من المهندسين ومشغلي المعدات.

٢٦- متوافر على الموقع:
http://www.hanawey.org , الدخول: ١٥-٦-٢٠١٣.

٢٧- شؤون لبنانية, جريدة المستقبل, الاثنين ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٩, العدد ١٦٣٠, ص ٤.

٢٨- اقتصاد, جريدة الاخبار, الثلاثاء ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٢, العدد ١٧٥٣.

دور المنظمات غير الحكومية في مجالات حقوق الانسان

تمارس المنظمات الدولية غير الحكومية دورًا مهمًا فى مجال حقوق الإنسان، حيث تقوم بمراقبة الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان من خلال المداخلات التى تقوم بها لدى السلطة المعنية ولدى الرأى العام المحلى والدولي بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات، فهي تقوم بدور المراقب على حقوق المجتمع وأفراده من تصرفات ظالمة، وهى تبذل كل جهدها فى الدفاع عن كل فرد فى المجتمع ليتمتّع بحقوقه المعترف بها. ولقد أضحت المنظمات الدولية غير الحكومية أكثر نفوذًا فى تعزيز حقوق الانسان وحمايتها وعلى نحو متزايد.

قد لا يكون للمنظمات الدولية غير الحكومية نفس التأثير على مختلف الدول في مجال حقوق الانسان لأن الأمر مرتبط بالنظام السياسي وثقافة المجتمع، لكن من المؤكّد أن لها تأثيرًا لا يستهان به في لبنان قياسًا إلى دول المنطقة، فالعديد من المنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية تضطلع بدورٍ نشيط في تعزيز حقوق الإنسان في المجتمع اللبناني وحمايتها وأهمها على سبيل المثال لا الحصر الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان التي تعنى بحقوق المرأة، حقوق الطفل، حق التعبير عن الرأي، معاملة السجناء، الحق في الحياة، وحق المشاركة في الشؤون العامة.

دور المنظمات غير الحكومية في إصدار التشريعات والحفاظ على البيئة

يبرز دور هذه المنظمات من خلال اقتراح المشاريع التي تقوم بها وزارة البيئة في مجال المحافظة على البيئة وإدارة الموارد الطبيعية، منها "التحالف المدني حول المناخ" الذي يضم ٢٩ جمعية مثل جمعية "ابساد"،

جمعية "الأرض ـ لبنان" وغيرها. وبفضل جهود هذه الجمعيات أصدر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/١/١٠ أربعة مشاريع قوانين هي: إنشاء نيابة عامة بيئية، المحميات الطبيعية، الإدارة المتكاملة للنفايات الصلبة، حماية نوعية الهواء[٢٩].

دور المنظمات غير الحكومية الأجنبية في تطوير وإصلاح البلديات

يقوم مركز التطوير التشريعي في جامعة ولاية نيويورك منذ العام ١٩٩٨ بتطبيق برنامج إصلاح إداري ومالي للبلديات في لبنان بهدف تدعيم العلاقات والاتصالات القائمة بين المواطنين والمراكز الحكومية المحلية وضمان مستوى أكبر من الشفافية في أطر العمل البلدي. وتم تنظيم عدة ورش عمل لتدريب الكوادر على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات شارك فيها ما يقارب ١١٥٠ عضوًا، كما تم تدريب ١٢٠٠ عضوًا على إدارة المناهج الإدارية والمالية بالإضافة إلى تشكيل مواقع إنترنت خاصة بالبلديات[٣٠].

تأثير عمل المنظمات غير الحكومية في المجتمع اللبناني

في مواجهة النتائج الكارثية لسنوات الحرب وفي ظل الشلل الذي أصاب مؤسسات القطاع العام، إستطاعت المنظمات غير الحكومية وبالتعاون مع ما تبقى من مؤسسات عاملة في الدولة، ومع منظمات الأمم المتحدة، والجمعيات الأجنبية الصديقة، من أن تضطلع بدورٍ أساسيٍ وتساهم في

٢٩- زينب ياغي, جريدة السفير, ٢٠١٢/٧/١٤, العدد ١٢٢٣٢.

٣٠- بوابة لبنان للتنمية والمعرفة, متوافر على الموقع:
www.lkdg.org/ar/node/6940 ,الدخول: ٢٠١٣/٦/٦.

الحفاظ على وحدة المجتمع واستمراره. إن هذا الدور الطليعي في تلك الظروف الصعبة قد أدى إلى الآتي:

– نمو القدرات التي تتمتع بها المنظمات التي واكبت المحنة وانخرطت في برامج مواجهة نتائجها.

– تطوير مفاهيم العمل الاجتماعي وإمكان الفعل في ظروف صعبة.

– بروز روح الفريق والعمل الجماعي بمواجهة العقلية الفردية السائدة في لبنان بشكل خاص وفي دول العالم الثالث بشكل عام.

– التطوّع في سبيل خدمة الآخرين، إن العمل من أجل النجاح الفردي حق مشروع إلا أنه يتم أحيانًا على حساب الآخرين، بينما التفاني في سبيل خدمة الآخرين والقيام بالمهمات الخطيرة، يشكّل نقلة نوعية في العلاقات داخل المجتمع مبنية على العطاء في سبيل الغير، وأن النماذج العديدة الموجودة داخل معظم المنظّمات غير الحكومية تشكّل أولوية للمواطنية الصالحة والانصهار المجتمعي حيث الإيمان بالإنسان، بمعزل عن معتقده وانتمائه السياسي أو الديني أو الجغرافي.

نجحت هذه المنظمات في أعمالها بشكل لافت إستحوذ على إعجاب المجتمع اللبناني ورضاه بشكل عام وبخاصة في الأرياف والمناطق النائية، فكيف هي علاقة هذه المنظمات مع الدولة اللبنانية؟ وهل هي علاقة تكاملية أو تنافسية؟ في معرض البحث عن إجابة لهذا التساؤل جاء القسم الرابع من البحث ليطرح إشكالية علاقة المنظمات مع الدولة ويتطرّق إلى إشكالية تمويل هذه المنظمات وتأثير هذا التمويل على تلك العلاقة.

القسم الرابع: علاقة المنظمات غير الحكومية مع الدولة واشكالية التمويل

العلاقة مع حكومات الدول وإشكالية الثقة

إن العلاقة المتبادلة ما بين المنظمات غير الحكومية الأهلية منها والدولية وبين الحكومات في دول العالم الثالث أو الدول الضعيفة والصغرى بصفة عامة تختلف في طبيعتها وبدرجة واسعة عن تلك العلاقات المتبادلة بين هذه المنظمات ذاتها وبين حكومات الدول في العالم المتقدم بما فيها حكومات الدول القوية والدول الكبرى عمومًا. كما وتختلف العلاقات سالفة الذكر باختلاف طبيعة النظام السياسي الحاكم في أي دولة وموقفه من الديمقراطية. فالسمة الغالبة على العلاقات بين المنظمات غير الحكومية عمومًا وبين حكومات دول العالم الثالث والدول غير الديمقراطية عامة أن هذه العلاقات تقوم على أساس من الشك والريبة وعدم الثقة المتبادل.

بصفة عامة، فالملاحظ أن الديمقراطيات الغربية تسمح للمنظمات غير الحكومية بالوصول إلى أجهزة صنع القرار من خلال قنوات رسمية أو غير رسمية بما يتيح لهذه المنظمات أن تنتقد السياسات الحكومية أحيانًا وأن تطالب بإدخال تغييرات أو تقديم خدمات جديدة معينة، الحال على خلاف ذلك تمامًا في الدول ذات الحكم الشمولي أو الدول غير الديمقراطية والتي تضيق بعمل المنظمات غير الحكومية وتعتبرها منافسًا لها وتهديدًا لدورها بل وتنظر إليها قي بعض الأحيان على أنها عدو حقيقي أو محتمل.

ظروف تدخّل المنظمات غير الحكومية في الدول

إن اختلال التوازن على الصعيد العالمي يسمح للولايات المتحدة بإعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية في التسعينيات ومطلع الألف الثالث لمصلحتها من خلال سياسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تفرض على هذه الدول، وذلك عبر سلسلة إجراءات تؤدّي إلى تقليص سيطرة هذه الدول على اقتصادها. هذا بالإضافة إلى نقل أعباء أزمة الدول الرأسماليّة على عاتق البلدان النامية من خلال آليتين هما آلية التجارة الخارجية وآلية المديونية الأجنبية، ويقوم صندوق النقد الدولي بإدارة الآلية الثانية من خلال فرض سياسة انكماشية.

تتلخص السياسة الانكماشية بفرض شروط على الدول طالبة القروض تتمثل ببرنامج تقشف لتخفيض العجز الداخلي والخارجي وجعل سعر الصرف واقعيًا وذلك ما يسمى بتصحيح المسار الاقتصادي. وإلى جانب برنامج التقشف تفرض إصلاحات هيكلية ترمي للحد من تدخل الدولة في الاقتصاد واستبعاد كل أنواع الدعم.

في ظل هذه السياسات الاقتصادية الدولية فإن معدلات الفقر تزداد إرتفاعا، الأمر الذي يتطلب العمل على تخفيف آثارها السلبية بما ينسجم مع السياسة العامة التي تؤكّد على كف يد الدولة عن التدخّلات الاجتماعية، ويقترح في هذا السياق دور المنظمات غير الحكومية لتساهم في التخفيف من هذه المشكلات من خلال تدخلها المدعوم ماديًا ومعنويًا من مثيلاتها في الدول الرأسمالية الغربية. هذا إلى جانب التركيز على قضايا أخرى

ترتبط بتوجهات سياسية وإيديولوجية نابعة من مصالح الدول الرأسمالية بما يطرح أسئلة كثيرة حول هذا العطاء البريء.

إشكالية العطاء البريء

تنشط الدول الرأسمالية من أجل إبراز دور المنظمات غير الحكومية خارج فضاء الدولة وتحدّد لها المهمات المتمثلة في حقوق الإنسان والمرأة والبيئة والفقر من خلال تقديم المساعدات واستثمارها في مشاريع داخل المجتمعات المحلية تخفّف من آثار غياب الدولة، بما يؤدّي إلى طرح المنظمات الأهلية من خلال هذه المساعدات وهذا الدور بمثابة ممثّل للشعوب وبديل عن الأحزاب السياسية فيها. في ظل هذه الأوضاع تطرح التساؤلات حول إمكان تدخل الدول الكبرى من خلال المنظمات المانحة وتأثيرها على المنظمات الأهلية والمحلية غير الحكومية تحت عناوين مختلفة خدمةً لأهدافها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

تترافق مع ذلك ظاهرة جديدة وهي توجّه المنظمات المانحة للعمل ضمن برنامج إقليمي يتم فرضه على المنظمات الأهلية كشرط من شروط دعمها. لذلك فإن المواضيع التي يتم التركيز عليها قد لا تكون بالضرورة ضمن الأولويات والاحتياجات الوطنية، فالمؤسسة المانحة تضع على جدول أعمالها قضايا معيّنة تسعى إلى إبرازها، والتي قد تكون في أسوء الأحوال تعبيرًا عن توجهات الدول التي تتبع إليها المنظمات، وفي أحسن الأحوال تعبيرًا عن مزاج الفئات السياسة التي تمثّلها.

يمكن هنا رصد عدد من الأهداف التي تسعى المنظمات المانحة إلى تحقيقها من خلال المنظمات غير الحكومية وهي كما حددتها الباحثة شهيدة الباز في دراستها عن الجمعيات الأهلية العربية[٣١].

التسريع بتحويل اقتصاديات الدول النامية إلى نظام السوق وتنمية قيم اقتصاد السوق وثقافته.

– العمل على تنمية اللامركزية في محاولة للتخفيف من الدور المركزي للدولة كجزء من عملية التحوّل من الاقتصاد القائم على التخطيط وتدخل الدولة إلى اقتصاد السوق.

– العمل على تنمية مؤسسات المجتمع المدني، وبخاصة تلك التي تتبنّى الفكر الليبرالي وتدافع عن قضايا الديمقراطية الغربية وحقوق الانسان.

– التركيز على المشروعات التي يمكن تقييمها تقويما كميًّا ذات نتائج سريعة.

– ممارسة بعض الجهات المانحة أسلوبًا يتسم بالوصاية على المنظمات التي تتم إعانتها.

– تشير هذه السمات والأهداف التي تسعى المنظمات المانحة لفرضها إلى العلاقة غير المتكافئة مع المنظمات الأهلية المحلية وإلى إعاقتها عن بلورة دور وطني يعبّر عن المصالح الفعلية والاحتياجات التنموية للمجتمع اللبناني والتي يفترض بالمنظمات الأهلية تلبيتها.

٣١- مجموعة الأبحاث والتدريب للعمل التنموي, "**Gender profile in Municipal Election in Lebanon**", الطبعة الأولى, مؤسسة فريدريش إيبرت, بيروت, ٢٠٠٦, ص ٣.

إشكالية حجم ودور التمويل الدولي للمنظمات غير الحكومية في لبنان.

من المسلم به أن التمويل يشكّل بالنسبة إلى المنظمات غير الحكومية بنوعيها عصب أي نشاط وبدونه لا يتسنى لها غير إعداد البحوث والدراسات الميدانية. إن قضية التمويل تعدّ من أهم المشكلات التي تواجه هذه المنظمات سواء في شقها السلبي أي قلة مصادر التمويل وضآلته أو حتى في شقها الإيجابي أي تعدّد مصادر التمويل مع ارتباط البعض منها بالشروط السياسية.

يمكن القول بأن قضية التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية دولية كانت أو غير دولية تثير العديد من القضايا والتساؤلات مثل قضية الاستقلال الذاتي للمنظمة ومدى قدرتها على إعداد مشروعاتها وبرامجها والقيام بأنشطتها بشكل مستقل عن الجهات المانحة، وإلى أي مدى يمكن بناء الشراكة مع الهيئات المانحة، وهل يمثّل تزايد تدفّق التمويل الأجنبي عاملاً إيجابيًا أو سلبيًا في تطوّر عمل هذه المنظمات؟ إن محاولة الإجابة على هذه الأسئلة تلامس جوهر إشكالية هذا البحث التي تتمحور حول براءة هذه المنظمات غير الحكومية بين نقاء عطائها من جهة وشبهة التبعية والاستغلال لإدراك أهداف أبعد من ذلك تقع في عمق السياسة والمصالح الخاصة من جهة أخرى.

الحديث عن التمويل لابد وأن يتطرّق إلى مصادره الرئيسة الثلاث وهي:

١- المصادر الذاتية والتبرعات

وهي مصادر تعتمد على اشتراكات الأعضاء وعلى تسويق الخدمات التي

تقدّمها المنظمات وفي هذا المجال فإن اشتراكات الأعضاء لا يمكن التعويل عليها وخصوصًا لدى الجمعيات التي تعمل على نطاق جغرافي ضيق لأنها تشكّل نسبة ضئيلة جدًا من الموازنات. أما المنظمات التي تعمل على نطاق جغرافي واسع وتستفيد من نشاطها مجموعات كبيرة فتنقسم إلى قسمين:

أ- القسم الأول ويضم الجمعيات الخيرية الإحسانية-الدينية، التي تقوم بتنفيذ مشاريع مثل رعاية المسنين والمعوقين والأيتام وتهتم بالتعليم الطائفي بالإضافة إلى الأنشطة الدينية، وتعتمد في جزء كبير من تمويلها على الهبات التي تحصل عليها من فاعلي الخير والمحسنين، هذا إلى جانب التبرعات والهبات التي تأتيها من متمولين من دول أخرى.

ب- القسم الثاني ويضم الجمعيات ذات الطابع اللاطائفي التي تتعامل مع قضايا إجتماعية كالتنمية والبيئة ومحو الأمية وحقوق الإنسان...الخ. تواجه هذه الجمعيات مشكلة في قدرتها على تأمين التمويل من المصادر المحلية لأنشطتها لأن السمة الرئيسة للوعي الاجتماعي السائد مازالت ذات طابع خيري-إنساني، والمتبرّعون ينطلقون إجمالاً من دوافع دينية فجمع تبرعات لبناء مسجد أسهل بكثير من جمع تبرّعات لبناء مدرسة أو شق قناة ري أو طريق زراعي...الخ.

ج- لذلك فإن قدرة هذا النوع من الجمعيات اللاطائفية على تأمين مصادر تمويل محلية مازالت ضعيفة جدًا مما يدفعها للبحث عن مصادر أخرى لتمويل أنشطتها وخصوصًا لدى المنظّمات الدولية المانحة، إلا أنها تصطدم باختلاف الأولويات فتعيش في ظل أزمة مالية تعيق حركتها. أما المنظمات التي تتبنّى أولويات المنظمات المانحة ولاسيما قضايا اللاعنف

وحقوق الإنسان والديمقراطية، فإن إمكانات التمويل المشروطة للانشطة ذات الطابع السياسي متوافرة ولا تعاني من أزمات.

المصادر الحكومية

تساهم الحكومة ومن خلال وزارة الشؤون الاجتماعية بجزء من تمويل أنشطة المنظّمات غير الحكومية، فقد بلغت القيمة الاقتصادية للقطاع الأهلي في لبنان حوالى ١٠٠ مليون دولار ساهمت فيها الحكومة بحوالى ١١٪[٣٢].

المصادر الأجنبية

أ- يعتبر لبنان من أول البلدان العربية التي نشطت فيها مؤسسات تمويلية أجنبية ويعود ذلك إلى عدد من المميزات التي تتوافر فيه وأهمها: موقعه الاستراتيجي بين الداخل العربي والخارج الأوروبي، قلة عدد سكانه مما يجعل الاستثمار فيه قابل للظهور أكثر من البلدان التي تشهد كثافة سكانية هائلة وتتطلّب إمكانات ضخمة، وجود ارتباط تاريخي لبعض الطوائف اللبنانية مع الغرب سياسيًا وثقافيًا، هذا بالإضافة إلى وقوعه في منطقة صراع أساس مع الكيان الصهيوني.

ب- إنطلاقا من هذه الدوافع ساهمت المنظّمات المانحة في دعم الانشطة الرعائية وتمويلها خلال عقود طويلة. وخلال الحرب ازداد عدد هذه المنظمات التي ساهمت في تمويل الأنشطة الإغاثية واضطلعت بدورٍ محوريٍ في دعم بنية القطاع الأهلي وتقوية أجهزته. ويقدّر حجم هذا الدعم من إجمالي تقديمات القطاع الأهلي بنسبة ٥٢٪[٣٣].

٣٢- شهيدة الباز، "الحق في تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية"، متوافر على الموقع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=132367، الدخول: ٣٠-٠٧-٢٠١٣.

٣٣- عبدالله محي الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

تثار في لبنان إشكالية حجم التمويل الدولي للمنظمات غير الحكومية ودوره بشكل لافت أحيانًا ذلك أن تحديد قيمة مصادر التمويل غير ممكنة لأن هذه المنظمات لا تصرّح عن مصادرها المالية لعدم وجود أي قانون يفرض عليها الإعلان عن مصادرها المالية وقيمتها.

لقد حمل هذا التمويل إنعكاسات إيجابية وسلبية على المنظمات غير الحكومية في الوقت ذاته، فمن الناحية الإيجابية نجد أن الدعم ساعد القطاع الأهلي على تحمل مسؤولية أساسية في قدرة المجتمع على الاستمرارية وعدم حصول كوارث إجتماعية وصحية وغذائية على الرغم من انهيار مؤسسات الدولة خلال الحرب الأهلية أما من الناحية السلبية فإن الإغراق المالي وعدم المساءلة عن أوجه الصرف ساهم وبخطوات متسارعة في تحوّل هذه المنظمات من العمل التطوّعي إلى العمل المؤسسي المأجور.

إن أحد أبرز الأسباب التي أدت إلى الاستغناء عن التطوّع والاعتماد على العمل المأجور تمثل بحجم الدعم المالي الذي حصلت عليه المنظمات غير الحكومية من المؤسسات الدولية المانحة، مما وفّر لها إمكان استخدام موظفين متفرّغين لتأدية العمل بشكل مستمر، وهذا ما أدّى تدريجيًا إلى فك الروابط بين القطاع الأهلي من جهة والمجتمع المحلي من جهة أخرى.

إن إشكالية تمويل المنظمات غير الحكومية تثير الكثير من الأسئلة حول علاقة هذه المنظمات مع الدول المانحة وشروط هذا التمويل التي تملى على هذه المنظمات على قاعدة القول المأثور "من جاد ساد" أي من يجود بالمال يكون سيدًا على من يجود عليه. إن ذلك لا يلغي مبدأ العطاء البريء والمساعدات الإنسانية المنطلقة من النوايا الحسنة والتي ستبقى إحدى

سمات الحياة لأنها ترتبط بالبعد الإنساني للبشر.

الخلاصة العامة

تبلورت منذ القرن التاسع عشر فكرة تأسيس منظمات غير ربحية تعنى بمساعدة المحتاجين من الأفراد والشعوب في الدول الفقيرة وبخاصةٍ في ظروف الأزمات والحروب. هكذا كانت بدايات ظهور المنظمات غير الحكومية الدولية منها والاقليمية والمحلية التي برزت وتطوّر دورها بشكل واسع وبات لها تأثيرًا مهمًا على المجتمعات والدول التي تعمل فيها، وباتت تشكّل أحد أهم أشكال العلاقات الدولية الحديثة وآلياتها. من المسلم به أنه كلما كان دور هذه المنظمات فاعلاً في إحدى الدول كان ذلك يأتي ومن دون شك على حساب سيادة هذه الدولة سواءً في الإطار السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي.

ينسحب هذا الحال أيضًا على لبنان الذي عانى طويلًا من ويلات الحروب الأهلية من جهة ومن الاعتداءات الاسرائيلية من جهة اخرى، فشكّلت هذه العوامل مناخًا ملائمًا لدخول المنظمات غير الحكومية الأجنبية بشكل واسع وولادة منظمات غير حكومية محلية، اجتماعية، عائلية وحتى مذهبية، كان لها تأثيرًا سلبيًا على وحدة المجتمع اللبناني وتماسكه في فترةٍ دقيقة من تاريخ لبنان.

مما لا شك فيه أن لهذه المنظمات غير الحكومية فضلاً كبيرًا في إعادة إعمار لبنان وتنشيط الدورة الاقتصادية فيه مما أثّر إيجابًا على واقعه الاقتصادي على الرغم مما يعانيه من أزمة كبيرة. لكن في المقابل يمكن

تسجيل بعض التداعيات السلبية على الواقع الاجتماعي نتيجة تغلغل هذه المنظمات غير الحكومية في مختلف شرائح المجتمع وما نتج عن ذلك من تجاذبات ساهمت بزيادة الشرخ بين هذه الشرائح، كون هذه المنظمات مرتبطة بالدول المانحة التي تموّلها والتي تضع شروطًا أو تفرض التزامات قد تقع خارج المصلحة الوطنية اللبنانية.

إن انعكاس دور المنظمات غير الحكومية على الواقع الاجتماعي في لبنان يحتم تنظيم عمل هذه المنظمات ووضع إطار عام يضبط مهامها ويضمن بقاء تقديماتها ضمن إطار المصلحة الوطنية، ويؤمن تكامل مشاريعها وخدماتها مع احتياجات المجتمع اللبناني. ولا يمكن القيام بذلك إلا من خلال إشراف أجهزة الدولة على مختلف أنشطة المنظمات غير الحكومية بدءًا من جهازها البشري وصولاً إلى مختلف أنشطتها ومشاريعها مرورًا بمراحل تمويلها وخلفيات هذا التمويل ووجهة صرفه.

تقدّمت لغة المصالح على جميع القيم الأخرى في المفاهيم الحديثة للعلاقات الدولية في القرن الواحد والعشرين، مما جعل من هذه المنظمات غير الحكومية إحدى أبواب التدخّل في حياة الشعوب في الدول النامية التي يجبرها عوزُها على فتح أبوابها لهذه المنظمات مع ما قد تحمّله من مآرب سياسية واقتصادية واجتماعية وأهدافها، يصل تأثيرها السلبي على الواقع الاجتماعي إلى حدود بعيدة جدًا، مثل تغيير مفاهيم المجتمع وتقاليده وثقافاته بما يتناسب مع مصالح الدول المانحة ويحقّق هيمنتها عليها جيلًا بعد جيل.

الخاتمة

إن مقاربة موضوع المنظمات غير الحكومية والبحث في دورها وانعكاسه على الواقع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان هي مسألة دقيقة وحساسة، كونها تبحث في مسألة التقديمات والعطاء بين حدّ البعد الانساني الصّرف وحدّ البعد السياسي الذي تدخل فيه المصالح الخاصة.

إن مستوى معالجة هذه الإشكالية البحثية يبقى ناقصًا على الرغم من الجهود المبذولة في سياق إعداد هذا البحث وذلك بسبب الضبابية والغموض اللذين يرافقان النوايا الحقيقية لبعض هذه المنظمات غير الحكومية منذ بروز فكرة تأسيسها مرورًا بارتباطاتها الخارجية وصولاً إلى أسرار تمويلها، بالإضافة إلى ذلك كثرة هذه المنظمات في العالم وفي لبنان خصوصًا وارتفاع عددها بشكل لافت ومثير.

بناءً عليه سيبقى مستوى مقاربة هذه المشكلة ناقصًا ومحتاجًا إلى مقاربات عديدة من جوانب أخرى (ربما من قبل العاملين فيها أو القيمين عليها) ليصار إلى اكتمال الصورة، كما أن الإحاطة الشاملة بهذه المشكلة تتطلّب رصدًا دقيقًا للتحوّلات التي يشهدها المجتمع اللبناني، حيث يصار أحيانًا إلى تشكيل وعي جديد وثقافةٍ جديدة في بعض شرائح هذا المجتمع نتيجة سلوك ممنهج لبعض هذه المنظمات ولاسيما في الإطار الثقافي والديني.

ولكن البحث لم يغط بشكلٍ كافٍ مسألة العولمة وتأثيرها على عمل المنظمات غير الحكومية ومدى تقبل المجتمعات لهذه المنظمات في ظل مناخات العولمة المؤاتية في عالمٍ بات يشبه قريةً واحدة كبيرة.

ملخصات

تسهيلًا لاستفادة المهتمين من الأبحاث المنشورة، تعمل "الدفاع الوطني اللبناني" على نشر خلاصات باللغة العربية للأبحاث المحرّرة بالفرنسية والإنكليزية، وخلاصات بهاتين اللغتين للأبحاث المنشورة بالعربية.

الأزمة الأوكرانية: ترددات الحرب الباردة

البروفسور ميشال نعمة ١٥٥

قبول انتروبولوجي لقيمة التراث

الدكتور زكريا فواز ١٥٧

الأزمة الأوكرانية: ترددات الحرب الباردة

تستجر الأزمة الأوكرانية حروباً بالوكالة بدءاً بالشرق الأوسط وصولاً إلى الحدود الروسية؛ هذا وقد صدرت العديد من التعليقات في الولايات المتحدة وصلت إلى حد القول إن الغرب والولايات المتحدة خاصة كانوا يسمحون لروسيا بالخروج عن السيطرة في استخدام المجتمعات الأوكرانية لخوض حروب بالوكالة ضد الغرب. إن شئنا العودة بعقارب الساعة إلى الوراء وتحديداً إلى بداية الحرب الباردة لأدركنا أنها كانت عنيفة وأن ما نشهده حالياً في الأزمة العالمية ليست إلا ترددات وأصداء لتلك الحرب.

تشكل المنطقة الشرقية من أوكرانيا والمؤيدة بشكل كبير لروسيا حالياً محط اهتمام العالم ومسرحاً لنزاع دامٍ حيث تقع المواجهة بين الحكومة المركزية الأوكرانية والثوار الأوكرانيين المؤيدين لروسيا وتُعتبر هذه المواجهة كأحدث معركة تُخاض بالوكالة وتردد صدى الحرب الباردة. هذه المنافسة تتطور بشكل سيؤدي إلى تحديد مستقبل القرن الـ٢١.

يزداد الوضع في أوكرانيا الشرقية عنفاً أكثر فأكثر. ما زال هناك شكوك حول ما إذا كان المنطق سيسود وسيجلس الرئيسان أوباما و بوتين معاً للتوصل إلى اتفاق يرضي أغلبية الأطراف إن لم يرضِ الجميع. هذا المقال يفترض أن أي من روسيا أو الغرب لن يتمكن من أن يضمن أهدافه في أوكرانيا بمفرده أو من دون سفك الدماء.

الخشية من سفك الدماء سيساهم في تأزيم الوضع. أي محاولة "للفوز" بأوكرانيا ستؤدي بشكل شبه حتمي إلى انهيار البلاد وإلى التقسيم بحكم الواقع. تشار

الدكتور زكريا فواز

قبول انتروبولوجي لقيمة التراث

هناك علاقة صعبة تنشأ دائمًا بين المال والثقافة التي لا تحبّذ أن تكون مربحة، وتجد نفسها تتعّرض للإهانة عند تقييمها تجاريًا. مع ذلك، فإن تمويل الثقافة يطرح مشكلة بالنسبة للسلطات العامة، خاصة في ما يتعلّق بالمحافظة على التراث.

يبدو لنا أنه من المهم، لا بل من الضروري القيام بدراسة حول «النتائج الماكرو إقتصادية للمحافظة على التراث والتنمية المستدامة٠» وذلك عبر إيضاح ما تقّدمه لنا الدراسات المتوفّرة. ما هي الأدوات التي نملكها؟ ما هي المناهج المستخدمة؟ ماذا تقدم لنا هذه الدراسات حول مساهمات التراث في التنمية؟ ما هي الخلاصات التي باستطاعتنا استنتاجها من أجل التحرك؟

شرف. تضحية. وفاء

Colonel Hassan Jouny

Les organisations non gouvernementales et leur réflexion sur la situation économique et sociale au Liban

Un bond envahit les pays du tiers monde depuis la deuxième moitié des années 80, et qui consiste dans le fait de parler des organisations non gouvernementales dont l'abréviation est ONG. Ce bond est accompagné par une intervention politique, économique et sociale et paraît dans les conférences internationales tenues en vue de confronter les problèmes dont l'humanité témoigne, vu que ces organisations représentent les droits de l'homme et des peuples et sont qualifiées comme l'œil qui observe les gouvernements de ces pays.

Cette recherche met l'accent sur un grand nombre d'organisations et de comités dont certaines sont nationales, d'autres sont affiliées à des institutions internationales opérantes sur la scène libanaise dans différentes régions soient-elles urbaines ou rurales et possèdent une influence qui s'étend aux villages frontaliers.

L'approche des organisations non gouvernementales ainsi que leur rôle et leurs effets sur la situation économique et sociale au Liban nous poussent à étudier l'histoire de ces organisations, les circonstances de leur apparition comme étant des organisations venues remplacer les institutions de l'Etat. Il est même évident d'étudier de près leurs effets sociaux et économiques à la lumière de leur fonction et leur performance. Tout cela doit s'inscrire dans le cadre des réponses aux questions suivantes:

L'émergence des organisations non gouvernementales

La nature du rôle des organisations non gouvernementales locales et internationales

L'effet de ce rôle sur la situation économique et sociale

La relation de ces organisations avec l'Etat

La problématique du financement de ces organisations et la problématique des « donations innocentes ».

La compétition internationale sur le bassin de la mer Caspienne

Dès le début des années 90 du siècle passé, on a commencé à dire que l'Asie centrale sera un des joueurs principaux sur la scène internationale concernant l'énergie. En fait, les prévisions effectuées par les centres de recherche et les entreprises de pétrole de l'Ouest ont révélé que les réserves de pétrole et de gaz naturel dans la mer Caspienne sont équivalentes aux réserves se trouvant dans le golfe persan. Suite à ces facteurs, les gouvernements des nouveaux pays ont cherché à exploiter les ressources en vue d'améliorer leur situation économique qui souffrait de graves difficultés à la suite de la dislocation de l'Union Soviétique. Ces pays, devenus indépendants de l'Union Soviétique ont fait face à un nouveau problème, celui d'aboutir à une indépendance économique, après l'obtention de l'indépendance politique.

Dr. Tarek El Majzoub

Le Cybernet: un champ secret d'une guerre" douce "qui ne tarde pas à venir!

Depuis la fin du XX^{ème} siècle, le monde témoigne d'une révolution dans le domaine de l'Informatique, notamment au niveau de la technologie des informations et les moyens de communication. Ce développement a présenté une nouvelle version des relations internationales qui était à la fois imprévue et inattendue lorsque les règles juridiques répandues ont été émises. Les relations internationales lors des conflits armés, précédemment effectuées sur la terre, dans la mer, dans l'air ou dans l'espace s'effectuent de nos jours d'une manière électronique, qui s'inscrit dans le cadre d'un ordre informatique totalement différent des guerres terrestres, maritimes et aériennes. Avec l'augmentation de l'appui des moyens techniques modernes dans la gestion des différentes affaires, de nouveaux défis juridiques ont émergé et des questions ont été posées concernant la possibilité de considérer la communication électronique virtuelle comme équivalente aux services publics internationaux traditionnels. Il ne reste donc à dire qu'une période transitoire doit être obligatoirement surmontée pour parvenir à éclaircir la situation juridique propre à l'espace Cyberien.

Les parties à travers lesquelles nous avons distribué les idées détaillées de cette recherche émanent des situations et questions sur lesquelles cette introduction s'est basée. Nous avons trouvé avantageux de les présenter de la sorte:

Premièrement : Eclaircir certaines dimensions de l'espace Cyberien.
Deuxièmement: les règles du Droit International Public et l'utilisation de l'espace Cyberien durant la guerre.
Troisièmement: Des questions que pose l'utilisation de l'espace précité dans les actes de guerre : le changement de l'aspect de la guerre, ainsi que ses séquelles juridiques possibles.
Quatrièmement: Quelques remarques proposées en vue de confronter les dangers de l'espace Cyberien au Liban.

Résumés

Pour faciliter la tâche de ceux qui désirent bénéficier des recherches publiées, le magazine «Défense Nationale Libanaise» publie des résumés traduits du français et de l'anglais vers l'arabe et des résumés des recherches publiées en arabe et traduits vers le français et l'anglais.

• *Dr. Tarek El Majzoub*

Le Cybernet: un champ secret d'une guerre" douce "qui ne tarde pas à venir!

..... ***77***

• *Dr. Ahmad Malli*

La compétition internationale sur le bassin de la mer Caspienne

..... ***78***

• *Colonel Hassan Jouny*

Les organisations non gouvernementales et leur réflexion sur la situation économique et sociale au Liban

..... ***79***

Colonel Hassan Jouny

Nongovernmental Organizations and their impact on the economic and social situation in Lebanon

An outburst has been overrunning third world countries since the second half of the eighties and it is represented by the talk related to Nongovernmental organizations or more concisely NGOs. This outburst has been associated with a political, social and economic intervention that has surfaced in International conventions and assemblies which are held to face some of the problems confronted by humanity taking into consideration that these organizations represent human rights and the rights of peoples and operate as a watchdog monitoring the governments of these countries.

This research paper sheds light on a large system of organizations and associations, some of which are local, others are affiliated to International institutions operating throughout the Lebanese arena, in both urban and rural areas with an impact stretching to the most remote border villages.

Approaching Nongovernmental organizations, their role and impact over the economic and social situation in Lebanon has necessitated a wide search in the history of these organizations, the circumstances of their emergence as a substitute to State institutions. This also requires a thorough search in the economic and social impact of these organizations in light of their performance and function. All of this comes in the course of answering the following issues:

A – The emergence of Nongovernmental Organizations

B – The role of local and International Nongovernmental Organizations

C – The impact of this role over the economic and social situation

D – The relation of these organizations with the State

H – The problematic of funding these organizations and the problematic of "innocent donations"

The international competition over the Caspian Basin

Ever since the beginning of the nineties, some talks were circulating about the Asian region being transformed into a major player in the field of global energy, as the research centers and western petroleum companies have expected that the petroleum and natural gas reserves in the Caspian Sea are equivalent to those found in the Persian Gulf. In light of this situation, the governments of these new countries have endeavored to invest these riches with the aim of improving the economic situation in countries which were already facing grave economic difficulties following the collapse of the Soviet Union and the end of the "Umbrella countries" phenomena. These countries have found themselves face to face with the dilemma of establishing their economic independence after achieving political independence.

Cyberspace is an "invisible" battlefield for a "soft" upcoming war!

Since the end of the 20th century, the world has been going through a revolution in the field of informatics and in particular in the field of information technology and means of communication. This development has made international communication available in a new way that wasn't noticed or expected while promulgating the reigning laws. For after the international interactions during armed conflicts used to take place by land, sea, air or outer space, they are now conducted electronically through an informatics system that is totally different from the war by land, sea, and air. Moreover, with the growing dependence on new technical means in business management, more legal challenges have emerged and many questions have been put forth as to whether virtual electronic communication might measure up to the traditional international public utilities. There is still an inevitable transitional phase to go through in order to clarify the legal situation concerning cyberspace.

The parts through which the details of this research paper are distributed emanate from the facts and questions that are mentioned in the introduction. We judged it useful to list them in the following manner:

First: Highlights on some of the cyberspace dimensions.

Second: the rules of the general international law and the use of cyberspace during war.

Third: questions put forward by the use of Cyberspace in warfare: The change of the aspect of war and its potential legal effects.

Fourth: Some suggested notes to face the dangers of Cyberspace in Lebanon.

Abstracts

In order to facilitate the task of those interested in benefiting from the published researches, the «Lebanese National Defense» magazine is publishing summaries in Arabic of the researches written in French and English, and summaries in these two languages for the researshes published in Arabic.

• *Dr. Tareq El Majzoub*

Cyberspace is an "invisible" battlefield for a "soft" upcoming war!

.....***72***

• *Dr. Ahmad Malli*

The international competition over the Caspian Basin

.....***73***

• *Colonel Hassan Jouny*

Nongovernmental Organizations and their impact on the economic and social situation in Lebanon

.....***74***

Dès 1796, dans ses Lettres au Général Miranda[120], Quatremère de Quincy s'est opposé à A. Lenoir. Réagissant au «grand déménagement» des chefs-d'œuvre du Nord et de l'Italie rapportés à Paris comme butin de guerre, il a fait ressortir l'opposition entre la notion du «contexte idéologique de la liberté» et celle de contexte mémoriel. En insistant sur le profond enracinement des objets d'art dans les lieux, les souvenirs, les traditions ou les usages encore existants, Quatremère de Quincy a posé les fondements de la notion d'objet patrimonial, produit du génie national, lié à un territoire et à une histoire. Cette doctrine de l'identité artistique nationale et de la contextualisation mémorielle des œuvres a connu un vif succès à l'époque romantique. On la retrouve d'autant plus florissante aujourd'hui qu'elle est associée à la récente explosion patrimoniale, nourrie du retour au passé, à la nature, au local et cristallisée dans les passions identitaires. Au cours des dernières décennies, la notion de patrimoine n'a pas cessé de se compliquer, au fur et à mesure que la notion d'identité culturelle se superposait à celle d'identité nationale.

120-Francisco de Miranda (1750-1816) est un militaire vénézuélien, héros de l'indépendance de son pays. Il fut nommé généralissime et dictateur absolu de la première république vénézuélienne, le 2 mai 1811, jusqu'à la fin du régime, le 24 juillet 1811.

la «décontextualisation idéologique» s'est révélée propre à justifier le pillage militaire qui s'est effectué dès 1795 au profit des musées français. Paris, «capitale de la liberté» où se forgeait l'humanité nouvelle, avait vocation à recueillir, quels que soient leurs lieux de création, les objets d'art appartenant au patrimoine commun de l'humanité. Paradoxalement, en s'appuyant sur la doctrine de la «décontextualisation idéologique», la Révolution française a montré la première l'ambiguïté de la liaison entre l'idée de nation et celle d'objet patrimonialisé(116).

Cette position est reprise aujourd'hui par les protagonistes de la tendance libérale. Ces derniers orientent la réflexion vers les objets eux-mêmes plutôt que vers une nation considérée comme «État d'origine» et mettent en question les mesures de protection des trésors nationaux. Les partisans du libre-échangisme considèrent que la localisation de certaines catégories de biens artistiques (particulièrement les tableaux) n'a guère d'importance dès lors que le public peut les voir. Le problème est moins celui de la localisation géographique des œuvres que celui de leur répartition entre collections «fermées» (en général privées) et collections «ouvertes», accessibles au public(117). Lointains héritiers des Lumières, les partisans du libre-échangisme font confiance au «doux commerce»(118) loué par Montesquieu et à l'universalité des valeurs artistiques. Plutôt que de maintenir un patrimoine national par des mesures protectionnistes, il faut chercher à l'enrichir par l'autorisation de la libre circulation des œuvres et des idées qu'elles incorporent(119).

116-Raymonde Moulin, «**Patrimoine national et marché international**», HEC Montréal, op. cit., 13 pages, pp.4-5.

117-Pommerehne, Walter et Frey, «**La culture a-t-elle un prix?**», trad. Française, Edition Plon, Paris, 1993, p. 168-186.

118-C'est bien Montesquieu qui avait écrit: «Le commerce guérit des préjugés destructeurs; et c'est presque une règle générale, que partout où il y a des mœurs douces, il y a du commerce; et que partout où il y a du commerce, il y a des mœurs douces». Cette citation est extraite du chapitre 2 «**De l'esprit du commerce**» du livre XX «Des lois dans le rapport qu'elles ont avec le commerce considéré dans sa nature et ses distinctions», «**De l'esprit des lois**» publié pour la première fois en 1748. Voir aussi Hirschman Albert O., «**The Passions and the Interest**», Princeton UniversityPress, Princeton, 1977, trad. fr. 1980, Presses Universitaires de France, Paris.

119-Raymonde Moulin, «**Patrimoine national et marché international**», HEC Montréal, op. cit., pp.4-5.

privé se distingue dès l'origine de l'héritage anglo-saxon. Certes, le terme de patrimoine inclut l'idée d'héritage, mais, comme le remarque Robert Hewison, «pour un Anglais, l'héritage est fortement associé simultanément à la propriété privée et à l'idée plus générale de legs du passé»(111).

C'est également la Révolution française qui, à partir d'Alexandre Lenoir(112) et de Quatremère de Quincy(113), a produit les deux doctrines qui s'opposent aujourd'hui en matière de patrimoine, avec toutes les conséquences qu'elles impliquent sur la circulation des œuvres(114). Ces deux doctrines sont en contradiction sur l'opportunité d'arracher l'œuvre à son contexte d'origine(115).

Alexandre Lenoir, qui est à l'origine du Musée des monuments français, en systématisant l'idée de musée, a institué la pratique, récurrente en France, de convertir les biens d'art en biens publics inaliénables. Refuge définitif des objets contre le péril iconoclaste, le musée soustrait les objets à leurs contextes d'origine, à leurs significations et à leurs usages pour les montrer à des fins d'éducation historique, esthétique et morale: la protection des arts est indissociable de l'instruction publique. Cette doctrine de

111-Robert Hewison, **«Retour à l'héritage ou la gestion du passé à l'anglaise»,** Le Débat, n°78, janvier-février 1994, pp.130-139. In Raymonde Moulin, **«Patrimoine national et marché international»**, HEC Montréal, Chaire de Gestion Des Arts, Canda, 1996, ISSN:1188-4819, 13 pages, pp.4-5.

112-Alexandre Lenoir (1761-1839) est un médiéviste et un conservateur de musée français. Au début de la Révolution française, Alexandre Lenoir demande et fait accepter, grâce au soutien de Jean Sylvain Bailly, la réunion, pour éviter leur dispersion et leur destruction, de tous les objets d'art des biens nationaux confisqués aux différentes maisons religieuses et entreposés dans un même lieu. L'Assemblée constituante le nomme conservateur de ces monuments et l'installe dans le «ci-devant» couvent des Petits-Augustins. En 1795, il ouvre au public le Musée des monuments français, dont il est nommé administrateur et le reste pendant une trentaine d'années. En 1816, il est chargé par Louis XVIII de replacer les dépouilles royales et fut nommé administrateur des tombeaux de la basilique Saint-Denis.

113-Antoine Chrysostome Quatremère, dit Quatremère de Quincy (1755- 1849) est un archéologue, philosophe ,critique d'art et homme politique français.

114-François Furet, **«On a du mal à mettre sur pied l'Europe de la circulation des biens culturels»**, propos recueillis à l'occasion des entretiens du patrimoine, par Emmanuel de Roux, Le Monde, 23 janvier 1996.

115-Raymonde Moulin, **«Patrimoine national et marché international»**, HEC Montréal, op. cit.,pp.4-5.

Les valeurs qui fondent un groupe humain constituent aussi la grandeur et les richesses de ce groupe qui devient le noyau du corps social. Ces valeurs doivent avoir une fonction et pour transformer cette fonction «morale» en fonction économique ou ayant une utilité économique, il faut les régulariser et les institutionnaliser.

Les institutions sont un des lieux privilégiés où se manifeste et se fructifie la transmission des valeurs. En établissant des normes qui dessinent le cadre juridique, les institutions garantissent la stabilité des rapports, par des mécanismes de conciliation, en référence au préalable accepté et intériorisé que représentent les idéaux collectifs. Elles empêchent le chaos qu'instaureraient les intérêts et les volontés personnels(109).

Après tout, on peut attribuer aux révolutionnaires l'institutionnalisation des nouvelles valeurs. Le concept du patrimoine national est une invention dans le climat révolutionnaire. La notion de patrimoine était née des «désastres inouïs» de la Révolution française(110). L'idée de nation constituait le préalable à la prise de conscience historique du patrimoine français. C'est effectivement au nom de la nation que l'Abbé Grégoire dénonçait, devant les conventionnels, les «vandalistes», «destructeurs de la production des arts». C'est en son nom qu'il défendait les œuvres menacées par les réactions iconoclastes: «Le respect public doit entourer particulièrement les objets nationaux qui, n'étant à personne, sont la propriété de tous». Indissociable de l'idée de patrie et d'une politique de nationalisation des biens du clergé et des émigrés, la conception française de patrimoine national qui tend à faire prévaloir la notion de public sur celle de

109-Gérard Leroy, **«Dieu est un droit de l'homme»**, Edition Cerf, Paris, 1988. Cf. aussi, du même auteur: **«Au fondement de la morale, qu'est-ce que la valeur»**, le 20 janvier 2012.

110-André Chastel, **«Introduction à l'histoire de l'art français»**, coll. Champs, Paris, Flammarion, 1993. & A. Chastel, **«La notion de patrimoine»**, in Pierre Nora (sous la direction), **«Les lieux de mémoire»**, II La nation, Paris, Gallimard, 1986, p. 405-450.

valeur comprend une part d'estimation, un jugement à émettre.

La valeur est en effet indissociable d'une évaluation hiérarchisée du bien à atteindre. Les stoïciens distinguaient les plaisirs naturels et nécessaires des plaisirs non nécessaires. Le réel ne recèle rien d'autre que le plaisir qu'on y trouve: manger à sa faim, boire à sa soif, dormir à sa fatigue, voilà qui est sage. "Le pain d'orge et l'eau, disait Épicure, nous causent un plaisir extrême si le besoin de les prendre se fait vivement sentir"(104). La distinction repose fondamentalement sur la raison, qui manifeste la capacité au discernement entre le bien et le meilleur, le préféré et le préférable, et meut l'engagement qui vaut la peine(105).

On a coutume d'entendre parler de "valeurs personnelles", en référence à des croyances fondamentales, à des traditions qui s'imposent à soi et devant être sauvegardées, ou à des engagements spirituels. On y a souscrit par atavisme et fini par y adhérer par conviction. Les psychanalystes qualifient cela de l' "idéal du moi", instance qui résume l'ensemble des héritages culturels — "la voix de nos grand-mères!"— où la psyché puise des énergies(106).

Les valeurs convergentes d'un groupe humain, en arrière-plan de ce que Rousseau désignait de "volonté générale"(107), sont respectivement véhicules et fruits, garants et conséquences des idéaux indispensables à la vie en communauté(108).

104-Epicure, traduction Maurice Solvine, Editions Hermann, 1965. In Gérard Challiand & Sophie Mousset, «**L'héritage occidental**», Editions Odile Jacob, Paris, 2002, p.220.

105-Gérard Leroy, «**Dieu est un droit de l'homme**», Edition Cerf, Paris, 1988. Cf. aussi, du même auteur: «**Au fondement de la morale, qu'est-ce que la valeur**», le 20 janvier 2012.

106-Gérard Leroy, «**Dieu est un droit de l'homme**», Edition Cerf, Paris, 1988. Cf. aussi, du même auteur: «**Au fondement de la morale, qu'est-ce que la valeur**», le 20 janvier 2012

107-Le concept de volonté générale, conçu par Jean-Jacques Rousseau (1712-1778) dans «**Du contrat social**», désigne ce que tout citoyen devrait vouloir pour le bien de tous y compris pour son intérêt propre. En ceci, cette volonté se distingue de la volonté particulière, par laquelle chaque individu recherche son bien personnel. C'est sur la volonté générale que repose le contrat social. La force du contrat social est que chacun veut «constamment le bonheur de chacun» des autres membres de l'association, ainsi «il n'y a personne qui ne s'approprie ce mot chacun, et qui ne songe à lui-même en votant pour tous» (Contrat social, Livre II, Chapitre IV).

108-Gérard Leroy, «**Dieu est un droit de l'homme**», Edition Cerf, Paris, 1988. Cf. aussi, du même auteur: «**Au fondement de la morale, qu'est-ce que la valeur**», le 20 janvier 2012.

2) C'est une valeur d'échange de l'objet ou la valeur marchande

3) La valeur symbolique qui est attribuée par les sujets, par les personnes et les mœurs ou les coutumes humaines

4) La valeur du signe dans un système des objets.

Faut-il compter seulement les deux premières façons de valeur ou la valeur symbolique et valeur du signe aussi en cas d'évaluation du patrimoine culturel? Le patrimoine a dans sa notion l'indice de l'histoire, l'indice sociométrique ainsi que les valeurs culturelles, historiques, artistiques, sociales – non seulement économiques(102).

Lorsque la valeur est vénale, on la rapporte avant tout à un prix, et c'est ce qu'on appelle la valeur d'échange. Elle a trait aussi à l'effort consenti pour atteindre un but, ou bien encore à l'admiration vouée à une personne, à un objet pour son importance esthétique **--** relative à la philosophie de l'art au sens hégélien (103) du terme **--** ou sa signification anthropologique [de ce sens de l'objet découle une valeur anthropologique, il sera assimilé à un individu -- être conscient -- représentant une conscience sociale …], à une conception commune d'un symbole, à l'adhésion à une cause, à une conviction. De ceci découle que ce qui a trait à la

102-Institut National du Patrimoine, Christian Dupavillon et Yves Boiret, **«De l'utilité du patrimoine: acte du colloque»,** Abbaye royale de Fontevraud, novembre 1991 / Christian Dupavillon et Yves Boiret. - Paris: Direction du patrimoine, 1992. - Actes des Colloques da la Direction du Patrimoine ; 11. - ISBN 2-11-087141-5.

103-Pour Georg Wilhelm Friedrich Hegel (1770-1831) philosophe allemand. Son œuvre est l'une des plus représentatives de l'Idéalisme allemand et a eu une influence décisive sur l'ensemble de la philosophie contemporaine. L'Esthétique est la science du beau et plus précisément la science du beau de l'art par opposition au beau de la nature qui se trouve exclu par principe de son domaine, parce que pour Hegel ce qui naît de l'esprit, même si cela était la chose la plus laide au monde, reste tout de même supérieur à la plus belle création de la nature, car ce qui naît de l'esprit est doublement né (De la nature, puis de l'esprit) et est donc supérieur à une chose issue de la nature. Esthétique désigne un ensemble de cours professés par le philosophe allemand à l'université de Heidelberg au semestre d'été 1818, puis à l'université de Berlinaux semestre d'hiver 1820-1821, aux semestres d'été 1823 et 1826 et au semestre d'hiver 1828-1829. L'intitulé exact est alors **«Esthétique ou philosophie de l'art»** Le cours correspond à une partie du système de la philosophie publié parallèlement sous le titre **Encyclopédie des sciences philosophiques** : l'esthétique développe le chapitre **«art»** comme la philosophie de la religion le chapitre **«religion»** et l'histoire de la philosophie le chapitre **« philosophie ».** Elle se constitue néanmoins comme une science autonome à l'égard des présupposés du système.

recevoir[97], ce qui revient à créer artificiellement un marché qui n'existe pas[98]. Toutefois, quelle que soit la méthode utilisée, la transaction marchande réelle ou fictive qui porte sur le patrimoine ne reflète qu'une partie de la valeur économique de celui-ci. C'est la raison pour laquelle, nous devons forger la notion de valeur économique totale d'un patrimoine.

Conclusion

L'utilité de l'objet crée la valeur économique, y compris la valeur vénale ou valeur d'usage, ainsi que la valeur de convenance ou d'opportunité, la valeur d'investissement pour un investisseur spécifique. La valeur du patrimoine doit s'adapter aux besoins des pays et des sociétés au regard de réalités économiques, sociales et culturelles.

Une valeur du patrimoine ainsi que celle des autres objets repose toujours sur les trois volets: la valeur d'échange, la valeur symbolique et la valeur d'usage[99]. Aussi la valeur d'usage directe et la valeur d'usage indirecte ainsi que les valeurs de non-usage ou les valeurs non marchandes créent la valeur économique totale du patrimoine culturel.

Jean Baudrillard (1929–2007) dans ses ouvrages[100] a mis une théorie de quatre volets sur la valeur d'objet. Selon lui, un objet a quatre approches de valeur: [101]

1) C'est une valeur de fonction ou d'usage

97- Cf. notre Etude: **«Pour une Méthodologie d'évaluation économique du patrimoine…»**, (En cours de préparation).

98- Tacheix, T., **«Le cadre de l'économie néoclassique de l'environnement»**, Liaison Energie-Francophonie, n°66-67, 2005, pp. 18-23.

99- Steponas Deveikis, **«Evaluation économique du patrimoine d'architecture des jardins»**, Acta Academiae Artium Vilnensis, vol. 23, Vilnius, 2001, p.95-100.

100- Jean Baudrillard, **«Le Système des objets»**, Les Essais, Gallimard, Paris, 1968. & Jean Baudrillard, **«La Société de consommation»**, Le Point, Denoël, Paris, 1970. & Jean Baudrillard, **«Pour une critique de l'économie politique du signe»,** Gallimard, Tel, Paris, 1972. Jean Baudrillard, **«Simulacres et simulation»**, Editions Galilée, Paris, 1981.

101- Steponas Deveikis &Vaiva Deveikiene, op.,cit., p.11

ou indirecte les populations. En fait, le patrimoine et les biens naturels qui le composent n'acquièrent une valeur d'échange qu'à partir du moment où ils commencent à se raréfier et qu'il devient nécessaire d'engager une dépense monétaire pour pouvoir continuer à en tirer profit(94). Ainsi la valeur du patrimoine demeure «cachée» jusqu'à ce qu'ils deviennent si rares que des droits d'accès sont instaurés pour en limiter la fréquentation. Le montant de ces droits n'est pas fixe mais augmente en fonction de la demande. Se crée ainsi un marché permettant d'estimer la valeur économique du patrimoine ainsi mis en usage(95).

Hormis ce contexte exceptionnel de grande rareté d'un patrimoine ou d'un bien naturel, les économistes sont confrontés à une contradiction majeure: le patrimoine relève bien de l'économie mais échappe à l'évaluation monétaire puisqu'el ne se compose pas de biens marchands. Face à cette contradiction, la solution préconisée par l'approche «néoclassique» ou «orthodoxe» en économie est simple: il convient d'internaliser (faire rentrer dans l'économie de marché et l'économie marchande) les externalités, en l'occurrence les services et fonctions qu'assure le patrimoine, de manière à ce qu'il puisse désormais être analysé selon les méthodes de l'évaluation monétaire(96). Elle place ainsi la notion de prix au centre de sa réflexion sur la valeur. Il s'agit d'estimer une valeur en fonction d'un prix révélé soit par le comportement des usagers du patrimoine, soit par un consentement à payer ou à

94- Comolet, A., «**L'évaluation et la comptabilisation du patrimoine naturel: définitions, méthodes et pratiques**», Paris, Ed. L'Harmattan, Paris, 1994, 258 pages, p. 38.

95- G. David & J.B. Herrenschmidt& E. Mirault, «**Valeurs sociale et économique des récifs coralliens du Pacifique insulaire - Eléments méthodologiques**», COMPOSANTE 1A - Projet 1A4, Gestion Côtière Intégrée, Institut de Recherches pour le Développement (IRD), Juin 2007, pp. 4-11.

96- Dixon, J.A.; Scura, L.F.; Carpenter, R.A. , Sherman P.B, «**Economic analysis of environmental impacts**», Earth can Publications Ltd, London, 1997. & Griculas,T.A.; Congar, R. (eds). (1995). «**Environmental economics for integrated coastal area management: valuation methods and policy instruments**», Nairobi, UNEP, Regional Seas Reports and Studies, n°164, 10 p.

Pour finir, les économistes «dits libéraux» vont tous privilégier le fondement subjectif de la valeur, considérant que la racine de la valeur n'est pas dans les choses mais dans l'homme, à travers notamment la demande de biens qu'il exprime sur un marché. La confrontation de cette demande à l'offre de biens conduit à la formation des prix. Le prix est donc l'expression en termes d'échange de la valeur économique d'un bien ou d'un service. Ce point de vue est aujourd'hui central en économie et inspire la majorité des économistes(92) «du patrimoine».

3 – Une spécificité relative à la valeur du patrimoine

Toute la difficulté des économistes pour donner une valeur à un patrimoine ou aux biens naturels tient au fait que les services et fonctions qu'il rend échappent à toute évaluation monétaire car ils ne peuvent faire l'objet de transactions sur un marché qui est un lieu d'échange des biens et des services … les termes de biens et services ont déjà une forte connotation économique: «un produit» devient un «bien» lorsqu'il donne lieu à une demande donc, lorsqu'il devient marchand. Une fonction du patrimoine devient «service» lorsqu'elle donne lieu à un échange marchand. Parler de «biens et de services fournis par le patrimoine» est une métaphore qui fait du patrimoine un agent économique ayant boutique où acquérir des biens et services contre espèces sonnantes et trébuchantes»(93). Or la confrontation entre l'offre et la demande est la seule méthode retenue par «la Science Economique classique», pour donner une valeur à un bien. Et pourtant, cette valeur du patrimoine relève bien de la sphère économique car toute augmentation ou une diminution de la qualité ou de la quantité de ces services et fonctions peut affecter l'utilité et le bien-être que peuvent en retirer de manière directe

92- G. David & J.B. Herrenschmidt& E. Mirault, «**Valeurs sociale et économique des récifs coralliens du Pacifique insulaire -Eléments méthodologiques**», op. cit., pp. 4-11.

93- Jean-Louis Weber, **"L'évaluation contingente, les valeurs ont-elles un prix»**, p.16 http/www. cerisciences- po.org. 2003. & J. Weber (dir.) (1986), **«Les comptes du patrimoine naturel»**, INSEE, Série C, n°137-138, Paris, 1986.

à la chose acquise sur la chose cédée, est essentielle à l'échange, car elle en est le seul motif. Chacun resterait comme il est, s'il ne trouvait pas un intérêt, un profit personnel, à échanger; si, relativement à lui-même, il n'estimait ce qu'il reçoit plus que ce qu'il donne»(88).

La «valeur-utilité-besoin-usage» qui est le fondement même de la valeur «tout court» est assimilée à un contrepartie ou le fondement du prix propre ou intrinsèque d'un objet, considérée en lui-même comme «l'aptitude qu'ont les choses ou les actions à servir, soit médiatement, soit immédiatement, aux besoins, aux commodités, ou aux plaisirs de la vie. D'où vient que, dans le langage ordinaire, tout ce qui n'est d'aucun usage est dit de nul prix»(89). Si le prix est l'expression monétaire de la valeur, il constitue une «réserve de valeur» d'un objet, or tous les objets ne sont pas des biens particuliers comme la monnaie et même cette dernière ne conserve à terme que sa valeur nominale, donc elle n'a pas ou il n'y pas une valeur intrinsèque.

Cette vague idée matérialiste d'une «valeur inhérente» aux objets, est fallacieuse, et de ce fait fausse le jugement. En réalité**,** la valeur n'apparaît qu'à partir du moment où une conscience humaine a reconnu qu'un objet pouvait servir son projet particulier. La valeur est une création de l'esprit humain(90)**.** Elle procède d'un acte de la pensée, et tout être humain quelle que soit la date de son arrivée, peut et doit créer ainsi la valeur»(91).

88- Anne Robert Jacques Turgot, «**Valeurs et monnaies**», in Œuvres complètes de Turgot, 1808, vol 1, p. 279.

89- Samuel Von Pufendorf (1632-1694): Juriste et philosophe allemand du droit naturel. Il est connu pour avoir développé des conceptions originales de la société naturelle, de la loi naturelle, du pouvoir souverain et du double contrat. Pufendorf est un des grands maîtres de l'école du droit naturel.

90- La notion d'esprit revêt plusieurs sens. Elle désigne d'une part l'intellect, la raison, la pensée. Elle désigne d'autre part l'âme, l'être immatériel qui constitue notre intériorité, notre personnalité. Les philosophes classiques ne faisaient pas de différence entre les deux: l'âme, qui relève du sentiment que nous avons de nous-mêmes, est aussi le siège de la pensée. C'est peut-être une indication qu'affectivité et raison sont plus étroitement unies qu'on ne le croit, dans l'esprit, précisément.

91- François Guillaumat, «**Qu'est-ce que la valeur**», in www.forum.gold.fr, publié le 11 novembre. 2010.

auteurs qui ont voulu former des systèmes économiques sans les fonder sur la valeur échangeable des choses, se sont jetés dans des divagations. De là l'importance de fixer nos idées relativement à la valeur… Ces principes élémentaires ne reposent point sur des discussions métaphysiques, mais sur des faits»[85].

Pour Ludwig Von Mises[86], «La valeur est toujours le résultat d'un processus d'évaluation. Le processus d'évaluation consiste à comparer l'importance de deux ensembles de biens du point de vue de l'individu qui effectue l'évaluation. L'individu qui évalue et les ensembles de biens évalués, c'est-à-dire le sujet et les objets de l'évaluation, doivent entrer comme des éléments indivisibles dans tout processus d'évaluation… S'il est impossible de mesurer la valeur d'usage subjective, il s'ensuit qu'il est impossible de lui assigner une "quantité". Nous pouvons dire que la valeur de ce bien est plus grande que celle de tel autre; mais il n'est pas possible d'affirmer que ce bien vaut tant. (...) La valeur subjective n'est pas mesurée mais hiérarchisée»[87]. Ludwig von Mises distingue la valeur subjective, qui n'est pas «chiffrable» mais résulte d'un processus de comparaison subjectif, et la valeur d'échange objective, qui a cours sur le marché: cette valeur est exprimée en termes de monnaie.

La valeur objective est une notion dynamique, elle résulte de l'accord entre un vendeur et un acheteur à un instant donné et dans des circonstances précises (la valeur se découvre dans l'échange). On trouve cette idée ancienne chez Turgot (1727-1781), pour qui «cette supériorité de la valeur estimative, attribuée par l'acquéreur

85- Jean-Baptiste Say, «**Cours complet d'économie politique pratique**», Edition Guillaumin 1840, p.212.

86- Ludwig von Mises (1881-1973) Auteur majeur de l'école autrichienne d'économie qui défend le capitalisme et le libéralisme classique, il est particulièrement connu pour son magnum opus, «**L'Action humaine**». Il y expose en particulier les positions épistémologiques et méthodologiques qui caractérisent l'école autrichienne: conception subjective de la valeur, individualisme méthodologique et praxéologie. Son nom reste également attaché à la critique théorique du socialisme, que Mises considère voué irrémédiablement à l'échec en raison de l'absence des mécanismes de fixation des prix par le marché.

87- Ludwig Von Mises, «**L'Action humaine**», Traité d'économie, Édition française traduit par Raoul Baudouin, Presses Universitaires de France, Paris, 1985.

dépend en fait de l'acheteur: à quel point a-t-il besoin du produit (subjectivisme personnel), combien est-il prêt à payer pour se l'offrir, quelles sont les conditions de la vente (rareté, environnement, etc.)? La valeur découle donc de l'utilité, définie comme la capacité à satisfaire un désir, quel que soit ce désir. Découle également de ce principe la notion d'utilité marginale décroissante, c'est-à-dire que l'utilité qu'un individu trouve à un produit ou un service diminue au fil du temps. Si l'on a soif, on sera prêt à payer cher un verre d'eau. Celui-ci une fois bu, l'utilité qu'on trouve à s'offrir un deuxième verre est moindre (car on a moins soif), et le prix que l'individu serait prêt à payer pour l'obtenir diminue d'autant plus.

Une théorie objective de la valeur (comme la valeur-travail) est incapable d'expliquer qu'on n'accorde pas la même valeur au premier et au deuxième verre d'eau qu'on peut boire en plein désert, quand bien même celui qui a extrait l'eau a eu la même peine à puiser le premier verre que le second. De même, la théorie de la valeur objective est incapable d'expliquer pourquoi la valeur d'un aliment sera différente pour quelqu'un qui adore en manger et quelqu'un qui le déteste, quand bien même cela ne change rien à la quantité de travail apportée. Et également cette théorie est incapable d'expliquer (en sus de la manière dont on peut fixer une valeur objective à un produit) pourquoi un gramme d'or extrait de manière très pénible, et un gramme d'or extrait de manière très facile (ou relativement plus facile) ont en fait la même valeur à l'échange, alors que l'extraction n'a pas mobilisé la même quantité de travail.

Jean-Baptiste Say (1767-1832), le premier professeur à la chaire d'économie industrielle au Conservatoire National des Arts et Métiers en 1819, enseigne qu'«un objet manufacturé n'a pas une valeur parce qu'il a coûté de la peine. Il en a parce qu'il est utile. C'est cette utilité que l'on paie quand il a fallu qu'on la créât. Là où elle ne se trouve pas, il n'y a point eu de valeur produite, quelque peine qu'on ait jugé à propos de se donner. Tous les

production comme fondement de la valeur d'un bien. Si à coûts de production identiques, des fluctuations peuvent être observées sur les marchés, ceux-ci ne peuvent que mineurs, comme le sont les vagues comparées au niveau de la mer souligne l'économiste Stuart Mill (1806-1873). Cette théorie de la «valeur-coût de production» constitue la première tentative depuis le Moyen-Age de faire de la valeur une notion purement objective. Elle sera reprise et développée par Karl Marx qui lui substitue la notion de «valeur-travail» qu'il a réactualisée: c'est le travail de l'homme qui donne de la valeur aux biens. Marx décompose la «valeur travail» en deux parties: la valeur relative à la force (quantité ou temps) de travail mise en œuvre et la valeur du produit du travail assimilable à la valeur du bien mis en vente, représentée par son prix. La différence entre ces deux valeurs correspond à ce que Marx nomme la plus–value[84], source du profit. La théorie de Marx constitue la dernière tentative de faire de la valeur une donnée objective.

Si la théorie de la valeur-travail, exprimant l'idée que la valeur (le prix) d'une marchandise ou d'un service dépend du travail nécessaire à l'effectuer, semble intuitive, elle est beaucoup trop simpliste pour expliquer certains faits. Pourquoi le prix d'une œuvre d'art, par exemple, ne correspond-il pas du tout au nombre d'heures prêtées par l'artiste pour la créer? Comment expliquer qu'une voiture vendue neuve chez un concessionnaire vaudra bien moins si elle est vendue, dans le même état, par un particulier via des petites annonces? Comment expliquer que la même bouteille d'eau aura une valeur bien plus importante dans un désert que dans une ville ?

Le principe de subjectivité de la valeur explique parfaitement ces variations. Le prix d'une marchandise ou d'un service

84- La plus-value est un concept forgé par Proudhon, puis repris et développé par Karl Marx dans sa critique de l'économie politique, et détaillé dans Le Capital. Karl Marx reprend et complète la théorie de la valeur des économistes classiques (Adam Smith, David Ricardo, etc.), selon lesquels la source de la valeur d'échange d'une marchandise est le travail qui y est incorporé.

dans son traité: «La valeur des choses est donc fondée sur leur utilité, ou, ce qui revient au même, sur le besoin que nous en avons, ou, ce qui revient encore au même, sur l'usage que nous pouvons en faire»[79]: si un bien a de la valeur, c'est parce qu'il est désiré. Le point de vue est moderne: l'influence de Dieu a disparu et privilégie le fondement subjectif de la valeur[80].

A cette approche, Adam Smith[81] (1776) oppose un point de vue intégrateur. La valeur économique d'un bien constate-t-il se décompose en premier lieu en une valeur d'usage, valeur subjective qui correspond à l'attachement qu'une personne peut avoir à un objet (on est proche de la « valeur-désir »), et ensuite à b) une valeur d'échange qu'il assimile à «la quantité de travail que le bien permet d'acheter ou de commander»[82]. Mais dans tous les cas, la valeur d'usage est subordonnée à la valeur d'échange qui seule fonde le prix d'un bien, la quantité de travail étant l'unité de mesure de la valeur. Ainsi pour A. Smith il est logique que le prix de l'eau soit nul, parce que l'eau est obtenue presque sans travail, et que le prix du diamant soit élevé en raison du travail intense nécessaire à la recherche et à l'exploitation minière puis à la transformation et à la valorisation du produit[83].

Quelques 30 ans plus tard, David Ricardo (1772-1823) apporte un nouveau point de vue en mettant en avant les coûts de

79- Condillac, op.,cit., p.9.

80- G. David & J.B. Herrenschmidt & E. Mirault, **«Valeurs sociale et économique des récifs coralliens du Pacifique insulaire»** - Eléments méthodologiques, COMPOSANTE 1A - Projet 1A4, Gestion Côtière Intégrée, Institut de Recherches pour le Développement (IRD), Juin 2007, pp. 4-11.

81- Adam Smith (1723-1790 Economiste des Lumières. Il reste dans l'histoire comme le père de la science économique moderne, dont l'œuvre principale, **«les Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations»**, est un des textes fondateurs du libéralisme économique. Cependant, certains, comme l'Autrichien Joseph Schumpeter et l'Américain Murray Rothbard, l'ont défini comme un auteur mineur, considérant que son œuvre comportait peu d'idées originales et que ces dernières sont fausses. Cf. R-L Heilbroner, **«Les grands economists»,** Le Seuil. 1977. **&**Schumpeter Joseph, **«History of Economic Analysis»** & Rothbard, Murray N., **«Economic Thought Before Adam Smith»**.

82- Il s'agit là d'une conception très inspirée de l'éthique protestante qui tend à assimiler la «valeur d'échange» à la «valeur travail» faisant l'objet de l'échange.

83- G. David & J.B. Herrenschmidt& E. Mirau**lt, «Valeurs sociale et économique des récifs coralliens du Pacifique insulaire» -** Eléments méthodologiques, op. cit., pp.4-11.

Montesquieu(75). Dans le domaine économique, cette approche par l'observation conduit à s'interroger de nouveau sur la notion de valeur. Ainsi le développement de la religion réformée qui loue le travail et l'abstinence comme une glorification de Dieu conduit un nombre croissant d'économistes et de philosophes en Europe du nord à contester l'utilité comme fondement de la valeur(76). Dans un monde dans lequel l'idéal de l'homme est de travailler pour produire des biens qu'il auto-consomme à l'échelle de la famille ou de la communauté. Rien d'étonnant donc à ce que le travail apparaisse comme le fondement de la valeur des biens. Le juste prix d'un bien correspond à son coût en travail, mais il s'agit plus d'une intuition que d'une véritable démonstration économique. Rien d'étonnant non plus à ce que dans les pays restés fidèles au catholicisme, les économistes ne remettent pas radicalement en cause la notion de «valeur-utilité» et réfutent totalement la notion de «valeur-travail». Ainsi en 1776, le «Traité du Commerce et du Gouvernement» de l'abbé de Condillac(77) souligne que le coût ne détermine pas la valeur, c'est au contraire la valeur qui détermine le coût d'un bien, pour lui «Une chose n'a pas une valeur, parce qu'elle coûte, comme on le suppose; mais elle coûte, parce qu'elle a une valeur»(78). Mais le principal apport de ce traité est ailleurs. Il réside dans l'introduction de la notion de «valeur-besoin-désir-utilité». Condillac le répète maintes fois

75- Ch. Oudin, «**De l'unicité de l'esprit des lois de Montesquieu**», Thèse de Doctorat en Lettres, Université de PARIS – Faculté des Lettres, Editeur Arthur Rousseau, Paris, 1910, p. 81 & p. 89 & p.107 (particulièrement).

76- Kauder, Emil, **"History of Marginal Utility Theory"**, Princeton: Princeton University Press, 1965 & **"Genesis of the Marginal Utility Theory: From Aristotle to the End of the Eighteenth Century"**, Economic Journal 63(September 1953):638-50 & **"Intellectual and Political Roots of the Older Austrian School"**, Zeitschrift jr National 5 konmnie 17 (December 1957): 411-25 & **"The Retarded Acceptance of the Marginal Ulility Theory"**, Quarterly Journal of Economics 67(November 1953):564-75. In Murray N. Rothbard, op. cit. p.225.

77- Étienne Bonnot de Condillac, abbé de Mureau, (1715-1780), c'est un philosophe, écrivain, académicien et économiste français. Étienne Bonnot de Condillac, «**Le commerce et le gouvernement considérés relativement l'un à l'autre**», Amsterdam et Paris, Jombert&Cellot, 1776.

78- Condillac, «**Le commerce et le gouvernement considérés relativement l'un à l'autre**», op. cit., p.10.

siècles plus tard, le développement de la science économique. Au Moyen Age, le point de vue est radicalement différent. La société est dominée par les valeurs religieuses et la recherche de l'essence des phénomènes: l'accent est donc mis sur le pourquoi de la valeur. Dans un monde créé pour l'homme par Dieu, où tout vient de Dieu et retourne à Dieu, les choses n'ont une valeur que parce qu'elles rendent un service à l'homme: elles lui sont utiles. Avec cette notion de «valeur-utilité» s'impose la conception selon laquelle la qualité du produit constitue sa qualité intrinsèque et s'impose alors à la valeur marchande qui doit tendre vers un juste prix. En effet, le profit est présenté de manière très négative par les saintes écritures: «il est plus facile à un chameau de passer par le trou d'une aiguille qu'à un riche de rentrer au royaume des cieux»(72) et l'Eglise considère que le commerce ne doit pas être productif, suivant en cela Aristote (doctrine de la stérilité de l'échange)(73). Ce juste prix est déterminé par le coût de production augmenté d'une juste rétribution qui correspond au service du vendeur, ce service obéissant à une norme supérieure, d'essence divine, qui doit s'imposer aux fluctuations de l'offre et de la demande. On est donc là dans un fondement normatif de la valeur(74).

Cette conception de la loi, vue comme un sous-produit de la volonté de Dieu qui doit s'imposer à l'homme et à ses pratiques, va se prolonger jusqu'au siècle des lumières. Les philosophes mettent alors en relief l'intérêt de l'observation et de la raison (qui s'oppose au divin) pour diriger les affaires des hommes: c'est la notion de «loi constatation», formulée notamment par

72- Evangile selon Matthieu, **«Matthieu 19-16 à 19-26»,** Déclaration de Jésus à ses disciples sur le danger des richesses. Jésus déclare à ses disciples: qu'un riche entrera difficilement dans le royaume des cieux, qu'un chameau passerait plutôt par le trou d'une aiguille. Qui donc peut être sauvé? demandent les disciples étonnés. Jésus répond: Cela est impossible à l'homme, mais tout est possible à Dieu (23-26.).

73- Le commerce a toujours eu mauvaise presse. Aristote le qualifiait de **«stérile»**, parce qu'il ne fait que déplacer la marchandise sans rien ajouter à sa matière. Le loisir (otium) étant considéré comme une activité positive par les aristocrates grecs et romains, son contraire, le négoce (neg-otium), ne pouvait être que méprisé, et d'abord pour sa vulgarité.

74- G. David & J.B. Herrenschmidt & E. Mirault, **«Valeurs sociale et économique des récifs coralliens du Pacifique insulaire»** - Eléments méthodologiques, COMPOSANTE 1A - Projet 1A4, Gestion Côtière Intégrée, Institut de Recherches pour le Développement (IRD), Juin 2007, pp. 4-11.

1280) et son élève Thomas d'Aquin (1226-1274) [68] ont battu en brèche la théorie de la valeur établie sur le coût de production défendue notamment par John Duns Scot (1266-1308), et qui servait de prétexte aux marchands pour gonfler leurs prix[69].

Il reviendra aux membres de l'École de Salamanque[70], jouissant d'un contexte historique propice à la variation des prix, à la suite de l'arrivée massive d'or venu d'Amérique, de généraliser cette approche. Celle-ci sera maintenue en vie par Condillac ou Turgot (alors que la théorie de la valeur-travail était dominante après Adam Smith, David Ricardo puis Karl Marx) et sera redécouverte à la fin du XIXe siècle par Carl Menger et à sa suite, ceux que l'on classe parmi l'École autrichienne (Von Mises, F. Hayek, etc.)[71].

La question de la valeur a été l'une des notions économiques les plus discutées aux XVIIIe et XIXe siècles. Cependant, nous soulignons la «modernité» de l'antiquité romaine quant à cette notion. En effet, le droit romain considère que la valeur d'un bien est définie par le prix du marché: «res valet tanti quanti vendipostest» (un objet vaut autant qu'il peut être vendu). Une telle conclusion relève de l'observation objective des faits économiques et se fonde sur une question simple: comment s'établit la valeur d'un bien ?, interrogation qui permettra, plusieurs

68- Murray N. Rothbard, «**New Light on the Prehistory of the Austrian School»,** in The Foundations of Modern Austrian Economics, Edited with an Introduction by Edwin G. Dolan, SHEED & WARD, INC. Subsidiary of Univer-Press Syndicate**,** Kansas City, 1976, pp. 52-74. Cf p.59.

69- Raymond de Roover, **«The Concept of the Just Price: Theory and Economic Policy»,** Journal of Economic History 18(December 1958):422-23. In Murray N. Rothbard, «**New Light on the Prehistory of the Austrian School»,** in The Foundations of Modern Austrian Economics, Edited with an Introduction by Edwin G. Dolan, SHEED & WARD, INC. Subsidiary of Univer-Press Syndicate, Kansas City, 1976, pp. 52-74. Cf. p.59.

70- Marjorie Grice-Hutchinson, **«The School of Salamanca: Readings in Spanish Monetary Theory»**, 1544-1605 (Oxford: Clarendon Press, 1952), cité par Murray N. Rothbard, op. cit. 72.

71- Kauder, Emil, **«History of Marginal Utility Theory»***,* Princeton: Princeton University Press, 1965 & **«Genesis of the Marginal Utility Theory: From Aristotle to the End of the Eighteenth Century»**, Economic Journal 63 (September 1953): 638-50 & **«Intellectual and Political Roots of the Older Austrian School»**, ZeitschriftJr National5konmnie 17(December 1957): 411-25 & **«The Retarded Acceptance of the Marginal Ulility Theory»**, Quarterly Journal of Economics 67 (November 1953): 564-75. In Murray N. Rothbard, op. cit. p.225.

valeur du travail requis. Elle est liée à la notion philosophique et morale de juste prix(65).

Pourtant, les deux conceptions ne s'opposent pas totalement:

• avoir une conception subjective de la valeur n'interdit pas de faire des calculs objectifs sur la valeur (exemple: calcul de plus-value)

• avoir une conception objective de la valeur n'interdit pas de reconnaitre des variations de valeurs selon les situations et les points de vue (exemple: impact des différences de niveau technique sur les coûts de production).

Historiquement, si Saint Augustin (354-430) avait déjà pensé que chaque individu possède sa propre échelle de valeur pour apprécier les choses(66), c'est au Moyen Age que des scolastiques comme Henri de Gand (1217-93), Richard de Middleton (1249-1306), le franciscain Pierre de Jean Olivi (1248-98)(67), Jean de Buridan (1300-58), Albert le Grand (Albertus Magnus 1193-

65- La notion de «Juste prix» est réintroduite et explicitée par Thomas d'Aquin (**La Somme théologique**, I^{ia} – II^{ae}, question 77, a.1, obj.1). Le juste prix est celui qui satisfait deux espèces de justice particulière, à savoir la justice distributive et la justice commutative (voir la définition d'Aristote). L'analyse de Polanyi du Juste prix est pertinente dans notre sens : «Le rôle économique de la justice consiste à supprimer l'interdiction tribale portant sur les transactions en éliminant l'opprobre attaché au gain avec ses conséquences perturbatrices. (...) Une des fonctions principales du roi archaïque consiste à promulguer des "équivalences". Cette proclamation confère une sanction semi-religieuse aux transactions qui respectent le "taux" ou la "proportion" approuvés par le représentant de la divinité. Le "juste prix" ainsi défini est resté le seul taux auquel les transactions étaient considérées comme légitimes, depuis les premières colonies commerciales assyriennes, les Lois d'Eshnunna, le code d'Hammourabi, jusqu'à la Mishnah et au Talmud babylonnien quelque deux mille cinq cents ans plus tard, et même jusqu'à l'époque de Thomas d'Aquin». Cf**.** Karl Polanyi, **«La Subsistance de l'Homme»**, Traduction B Chavance, Flammarion, Bibliothèque des Savoirs, Paris, 2011.

66- Murray N. Rothbard, «**New Light on the Prehistory of the Austrian School», in** The Foundations of Modern Austrian Economics, Edited with an Introduction by Edwin G. Dolan, SHEED & WARD, INC. Subsidiary of Univer-Press Syndicate**,** Kansas City, 1976, pp. 52-74. Cf. p.54.

67- **«On the originality of Olivi»**, in Raymond de Roover, San Bernardino of Siena and Sant' Antonino of Florence, **«The Two Great Economic Thinkers of the Middle Ages»** (Boston: Kress Library of Business and Economics, 1967), p.17 & pp. 19-20 & pp. 23-24.

- une conception subjective de la valeur.
- une conception objective de la valeur.

Il n'y pas d'ordre chronologique de l'apparition de ces deux systèmes. Toutefois, l'échelle des valeurs dominantes et les conditions économiques de la société, au sens de l'anthropologie économique, déterminent l'importance de l'un des deux systèmes par rapport à l'autre.

La subjectivité de la valeur est une conception de la valeur en économie qui postule que, «pour avoir de la valeur, un objet doit être utile et rare»(63). Elle reconnait également qu'un objet peut répondre aux besoins d'un individu et non d'un autre(64).

Donc, selon la conception subjective, c'est la désidérabilité du bien pour le consommateur qui fonde la valeur. La valeur est alors subjective et privée. Elle sort du champ de l'économie pour intégrer celui de la psychologie. C'est seulement la notion de prix (parce qu'il est fixé par le marché ou tout autre mécanisme analogue) qui a une pertinence économique. Elle correspond à l'estimation publique de la valeur que les agents économique partagent à propos d'un bien et elle reflète les valeurs subjectives distinctes qu'ils attribuent à ce bien.

La conception objective considère la valeur comme le résultat d'une construction à partir de l'ensemble des coûts engendrés pour produire le bien ou le service. Et ce, en partant des matériaux bruts et du travail de transformation jusqu'à l'objet final mis à la disposition du consommateur. Cette valeur objective est alors un prix particulier, obtenu à partir d'hypothèses sur la valeur des matériaux de départ, sur le processus de transformation, et sur la

63- John Moser, **"The Origins of the Austrian School of Economics"**, Human Studies Review, 1997

64- Carl Menger, **«Principes d'économie politique»**, Chapitre 3.

Dans l'Antiquité, les figures de l'excellence se ressemblent et ont plusieurs points communs. Ces vertus qui leur sont conférées sont séparées en deux catégories: les valeurs divines et les valeurs humaines. Si tout héros possède ces deux aspects de valeurs, c'est pour les transmettre à leurs concitoyens et pour leur apprendre à prendre leur place dans la vie de la cité. Nous allons voir quelles sont ces valeurs à travers l'exemple d'Ulysse, dans l'Odyssée.

Nous citons ici, seulement les valeurs humaines: L'hérosgrecque possède, en plus d'un savoir purement technique, une qualité précieuse: une curiosité et une soif de savoir qui sont rares pour un héros épique. À chacune de ses étapes, il cherche à connaître le peuple et le pays dans lequel les dieux l'amènent…

Les valeurs antiques(60) ne sont pas révolues, elles sont à la base du système de formation d'excellence des grandes Ecoles françaises (Polytechnique, Saint-Cyr et toutes les Ecoles Militaro-civiles …). Le mot qui caractérise la valeur apparaît en 1080 dans la langue française. «Valeur» vient du latin valor dérivé du verbe valere: «être puissant», «être en bonne santé», «être fort, vigoureux» et par extension «valoir de l'argent». Le sens premier du mot valeur est, hélas, pour les profanes d'ordre économique(61). Ce qui va nous conduire maintenant à envisager la manière dont l'économie et les économistes traitent le terme «valeur»(62).

2 – La valeur selon le point de vue des économistes

L'histoire de la pensée économique identifie deux systèmes théoriques sur la valeur:

60- Etienne Gareau, **«Valeurs antiques et temps moderne»**, Editions Université d'Ottawa, 1972.

61- Le croisement des différents sens du verbe *valare* conduit à une définition assez originale de l'homme de valeur: riche et bien portant par opposition à l'homme de peu de valeur, miné par la maladie et la pauvreté. Sur cette base s'esquisse une économie plutôt originale fondée sur le rançonnement des hommes de valeur, qui perdraient ainsi leur état premier au profit des hommes de peu de valeur les ayant capturés qui, une fois la rançon versée, deviendraient riches et mieux portant, donc porteurs de valeur, voire de valeurs.

62- G. David & J.B. Herrenschmidt & E. Mirault, **«Valeurs sociale et économique des récifs coralliens du Pacifique insulaire - Eléments méthodologiques»**, COMPOSANTE 1A - Projet 1A4, Gestion Côtière Intégrée, Institut de Recherches pour le Développement (IRD), juin 2007, pp. 4-11.

Figure 1: modèle d'évolution des valeurs dominantes selon la période historique

Cependant, l'antiquité reste la «philosophie de la philosophie». L'intégralité des textes antiques nous semble d'une importance capitale pour comprendre la notion de valeur.

Le mos majorum, littéralement «mœurs des anciens» ou «coutumes des ancêtres», désigne dans la Rome antique le mode de vie et le système des valeurs ancestrales. Il est souvent pris comme une référence, et est à opposer au spectacle de la décadence du temps présent. Ce sont les traditions ancestrales, un code non écrit de lois et de conduite, une sorte de constitution romaine.

De grandes figures politiques telles que Caton l'Ancien tentent sans succès de rétablir les vertus traditionnelles romaines, fondées sur le travail, la fidélité à la patrie, la frugalité, le refus de l'oisiveté, mais ils ne sont pas écoutés. Le cri de Cicéron, O tempora ! O mores (Ô temps! Ô mœurs !), prononcé il est vrai dans d'autres circonstances, ramène à cette interrogation quotidienne des Romains. Auguste, lors de la mise en place du Principat, va s'attacher à restaurer les valeurs traditionnelles romaines par différentes lois, sur les mœurs par exemple, ou en redonnant vie à certains rites religieux tombés en désuétude.

Les cinq fondements du mos majorum sont:

1. fides: fidélité, respect de la parole donnée, loyauté, foi, confiance et réciprocité entre deux citoyens.
2. pietas: piété, dévotion, patriotisme, devoir
3. majestas: sentiment de supériorité naturelle d'appartenance à un peuple élu, majesté
4. virtus: qualité propre au citoyen romain, courage, activité politique
5. gravitas: ensemble des règles de conduite du romain traditionnel, respect de la tradition, sérieux, dignité, autorité.

On retrouve -entre autres- cette notion dans les textes de Salluste, Cicéron, Caton d'Utique, et Tibulle.

la science, l'art, la politique, la législation et la culture, grand écart qui la rend sensible aux opinions du moment: à l'air du temps. Ainsi au siècle des lumières, les valeurs étaient portées par les philosophes, il est donc logique qu'elles aient été essentiellement de l'ordre de la morale, voire du politique, quant au Moyen Age elles relevaient quasi exclusivement du religieux, du moins dans l'Europe chrétienne. Avec la généralisation à l'échelle planétaire de l'économie de marché et des valeurs marchandes qui lui sont associées, peut-on considérer qu'il existe une évolution «naturelle» au fil du temps de la notion de valeur, telle que représentée dans la figure 1? Valeurs Post-Matérialistes(59)

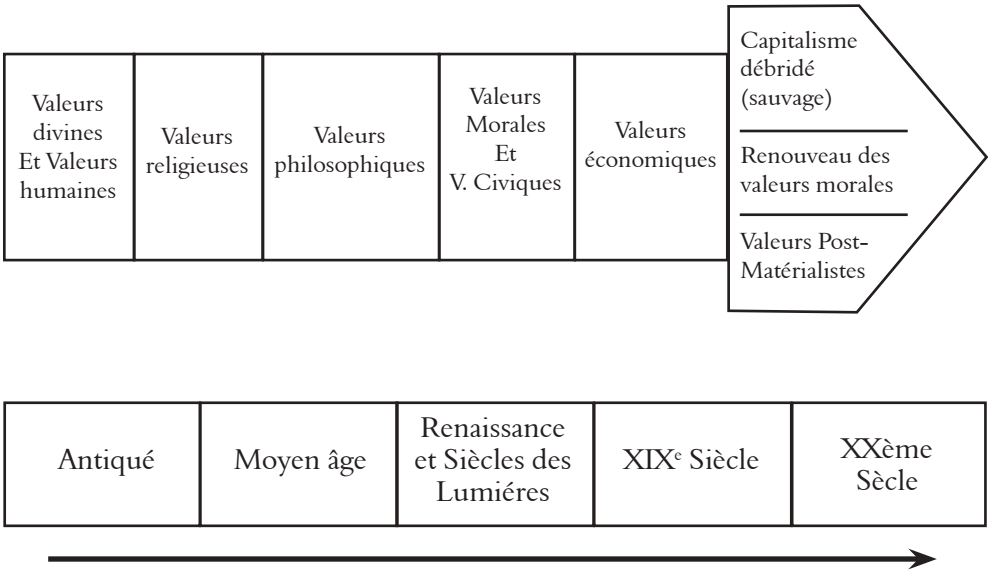

59- Cf. Ronald Ingleheart, **«La transition culturelle dans les sociétés industrielles avancées»**, Economica, coll. «Politique compare», Paris, 1993. & R. Inglehart, **«The SilentRevolution: Changing Values and Political Styles among Western Publics»,** Princeton, Princeton Univers, 1977.

dans une société donnée ou dans l'une de ses parties. Les valeurs seraient ainsi selon ces deux auteurs «l'ensemble des principes moraux ou éthiques qui, dans une société ou une de ses composantes, définissent les critères du désirable et orientent l'action de ses membres». En règle générale, le terme «valeur» suppose une valeur positive, en opposition à neutre ou négative. Dire qu'un individu accorde de la valeur à quelque chose signifie qu'il aime cette chose ou qu'il la considère comme bonne. Le philosophe M. Scheler (cité par E. Mirault, 2007)(56) a établi une hiérarchie des valeurs correspondant aux niveaux de l'expérience humaine. Selon lui, comme tous les êtres vivants, nous attachons de l'importance à ce qui nous fait plaisir, à l'agréable, à ce qui satisfait nos besoins (l'utile), à ce qui nourrit la vie en nous (le vital), à ce qui nous rend plus humain (le beau, le juste, le vrai...) et à ce qui nous permet d'échapper aux limites de l'humain (le divin)(57)(58).

Cette primauté que donnent les dictionnaires et les intellectuels à la dimension éthique et morale de la valeur contraste singulièrement avec l'image plutôt économique que nous renvoient les médias de la notion de valeur. En effet, la notion de valeur fait un grand écart entre l'économie, la morale, la religion,

56- Mirault, E. (2007), «**Les fonctions et enjeux socioéconomiques des écosystèmes récifaux: une approche géographique des valeurs de l'environnement appliquée à l'île de la Réunion**», Paris, Université Paris X, thèse de géographie, p. 650.

57- Girard Yann, «**Formalisme moral et éthique existentielle**», L'ordre des valeurs selon Max Scheler, Université de Nantes, Département de Philosophie, Année 2011-2012. & Max Scheler, «**Le formalisme en éthique et l'éthique matérielle des valeurs: Essai nouveau pour fonder un personnalisme éthique**», traduction de Maurice de Gandillac, Paris, Gallimard, 1955.

58- G. David & J.B. Herrenschmidt& E. Mirault, «**Valeurs sociale et économique des récifs coralliens du Pacifique insulaire - Eléments méthodologiques**», COMPOSANTE 1A - Projet 1A4, Gestion Côtière Intégrée, Institut de Recherches pour le Développement (IRD), juin 2007, pp. 4-11.

de la motivation mimétique[52]. Citant Akerlof[53], Robert Boyer rappelle que «les jugements de valeurs rétroagissent sur la possibilité d'obtention d'équilibres économiques efficients»[54]. Cette vision du concept de la valeur basé sur les textes fondateurs en sciences économiques depuis 1970, ne reflète pas l'évolution de la théorie de la valeur depuis sa genèse.

1 – Epistémologie de la notion de valeur

Quel que soit le dictionnaire utilisé, le mot valeur est un de ceux dont la définition occupe le plus de place. Toutes mettent en avant la dimension morale de la valeur. Ainsi parmi les16 sens que donne l'édition 2006 du dictionnaire Hachette du mot valeur, le premier s'énonce de la manière suivante: «ce par quoi une personne est digne d'estime, ensemble des qualités qui le recommandent: un homme de grande valeur». Dans l'édition 2004 du Robert, qui présente 15 sens au mot valeur, la définition est presque la même: «Ce en quoi une personne est digne d'estime (quant aux qualités que l'on souhaite à l'homme dans le domaine moral, intellectuel, professionnel)».

Pour J. Levy et M. Lussaut (2003)[55], toute valeur correspond à une norme permettant de juger si une réalité est bonne ou mauvaise, utile ou non, belle ou laide, morale ou immorale…

52- André Orlean, «**L'Empire de la valeur, Refonder l'économie**», op. cit., p.108.

53- Akerlof George, «**The Market for "Lemons": Quality Uncertainty and the Market Mechanism**», in Quarterly Journal of Economics, vol. 84, n° 3, août 1970, p. 488-500 (traduit dans Maya Bacache-Beauvallet et Marc Montoussé (dir.), Textes fondateurs en sciences économiques depuis 1970, Rosny-sous-Bois, Editions Bréal, 2003, p. 9-22). In André Orlean, «**L'Empire de la valeur, Refonder l'économie**», op. cit., p.87, 92, 93, 95, 262.

54- Boyer Robert et André Orléan, «**How do Conventions Evolve?**», Journal of Evolutionary Economics, vol. 2, 1992, p. 165-177. & Boyer Robert et André Orléan, «**Persistance et changement des conventions**», in André Orléan (dir.), «**Analyse économique des conventions**», Paris, PUF, 1994, p. 219-247. & Boyer Robert, «**La Croissance, début de siècle**», Paris, Albin Michel, 2002. p.81, 118, 239, 308.

55- J. Levy et M. Lussaut, «**Dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés**», Editions Belin, 2003.

Nietzsche, strictement relatives aux intérêts de ceux qui ont pu imposer leurs choix comme universels(45).

André Orléan(46) remarque que la valeur économique n'est pas seulement due à l'utilité ou au travail incorporé mais peut résulter d'un sentiment collectif(47). Les investisseurs professionnels déterminent leurs positions non pas en fonction de leur propre calcul de la valeur fondamentale du titre mais en fonction de l'évaluation de cette valeur par le marché à l'instar du concours de beauté de Keynes(48). De même le mimétisme joue un rôle dans la détermination de la valeur d'un bien lorsque ce dernier est symbole de prestige et de statut social. Thorstein Veblen, a été le premier à amettre en évidence l'importance de l'opinion des autres dans la valeur accordée à un bien(49). L'utilité n'est alors pas forcément absente pour l'acquisition du bien, mais son importance est secondaire par rapport au prestige (ostentatoire)(50). Reprenant cette thèse, Orléan cite les phénomènes de mode. L'utilité est alors fonction du comportement des autres(51). Les pratiques du marketing et de la publicité témoignent également de l'importance

45- Cf. Laurence Hansen-Love, «**La philosophie de A à Z**», Hatier, Paris, 2011, p.460.

46- André Orléan, «**L'Empire de la valeur**, **Refonder l'économie**», Editions du Seuil, Paris, 2011.

47- André Orléan, «**L'Empire de la valeur, Refonder l'économie**», Editions du Seuil, Paris, 2011, pp.189-190.

48- En économie, l'image du concours de beauté est une métaphore utilisée par l'économiste John Maynard Keynes pour illustrer le fonctionnement du marché boursier, au chapitre 12 de sa «**Théorie générale de l'emploi, de l'intérêt et de la monnaie**», (1936). Il fait remarquer qu'en bourse, et plus généralement sur l'ensemble des marchés financiers, les prix des titres ne sont pas déterminés par leur valeur intrinsèque (concept d'ailleurs théorique), mais plutôt par la perception qu'en ont les acteurs du marché.

49- Thorstein Veblen, «**Théorie de la classe de loisir**», Editions Gallimard, 1970. , p.47, 51, 52 et 66.

50- Thorstein Veblen, «**Théorie de la classe de loisir**», Editions Gallimard, 1970, p.67.

51- André Orlean, «**L'Empire de la valeur, Refonder l'économie**», op. cit., p.78.

plus de force que les commodités renferment une paillette d'un ailleurs hors d'atteinte et soustrait à la commodification, qui se trouve là-bas, quelque part où se trouvent les trésors accumulés d'une vraie vie de rêve(43).

III - Le concept particulier de la valeur du patrimoine

Mondialement, le patrimoine culturel est l'objet d'un engouement collectif dont témoigne le succès des efforts relatifs à sa promotion. Son champ ne cesse de s'étendre, et il revêt une dimension immatérielle et symbolique qui en fonde la valeur. L'analyse économique du patrimoine permet d'explorer les déterminants de la demande, de prendre la mesure des coûts de la conservation et de la mise à disposition des publics, d'évaluer la pertinence des aides en direction des propriétaires privés de monuments protégés. Elle démontre que les modes de financement ne sont jamais indifférents aux stratégies des établissements culturels(44).

La valeur est une notion sociale. qualitative, et individuelle. Elle correspond à l'estimation faite par l'usager (utilité), donc, elle a un sens subjectif et elle n'a d'existence qu'au niveau de la conscience sociale et elle est relative, variable suivant l'anthropologie de chaque société. Dans le contexte du patrimoine culturel, la notion de cette valeur vit en symbiose avec la question des valeurs qui est par ailleurs au centre des interrogations sur les fondements de la morale et de la science: réalités idéales et transcendantes pour Platon, normes indiscutables de la conduite pour Descartes, des valeurs comme le bien et le vrai sont, au contraire, pour

43- Jean-Pierre Warnier, «**Les politiques de la valeur**», in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org

44- Françoise Benhamou, «**Économie du patrimoine culturel**», La Découverte, coll. Repères, Culture et communication, , Paris, 2013, 126 pages.

seules «commodités» – que celles-ci circulent par vol, pillage, échange réciproque, troc ou échange marchand. La construction de la désirabilité se joue pour une part importante en dehors de cet espace, dans celui des biens inaliénables et «patrimonialisés», les plus hautement désirables puisque soustraits à la circulation, et de grande «valeur», bien qu'ils n'aient pas de prix. Cet aspect des politiques de la valeur se construit par l'accumulation de patrimoines personnels ou collectifs aussi fabuleux que possible, gelés dans une inaliénabilité impériale, investis d'esthétique, d'intellectualité, d'un style de vie complexe et princier, et de la subjectivité des grands et des «Ultra-High Net Worth Individuals» dont les objets de désir donnent le ton dans l'univers de la consommation, et qui en tirent une part de leur identité et de celle de leur lignée. Les centres de dominance pratiquent donc les politiques de la valeur en décidant de ce qui va être soustrait aux jeux de l'échange et incorporé à leur identité(42).

Le capitalisme, au sens où Braudel emploie ce terme, trouve son couronnement dans la constitution d'immenses fortunes dont une part est remise en circulation dans ce que cet historien appelait «les jeux de l'échange» à titre de mise pour gagner plus gros encore ou à titre de consommation ostentatoire, et une autre part soustraite à ceux-ci et investie dans l'acquisition de biens exclusifs et inaliénables. La prise en compte de la dimension d'inaliénabilité permet d'apporter un complément essentiel à la théorie de Simmel sur un point qui reste en dehors des limites de l'épure qu'il a tracée mais qui n'altère en rien la pertinence de celle-ci: si la valeur émerge dans l'échange des «commodités» entre des subjectivités, elle suscite des désirs qui se déchaînent avec d'autant

42- Jean-Pierre Warnier, **«Les politiques de la valeur»**, in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org

sous-tendent les transactions. Mais les «économies morales» se fondent toutes sur ce que les sujets ou les groupes estiment d'une importance telle dans leur existence qu'ils ne peuvent transiger à ce propos, c'est-à-dire sur ce qui est inaliénable, sur ce qu'on ne peut leur prendre sans les frapper dans leur existence même: leur identité, leur liberté, leurs terres, tout ce qui est sacré parce qu'on ne peut pas s'en défaire(39).

Deux types de transaction sont capables de provoquer un scandale dans l'échange marchand. Le premier type est constitué de la marchandisation de biens inaliénables qui est la vente des bijoux de famille ou du patrimoine national, ou la profanation d'un site intouchable et sacré. On qualifie ce scandale d'absolu puisqu'il franchit une limite qui n'est pas négociable. Le second type est constitué de la marchandisation de commodités qui relèvent d'une autre modalité de l'échange que le marché (don, contre don ou troc)(40).

Or ces distinctions sont importantes, elles permettent de préciser, en premier lieu, la construction de la désirabilité des «commodités» – et donc de leur valeur – étroitement dépendante de l'existence, de la nature et de la richesse (esthétique, matérielle, empreinte de rareté ou de sacralité, etc.) du patrimoine inaliénable du groupe ou du centre de dominance qui construit la désirabilité des « commodités»(41).

Ce serait donc une erreur de penser que les politiques de la valeur se jouent exclusivement dans l'espace occupé par les

39- Jean-Pierre Warnier, «**Les politiques de la valeur**», in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org

40- Jean-Pierre Warnier, «**Les politiques de la valeur**», in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org

41- Jean-Pierre Warnier, «**Les politiques de la valeur**», in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org

relecture et une réinterprétation innovante de la tradition qui trouve ses origines dans les travaux de Polanyi. Le clivage le plus structurant de la vie sociale des humains ne réside pas dans le passage historique entre l'économie morale du don d'une part et l'échange marchand d'autre part, mais dans une articulation permanente entre les biens aliénables et les biens inaliénables. Le lien social n'est pas formé d'une seule dimension d'échange et de communication comme la sociologie et l'économie contemporaines le répètent à satiété, mais du croisement de deux dimensions: descendance et alliance, rapport aux générations précédentes et suivantes par la transmission d'un patrimoine inaliénable, et rapports aux partenaires dans l'échange de biens, de paroles, d'idées, d'imaginaires[37], de conjoints dans l'alliance matrimoniale, bref, de choses aliénables, de «commodités». [38]

Par rapport à ce clivage fondateur, la question de savoir si l'aliénation des «commodités » se fait par don, contre don, troc, vol, pillage ou échange marchand n'a guère de pertinence. Dans tous les cas, la circulation du bien définit celui-ci comme une «commodité ». A l'intérieur de la sphère des «commodités», on trouve les sous catégories définies par les modalités de la circulation qui, elles, font une différence appréciable les unes par rapport aux autres, en particulier au regard des économies morales qui

37- L'imaginaire: Les sciences de l'homme et de la société ont construit cette notion au cours des cinquante dernières années, principalement à partir de l'apport de la philosophie (J.-P. Sartre, G. Bachelard, C. Castoriadis, G. Deleuze) et de la psychanalyse (J. Lacan, M. de Certeau). La notion dénote le rôle moteur de la production et de la communication d'images de fiction dans la créativité culturelle, l'innovation scientifique, les technologies du pouvoir, les constructions idéologiques. L'imaginaire, en ce sens, ne s'oppose pas au réel, mais le constitue dans sa réalité pour le sujet. Deleuze s'avère particulièrement intéressant dans ce contexte: il rappelle que l'imaginaire en tant que réalité est cette zone grise entre réel et irréel dont la prise en compte est indispensable pour saisir la complexité et la pluralité des manières d'êtres et d'agir, et pour comprendre la société à laquelle nous appartenons. In Jean-Pierre Warnier, **«Les politiques de la valeur»**, in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org

38- Jean-Pierre Warnier, **«Les politiques de la valeur»**, in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org

Tous les protagonistes de ce débat ont cependant un point en commun. Tous estiment que le passage de l'économie du don et du contre don à l'économie de marché constitue une «grande transformation» selon les mots de K. Polanyi, une ligne de fracture essentielle, un basculement majeur dans l'histoire humaine, un clivage structurant dans les relations sociales(34).

Or rien n'est moins certain. A. Weiner (1992), une anthropologue américaine, a rouvert de nouveau le dossier du don traité par Marcel Mauss à partir de données concernant les sociétés du Pacifique. Elle l'a fait en revisitant les Trobriand Islands, un archipel étudié par B. Malinowski au début du XX^{ème}siècle, et dont le système d'échange avait fourni le cas de référence en matière de don et de contre don. Il lui est apparu que les Trobriandais établissent une distinction essentielle entre les biens aliénables que l'on engage dans des rapports de troc, de don et de contre don d'une part, et les biens inaliénables que l'on soustrait à toute «commodification», et que l'on garde par devers soi. Les biens inaliénables sont des biens transmis de génération en génération en suivant les liens de descendance. Ils sont identificateurs et font partie du patrimoine attaché à la personne, au nom, au groupe. (35)

De plus, A. Weiner a démontré que les deux catégories de biens sont indispensables à la reproduction de l'organisation sociale: les biens inaliénables le sont au nom de la continuité du groupe, de la personne et de leur identité. Les biens aliénables le sont au nom de la participation aux échanges qui assurent la communication entre personnes et entre groupes, et qui sous-tendent leur activité économique. Elle résume cela d'une phrase: donner pour conserver, conserver pour donner.(36)

A partir de cette posture théorique, on a pu procéder à une

34- Jean-Pierre Warnier, «**Les politiques de la valeur**», in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org

35- Jean-Pierre Warnier, «**Les politiques de la valeur**», in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org

36- Jean-Pierre Warnier, «**Les politiques de la valeur**», in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org

constitués par des liens de réciprocité et de redistribution[29].

Le lien de réciprocité avait été analysé en 1924 par l'ethnologue Marcel Mauss dans son essai sur le don[30]. Mauss voit dans l'obligation de donner, de recevoir et de rendre, un ressort ancien, durable, et fondamental des liens sociaux. Cette triple obligation définit une morale qui informe toutes les transactions économiques dans les régimes antérieurs à ce que Polanyi devait nommer la «grande transformation». En d'autres termes, elle définit une «économie morale»[31]. Dans la littérature sociologique des cinquante dernières années, le lien social est généralement assimilé à un lien d'échange, de réciprocité, de communication. En substituant l'échange marchand au don et au contre don, la monnaie et le marché auraient porté un coup fatal à la socialité humaine et aux économies morales anciennes. Certains auteurs comme le sociologue J. Godbout (2007), l'économiste A. Caillé (2007), et les chercheurs regroupés autour de la Revue du MAUSS (Mouvement Anti-Utilitariste dans les Sciences Sociales – sigle qui reproduit le nom de l'auteur de l'Essai sur le don) se sont attachés à dénoncer l'économie de marché au nom des vertus qu'ils prêtent aux rapports de don et de contre don[32].

L'économie de marché fait donc l'objet d'évaluations contradictoires. Formidable outil de prospérité pour la postérité d'A. Smith, remarquable espace de créativité et d'émergence de la valeur tout en étant destructeur de «formes» socioculturelles pour la postérité de G. Simmel, elle est accusée d'être à l'origine de tous les maux de la modernité marchande par la tradition qui se réclame d'une certaine lecture du texte de Marcel Mauss[33].

29- Jean-Pierre Warnier, **«Les politiques de la valeur»**, in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org

30- Marcel Mauss**, «Essai sur le don, forme et raison de l'échange dans les sociétés archaïques»**, Extrait de l'année sociologique, deuxième série, 1923-1924, Tome I. In Sociologie et Anthropologie, Presses Universitaires de France, Quadrige, 7e édition, Paris 1997, pp.143-279.

31- Economie morale: terme qui est apparu dans les années 1830 dans le contexte des luttes autour de l'essor de l'industrie, du salariat et du déclin des formes anciennes de rapports économiques.

32- Jean-Pierre Warnier, **«Les politiques de la valeur»**, in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org

33- Jean-Pierre Warnier, **«Les politiques de la valeur»**, in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org

« …Quels que soient les droits de la propriété, la destruction d'un édifice historique et monumental ne doit pas être autorisée à ces ignobles spéculateurs que leur intérêt aveugle sur leur honneur; misérables hommes, et si imbéciles qu'ils ne comprennent même pas qu'ils sont des barbares ! … »[(26)]. Par ces mots si salés, que ces hommes doivent en rougir. Victor Hugo exprime la relation - toujours difficile - entre le patrimoine et l'argent, le patrimoine n'aime pas être rentable, et il se sent humilié par une évaluation vénale. Mais, l'avènement du capitalisme moderne, capitalisme sauvage, débridé et immoral, a transformé «l'ordre des choses».

Pour expliquer ce renversement de «l'ordre des choses», force nous oblige, de nous inspirer des travaux et d'apprécier la postérité intellectuelle de Karl Polanyi, dans des domaines aussi divers que l'anthropologie (Marshall Sahlins, Louis Dumont), l'histoire de la Grèce antique (Moses Finley) ou la sociologie économique (Mark Granovetter). Un courant de sciences sociales revendique son influence[(27)].

Suite à ses travaux (la grande transformation, 1944) de Polanyi (1944)[(28)], il a été communément admis que l'invention de la monnaie et de l'échange marchand ont été la cause, dans l'histoire humaine, d'une «grande transformation» qui a extrait les rapports économiques de la matrice des rapports sociaux essentiellement

26- Edifice: Au sens juridique. Toute construction. «Par édifice, il faut comprendre non seulement les bâtiments proprement dits, mais aussi les travaux d'art de toute espèce» (Planiol). Au sens abstrait: Ensemble vaste et organisé. L'édifice du savoir, de la civilisation. **«L'homme peut réformer l'édifice politique et social»** (Ernest Renan). In Petit Robert.

27- Comme le MAUSS (Mouvement anti-utilitariste en sciences sociales, auquel appartiennent Alain Caillé et Jean-Louis Laville, …).

28- Karl Polanyi (1886-1964): son livre **«La grande transformation»**, paru en 1944, est devenu un classique de l'histoire économique. Polanyi y défend la thèse selon laquelle le marché, loin d'être une entité naturelle et atemporelle, est une construction historique datant du XIXe siècle. La notion de «désencastrement» permet de comprendre comment le marché s'est constitué en institution autonome, détachée de l'emprise du social et du politique. C'est à la lumière de la crise de la société de marché qu'il interprète la montée du fascisme durant l'entre-deux-guerres et qu'il théorise un socialisme démocratique et décentralisé. In Arnault Skornicki, **«Karl Polanyi, le marché et le socialisme»**, 15-09-2008, La vie des Idées.fr

sujet et subit le jugement de valeur, le rapport relatif aux valeurs: le premier est normatif et ne doit pas être inconsciemment introduit dans l'analyse scientifique, le second est d'ordre méthodologique. D'une part il tient compte des valeurs de l'époque où se situe le comportement étudié pour l'interpréter, d'autre part de la position de l'historien lui-même par rapport aux valeurs de son temps. Les sociologues actionnistes s'opposent à cette reconnaissance des valeurs comme principes inspirant l'action sociale et lui préexistant. Au contraire la création et le contrôle de ces valeurs par les acteurs sociaux, sont pour eux objet de la sociologie (travail, classes, cultures, normes)[25].

3 – Le Patrimoine déteste être un bien marchand, mais s'évalue par la désirabilité

La valeur esthétique et la valeur historique du patrimoine sont les plus simples à percevoir. Ce sont elles qui ont présidé l'adoption de la loi de 1913 qui a fait école dans plus d'un pays. La valeur scientifique (comme objet d'étude) pour la collectivité est loin d'être négligeable. Concernant la valeur marchande, plusieurs dimensions sont à prendre en compte. Le classement des édifices constitue un label de qualité qui accroît leur valeur ainsi que celle des biens immobiliers qui se situent dans le même périmètre. Il permet de surcroît de bénéficier d'avantages fiscaux. La valorisation du patrimoine procède de son potentiel en matière d'usages, de communication, d'appropriation par des résidents et des touristes; elle renvoie à la capacité d'un lieu d'attirer du tourisme, donc à sa désirabilité. Sa valeur procède surtout de la valeur symbolique associée au patrimoine, celle qui en fait un condensé d'histoire, de références communes, celle qui entre dans la psyché nationale, ce qui le rend une propriété collective et donc inaliénable. On conçoit alors qu'une valeur marchande nulle puisse être associée à une valeur symbolique ou scientifique élevée.

25- Cf. Madeleine Grawitz, «**Lexique des sciences sociales**», 6e édition, Dalloz, Paris, 1994, p.392.

est inaliénable en vertu de la loi. Etant retirée de la sphère marchande, elle ne saurait avoir de prix. Si elle était aliénable, son prix, sur le marché de l'art, atteindrait des sommets. Or, tant qu'elle n'est pas proposée à la vente, il est impossible de savoir quelle serait la somme d'argent qui emporterait son acquisition. Elle n'a pas de prix, mais elle possède une valeur artistique, patrimoniale, historique, culturelle et émotionnelle. Cette valeur serait susceptible de se traduire par un prix exorbitant, mais ce prix est inexistant.

Cet exemple introduit la distinction entre valeur et prix, ainsi que le rapport essentiel et ambigu qui les relie. Le prix s'exprime en unités monétaires. La valeur est susceptible de mesure qualitative et ne s'exprime pas en unité de compte. Elle ne se prête qu'à une évaluation qualitative. C'est elle, pourtant, qui justifie le prix.

Par le fait que le patrimoine est un bien social et il représente une conscience sociale et le fait que son prix supposé (parce qu'il n'a pas un prix) est indépendant de sa valeur, donc le patrimoine est un bien particulier distingué des biens économiques et sa valeur en est une qui échappe à l'analyse des économistes et par conséquent cette valeur est aussi une notion sociale qu'il faut expliquer ici.

La valeur est une notion sociale, c'est dire qu'elle n'est pas quantifiable, c'est une notion qualitative, individuelle ou sociale, elle correspond à l'estimation faite par l'usager (utilité). Pour de nombreux sociologues, les valeurs constituent avec les normes, le fondement principal de l'action sociale. Elles n'ont d'existence qu'au niveau de la conscience sociale et sont relatives, variables suivant les sociétés (Parsons). Pour Max Weber, à côté de l'action traditionnelle et de l'action affective, l'action sociale recouvre le comportement rationnel par rapport à une valeur (Wertrational) ou par rapport à un but (Zweckrational). Distinction que l'on retrouve dans l'actuelle opposition entre valeur de finalité et valeur de rendement (Piaget).

Toutefois, cette notion de valeur propre au patrimoine est objet-

plus commentés du monde, semble rebelle à ce que A. Appadurai[20] appelle la «candidature» à la «commodification». Peinte aux alentours de 1500, elle ne quitta pas Léonard de Vinci du vivant de celui-ci, qui l'emportait dans tous ses déplacements[21]. Dès qu'elle fut acquise par François 1er, elle devint emblématique du patrimoine de l'Etat français jusqu'à présent. Elle est inséparable du Louvre et de Paris, où, quelques rares et brefs voyages mis à part, elle a séjourné pendant toute sa vie de tableau. Elle ne devint une «commodité» ou (commodity)[22]qu'à deux reprises au cours de ces quatre siècles: très brièvement lorsque François 1er en fit l'achat, très probablement auprès des héritiers du peintre, et, de 1911 à 1913, lorsque Vincenzo Perugia, un vitrier italien travaillant au Louvre, la subtilisa. Selon certaines versions de cette histoire, le vitrier aurait cru que le tableau avait été volé par la Couronne de France, et il aurait tenté de la restituer à l'Italie. Le tableau eut donc le statut de «commodité» une fois à titre de marchandise, une autre fois au titre d'un vol avec recel[23].

Analysons cet exemple pris par J-P. Warnier[24], avec l'œil d'un économiste (parce que le cas échappe à l'analyse économique). La Joconde est un tableau de grande valeur. Or elle n'a pas de prix. Légitimement acquise par François 1er, intégrée dans le patrimoine de la nation qui l'a héritée de la Couronne, elle

20- Arjun Appadurai est un anthropologue qui postule que la valeur des choses doit être analysée dans son rapport sur la valeur des personnes. Cité par Jean-Pierre Warnier, «**Les politiques de la valeur**», in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org p.5. & aussi Arjun Appadurai (1986), «**Introduction: commodities and the politics of value**», in: A. Appadurai (ed.), **"The social life of things. Commodities in cultural perspective**", Cambridge, CUP, pp. 2-64.

21- C'est le tableau fétiche/vénéré de Léonard de Vinci.

22- La langue anglaise possède un mot – commodity – qui désigne tout bien ou service qui circule entre les acteurs, quel que soit le mode de circulation: don, troc, échange marchand, vol, prédation, etc. Son acception est donc plus large que celle du mot «marchandise» qui désigne une «commodité» qui circule sur le mode de l'échange marchand. Nous transcrivons donc commodity par le mot «commodité» entre guillemets. In Jean-Pierre Warnier, «**Les politiques de la valeur**», in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org p.7.

23- In Jean-Pierre Warnier, «**Les politiques de la valeur»,** in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org

24- Jean-Pierre Warnier, «**Les politiques de la valeur»,**in Sociétés Politiques Comparées, n°4, avril 2008, 41 pages. http://www.fasopo.org

anthropologique du terme, à l'instar de la terre en Afrique qui est un bien inaliénable et collectif, parce qu'elle appartient aux ancêtres(17).

2 - Le patrimoine est un bien économique particulier

Un bien économique, stricto sensu: C'est tout moyen capable de satisfaire un besoin, ou, d'après Karl Menger (1840-1971) «un bien est une chose reconnue apte à la satisfaction d'un besoin humain et disponible pour cette fonction». Un bien suppose donc l'existence: 1° d'un besoin; 2° d'un moyen pour satisfaire ce besoin; 3° d'un effort ou d'un acte marchand(18). Or, le patrimoine n'est pas une marchandise à vendre et on ne peut considérer comme bien économique un bien qui n'a pas fait l'objet d'une mise en vente et, par conséquent, le patrimoine ne peut pas être considéré comme bien économique au sens strict du terme.

Ce bien spécifique, le patrimoine, sort de la circulation et par définition de l'économie marchande et devient un champ d'analyse privilégié de l'anthropologie économique, et étant donné que c'est un bien social il devient un objet d'analyse de l'anthropologie tout cours. Et même on peut aller plus loin, en précisant que ce bien particulier est un objet-sujet(19) à la fois parce qu'il représente une conscience sociale, et donc, il a une valeur morale et non vénale et il reste en dehors de l'économie monétaire.

Présentons d'abord la «biographie culturelle» d'un bien particulier, la Joconde, un des tableaux les plus regardés et les

17- Guy-Adjété Kouassigan, «**L'homme et la Terre Droits fonciers coutumiers et droit de propriété en Afrique occidentale**», O. R. S. T. O. M, ÉDITIONS BERGER-LEVRATILT, Paris, 1966, 283 pages.

18- Cf. A. Silem & J-M. Albertini, «**Lexique d'économie**», Dalloz, Paris, 1987.

19- Objet: Au sens philosophique du terme, ce qui est pensé, par opposition à l'acte de penser; tout ce qui existe est un objet pour le sujet qui est amené à se le représenter. Quant au Sujet: Au sens philosophique (morale): Individu conscient et responsable d'un acte. (Métaphysique): Il est «ce qui connaît tout le reste sans être soi-même connu» (Schopenhauer). In Laurence Hansen-Love, «**La philosophie de A à Z**», Hatier, Paris, 2011, p.324 & p.436.

Ce patrimoine dans lequel les profanes ne voient qu'un objet de propriété est un bien sacré; en lui réside cette chaleur émotionnelle qui donne vie aux choses. S'il est vrai, comme l'écrivait Sartre qu'«un sentiment est une manière définie de vivre notre rapport au monde qui nous entoure et qu'il enveloppe une certaine compréhension de l'univers»(15), le sentiment de la possession du patrimoine comporte ici une «attitude affective à l'égard du monde» qui n'est que compréhension profonde des puissances de l'histoire, du passé et de la vie présente. Plus qu'au droit romain classique, il faut penser à l'antique et aux cultes agraires: la possession comporte un rite religieux, car elle scelle une alliance entre les possesseurs et les esprits des ancêtres. Le «maître des lieux» est le gardien de l'alliance: il représente l'ancêtre fondateur dont il est le plus proche descendant.

Donc, c'est un «ordre social» qui règne autour d'un héritage ancestral et qui apparaît comme celui d'une société globale; il implique les générations passées, présentes et futures. Chaque génération tient ses droits de la génération précédente sans que celle-ci perde son droit de regard sur l'usage qui est fait du patrimoine commun. Chaque génération joue à l'égard de celle qui l'a précédée le rôle d'administrateur de biens collectifs et est de ce fait, tenue de lui rendre compte de ses actes d'administration. La perspective de cette reddition des comptes est une garantie efficace contre les actes de disposition. «La terre appartient aux ancêtres», disait un chef Ashanti, et «ils me demanderont des comptes quand je les rejoindrai».(16)

Cette nature sacrée et symbolique du patrimoine historique et culturel le fait réputer incessible, c'est-à-dire, il ne peut être cédé, donc, il est inaliénable. Cette inaliénabilité prise au sens

15- Jean-Paul Sartre, «**Orphée Noir**», Préface de «**L'Anthologie de la nouvelle poésie nègre et malgache de langue française**" de Senghor. "**Orphée noir**" est le titre que Sartre consacre à l'Anthologie de la nouvelle poésie nègre et malgache de Léopold Sédar

16- Guy-Adjété Kouassigan, «**L'Homme et la Terre Droits fonciers coutumiers et droit de propriété en Afrique occidentale**», O. R. S. T. O. M, ÉDITIONS BERGER-LEVRATILT, Paris, 1966, p.92.

précise le cadre et les critères de la protection. Après la Première Guerre mondiale, les protections commencent à concerner le patrimoine privé, les édifices et objets d'art de l'époque moderne, puis de l'époque contemporaine.

II – Le Patrimoine: une acception[12] particuliere d'un «Bien» économique[13] singulier

1–L'anthropologie du Patrimoine: le Sacré et l'Inaliénable

Par sa beauté, son esthétique, sa valeur symbolique et la fascination exercée sur l'esprit de l'autre, d'un côté, et d'un autre l'extension de sens du patrimoine du matériel à l'immatériel, le patrimoine n'est plus seulement considéré comme une richesse en soi. Il est plus que cela et fait partie des multiples divinités qui peuplent les panthéons des divers civilisations et groupements ethniques qui sont parvenus à vivre sur les lieux. Et si l'étude de sa position particulière dans la conception du monde ne ressort pas, a priori, au domaine des recherches juridiques, ou économiques, il faut cependant souligner qu'on ne peut lui donner un statut spécial dans les systèmes juridiques traditionnels et qu'on ne peut lui attribuer une valeur économique que si l'on met en relief les croyances inspirées par lui aux hommes et que ces derniers aient pu garder et développer une faculté intergénérationnelle, de conserver et de se rappeler des états de conscience passés et ce qui s'y trouve associé.

Le patrimoine est une «chose» sacrée, et ce caractère doit se traduire par des liens particuliers qui l'unissent aux hommes qui en disposent. D'autre part, des rites doivent, accompagner sa mise en valeur, sa sauvegarde, sa restauration et son utilisation[14].

12- Sens particulier d'un mot, admis et reconnu par l'usage. Petit Robert 1.

13- Cf. infra. Le patrimoine ne peut pas être considéré comme bien économique au sens stricte du terme. Un bien économique, stricto sensu: C'est tout moyen capable de satisfaire un besoin, ou, d'après Karl Menger (1840-1971) «un bien est une chose reconnue apte à la satisfaction d'un besoin humain et disponible pour cette fonction».

14- Cité par Paul Ourliac, in Guy-Adjété Kouassigan, **«L'Honne et la Terre, Droits fonciers coutumiers et droit de propriété en Afrique occidentale»,** O. R. S. T. O. M, Éditions Berger-Levratilt, Paris, 1966, p.2. & p.111.

si, dès 1819, le budget de l'Etat comporte une ligne dédiée aux monuments historiques, ce n'est qu'en 1830 que le ministre de l'Intérieur François Guizot crée un poste d'inspecteur des monuments historiques. Cette décision a été préparée par plusieurs initiatives:

- en 1818, débute la publication des «Voyages romantiques et pittoresques dans l'ancienne France» du baron Taylor, Nodier et Cailleux, dont les 20 volumes, achevés en 1878, jouent un rôle important dans la prise de conscience, par les élites, de l'intérêt du patrimoine monumental national.

- dès 1825, Victor Hugo écrit le pamphlet «Guerre aux démolisseurs» pour «arrêter le marteau qui mutile la face du pays» en détruisant les édifices historiques. Il y plaide la cause de l'architecture du Moyen Âge, dénonçant violemment le vandalisme des «ignobles spéculateurs» qui, avec l'assentiment des municipalités, agrandissent leur «carré aux choux» en jetant à bas les monuments nationaux. Il conclut en exigeant le vote d'une loi pour la protection du patrimoine architectural.

Ludovic Vitet est le premier inspecteur. Il cède sa place, dès 1834, à Prosper Mérimée (un autre homme de lettres). La commission des Monuments historiques, constituée de bénévoles, est créée en 1837. Elle secondera efficacement l'action de Mérimée. En 1832, Victor Hugo édite un nouveau pamphlet qui résume assez bien l'esprit dans lequel ces institutions sont créées: «…Il y a deux choses dans un édifice: son usage et sa beauté. Son usage appartient au propriétaire, sa beauté à tout le monde. C'est donc dépasser son droit que le détruire».

Dès 1840, une première liste officielle de Monuments d'intérêt national est publiée. Elle comporte 1 034 édifices, essentiellement médiévaux, et qui constituent des propriétés publiques. La cathédrale de Reims, par exemple, sera classée dans la liste de 1862. Ce n'est que bien plus tard, en 1893, qu'est créée la fonction d'architecte en chef des monuments historiques. En 1913, une loi

mais c'est alors le fait d'une élite restreinte, le plus souvent aristocratique, qui n'a pas pour but de faire partager cet héritage au plus grand nombre mais plutôt d'alimenter ses collections privées. Néanmoins, au XVIII siècle, Louis XVI ordonne la restauration et la mise en valeur des Arènes de Nîmes ce qui implique déjà l'idée de sauvegarde d'un héritage architectural commun. Mais jusqu'à la Révolution Française, le terme de patrimoine était utilisé dans la seule acceptation d'héritage transmis(10).

2 - Une naissance césarienne du concept du Patrimoine

Pour prendre l'exemple de la France, un pays connu pour les richesses de son patrimoine immobilier historique, pour ne pas citer d'autres, la naissance de la notion de «Monument historique» ne date que du XIX^{e} siècle. Cette naissance est «une longue marche», parce que le chemin à parcourir était énorme. Il a fallu la plume des hommes des lettres de réputation mondiale et la volonté titanesque des Grands hommes de l'époque pour imposer la base «Juridico-Morale» pour sauvegarder, protéger, restaurer et développer l'admirable richesse patrimoniale de la France d'aujourd'hui.

Dans sa genèse, la notion de «Monument historique» est intimement liée aux événements de la période révolutionnaire. Une fois devenue un bien national, une part notable du bâti ancien et notamment religieux disparaît en effet sous le coup d'un vandalisme(11) encore peu conscient. Il faut attendre une génération et la diffusion du mouvement romantique «Le Génie du christianisme», de Chateaubriand, en 1802; «Notre-Dame de Paris», de Victor Hugo, en 1832, pour que les institutions commencent à intégrer cette nouvelle préoccupation. Même

10- Fiche enseignant, «**La notion de patrimoine**», Service pédagogique Château Guillaume le Conquérant - 14700 Falaise, France.

11- Le vandalisme désigne tout acte de destruction ou de dégradation gratuite visant des biens publics ou privés. Le vandalisme vise le plus souvent des édifices et biens immobiliers, des sites naturels, des documents ou œuvres artistiques, et en particulier tout ce qui constitue l'identité d'une culture, son patrimoine. Dans le langage courant, cependant, le terme s'applique parfois à d'autres types de déprédations volontaires.

I –La Genèse et l'évolution du concept de Patrimoine

1 - Le patrimoine au sens large: L'origine du "principe"

Le mot patrimoine vient du latin «patrimonium» qui signifie littéralement «l'héritage du père». A l'origine, il désigne l'héritage que l'on tient de son père et que l'on transmet à ses enfants(9). Il a alors un sens de bien individuel.

La notion de patrimoine dans son acceptation de bien collectif peut se définir comme l'ensemble des richesses d'ordre culturel – matérielles et immatérielles – appartenant à une communauté, héritage du passé ou témoins du monde actuel. Le patrimoine est aussi bien naturel que culturel. Il est considéré comme indispensable à l'identité et à la pérennité d'une communauté donnée et comme étant le résultat de son talent. A ce titre, il est reconnu comme digne d'être sauvegardé et mis en valeur afin d'être partagé par tous et transmis aux générations futures.

Dans l'Antiquité: L'idée d'un patrimoine incessible (inaliénable) appartenant à tous les citoyens d'une communauté qui se trouveraient lésés si ce dernier disparaissait remonte au moins à l'Antiquité. Le premier «relevé des monuments historiques» est réalisé en 29 av. J.C. par Philon de Byzance qui inventorie les sept merveilles du monde antique. D'autre part, le Sénat romain ratifie des lois (les Senatus Consultes) dès 44 av. J.C. Celle de - 44 interdit la vente de matériaux provenant d'un bâtiment détruit. Le Senatus Consulte de 122 interdit la vente d'un immeuble sans son décor original (mosaïques, fontaines, sculptures, peintures murales). D'autres Senatus Consultes répriment le vol et le vandalisme sur les bâtiments publics. C'est le premier signe connu d'une prise de conscience d'un patrimoine collectif.

L'étude et la recherche des vestiges patrimoniaux français (mobiliers ou immobiliers) commencent dès le 16e siècle

9- In Fiche enseignant**, «La notion de patrimoine»,** Service pédagogique Château Guillaume le Conquérant - 14700 Falaise, France.

largement, «l'industrie culturelle», «l'industrie de l'héritage», si bien développées, par exemple, en Grèce et en Italie. Ce patrimoine aux valeurs multiples crée l'utilité économique, attire le flux d'investissement, provoque la création d'emplois, attache la population à leur territoire, etc. …

La valeur du patrimoine (l'objet)(4) et de l'héritage culturel en particulier, constitue, avant tout, une notion sociale(5). La valeur existe dans les rapports entretenus par les membres de la société; la valeur existe pour un sujet(6) sans oublier les points de vue ou les approches des sujets, donc elle peut être qualifiée de valeur subjective. Sur le plan économique l'utilité est un critère primordial et un facteur-clé de la valeur. La valeur économique est donc, en principe, fondée sur la meilleure ou optimale utilisation du bien «capital»(7).

L'héritage culturel immobilier constitue par définition les objets matériels immobiliers, privés ou publics, comme produits vénaux en marché ou non vénaux, avec les prix altérés connus et sans prix du marché(8). Les tâches théoriques et pratiques d'évaluation de l'héritage culturel seront discutées dans cet article.

4- Objet: Au sens philosophique du terme, ce qui est pensé, par opposition à l'acte de penser; tout ce qui existe est un objet pour le sujet qui est amené à se le représenter. In Laurence Hansen-Love, «**La philosophie de A à Z**», Hatier, Paris, 2011, p.324.

5- Cf. Supra. (La valeur est une notion sociale)**,** In Madeleine Grawitz, «**Lexique des sciences sociales»,** 6e édition, Dalloz, Paris, 1994, p.392.

6- Sujet: Au sens philosophique (morale): Individu conscient et considéré comme responsable d'un acte. (Métaphysique): Il est «ce qui connaît tout le reste sans être soi-même connu» (Schopenhauer). In Laurence Hansen--Love, «**La philosophie de A à Z**», Hatier, Paris, 2011, p.436.

7- Cf. «**EuropeanValuation Standard (EVS 2012)**», Auteur et éditeur: Le Groupe d'Associations d'Experts européens, Bruxelles, 2012. & «**International Valuation Standards (IVS 2011)**», International Valuation Standards Council, London, 2011, 129 pages.
Le «**Conseil international d'évaluation des normes (IVSC)**» est une organisation indépendante, à but non lucratif, organisation du secteur privé de droit américain et dont le siège est à Londres. L'IVSC développe et promeut des normes techniques et éthiques pour la conduite des évaluations sur lesquelles s'appuient les investisseurs et autres.

8- La valeur vénale au sens de valeur marchande correspond au prix que l'on peut raisonnablement attribuer à un bien lors d'une transaction à l'amiable. En d'autres termes, le prix que le propriétaire d'un bien immobilier pourrait retirer de sa vente, par le jeu normal de l'offre et de la demande. Cependant, dans le cas d'un patrimoine qu'on peut assimiler non à un objet, mais plutôt à un sujet vivant, une valeur vénale devient à qui se laisse acheter au mépris de la morale. Cf. Petit Robert.

et de création d'emplois sont faciles à mesurer et sont de peu d'ampleur; les effets indirects liés au tourisme commencent à être bien connus; les effets induits le sont moins et sont plus difficiles à évaluer.

Il nous semble intéressant et même nécessaire d'entamer une étude «sur les retombées macroéconomiques de la sauvegarde du Patrimoine et le développement durable …» par une mise au point sur ce que nous apprennent les études disponibles. De quels outils disposons-nous? Quelles sont les méthodes utilisées? Que nous apprennent ces études sur les apports des patrimoines au développement? Quelles conclusions pour l'action pouvons-nous en dégager? (1).

Toutefois, dans un système capitaliste, caractérisé par les circonstances de l'économie du marché, un patrimoine culturel a ses dimensions économiques ainsi que culturelles, historiques, artistiques, sociales et anthropologiques. Ce patrimoine représente une ressource économique et un bien collectif, d'une société, à usage multiple(2).

La restauration et la sauvegarde du patrimoine «coûtent» une fortune au plan économique et financier, mais elles peuvent tout aussi bien rapporter. Cet héritage historique devient la ressource au plan d'un développement durable(3) qui à son tour redevient ressource de financement de développement des autres secteurs de l'économie locale: «l'industrie du tourisme» (hôtellerie, restauration, industrie de l'artisanat, etc. …) ou, plus

1- Anne Magnant, **«Que nous apprennent les études sur les retombées économiques de la mise en valeur du patrimoine?»**, ICOMOS, Session 1, Thème 4, Paris, 2011. anne.magnant@neuf.fr

2- Ost Chr., **«Les dimensions économiques du patrimoine architectural»**, Collection actes des Colloques de la Direction du Patrimoine, La Documentation Française, Paris, 1992. Cf. aussi Steponas Deveikis &Vaiva Deveikiene, **«Evaluation de l'héritage culturel – l'expérience européenne et la pratique lituanienne»**, FIG Working Week 2012, Rome, Italy, 6-10 May 2012.

3- Cf. Zakaria Fawaz (2013), **«Le développement durable à l'aune de la politique économique»**, in Défense Nationale Libanaise, n°85, Juillet 2013, Revue trimestrielle publiée par la direction d'Orientation – Commandement de l'Armée libanaise, Beyrouth, Liban, pp. 25-67. www.lebarmy.gov.lb

UNE ACCEPTION ANTHROPOLOGIQUE DE LA VALEUR DU PATRIMOINE

Dr. Zakaria FAWAZ*

Introduction

Une relation difficile existe toujours entre l'argent et la culture qui n'aime pas être rentable et se sent humiliée par une évaluation vénale. Cependant, le financement de la culture est un problème récurrent pour les pouvoirs publics, notamment celui de la conservation des patrimoines.

Le contexte est en train d'évoluer. Dans tous les pays du monde, les difficultés économiques conduisent les pouvoirs publics à réduire leur aide à la culture et à essayer de la rendre moins dépendante des finances publics. Par ailleurs, les patrimoines, dans toutes leurs dimensions, sont devenus un élément à part entière des politiques de développement des territoires.

Longtemps considéré comme une source de dépenses, ils commencent à apparaitre comme une ressource pour le développement économique. Que savons-nous à ce sujet? Les effets directs de la conservation du patrimoine et de son ouverture au public en termes de dépenses, de restauration

* *Professeur Associé, Université Libanaise*

support for Putin, whose poll ratings have soared due to his tough stance on Ukraine, and make rapprochement harder.

But historians see fundamental differences. "Two things characterized the Cold War. First of all there was an ideological divide which was kind of black and white. "You're either with us or against us", said Margot Light, professor emeritus of international relations at the London School of Economics. "That really doesn't exist anymore"(16). "And the Cold War started off as European, but it became global. And again, this isn't it. I think neither Russia nor the United States have that kind of global reach any longer"(17). Events develop so quickly that we have not yet taken stock of the change, and out of disinterest regard everything as being just one more conflict between the Kremlin and the White House. At the beginning of the 1990s there were very many of them. There was a time when Russia merely showed its "teeth," even if, because its own weakness, it could not change anything. Then Russia spoke out ever more pointedly, but always leaving a way out so that, having demonstrated its strength, it would concede. In Syria, the step back was not taken on this occasion, but there remained an orientation toward a certain joint control with the Americans. Now this too is gone. The points of view on the part of Russia and the United States on what Ukraine should be are not only counterpoised, they are on hold for future bargaining to settle a regional and perhaps an international compromise(18).

16- Ibid.

17- Nicholas Burns, Globe Columnist, May 08, 2014, and Associated Press writers Sylvia Hui in London and Lynn Berry and Peter Leonard in Moscow.

18- Mahmood Hasan, **"Ukraine caught in new Cold War",** the Daily star; Published: 12:00 am Tuesday, May 06, 2014.

planes to fly over Poland and Romania to monitor Ukraine, and the U.S. sent additional fighter jets to Lithuania and Poland to boost air patrols. Russia is in military control of Crimea but has not moved into other areas of Ukraine, aside from seizing a gas distribution facility just outside of Crimea's border. The crisis could still escalate. Adrian Basora, a former U.S. ambassador to the Czech Republic, said that if Russia sent troops into eastern Ukraine, it could trigger an escalation that might pull NATO troops into Eastern Europe. He acknowledged that this would be "an extremely dangerous situation". However, it is not probable.

But even if that is unlikely to turn into a global confrontation specially that China, the rising global power of the 21st century, has shown no desire to take sides. Chinese President Xi Jinping, who has discussed the crisis with U.S. President Barack Obama, has merely urged calm and restraint(14). it is true that Putin has launched a huge military modernization program. And Russia's defense minister said last month that it was seeking to expand its worldwide presence by seeking permission for navy ships to use ports in Algeria, Cyprus, Nicaragua, Venezuela, Cuba, Seychelles, Vietnam and Singapore. Still, Matthew Clements, editor of Jane's Intelligence Review, said Russia's "ability to undertake operations across the globe is fairly limited". "This is not a reformation of the Soviet Red Army", he said(15).

In one area the Cold War comparison may be apt: a mutual lack of comprehension and trust. The Ukraine crisis has revealed that Russia and the West remain far apart, not just politically and diplomatically, but culturally and temperamentally. Putin has stoked a brand of macho nationalism increasingly at odds with liberal Europeans, who have reacted with anger to the jailing of punk protesters Pussy Riot and Russia's ban on homosexual "propaganda". Attempts to isolate Russia further may boost

14- Ibid.

15- Fyodor Lukyanov, **"Russia Not Pursuing Cold War in Mideast Over Ukraine",** Al-Monitor; Posted April 27, 2014.

Entwined Economies

The West's economic and diplomatic pressure may harden back to an age of isolated blocs. And measures such as visa bans, financial sanctions and threats to boycott the G-8 summit that Russia is scheduled to host all certainly seem intended to isolate Moscow. But the economies of Russia and the West have become entwined since the Berlin Wall fell 25 years ago, meaning it would be hard to go back to the hermetic "us-versus-them" world of the Cold War. U.S. brands including McDonald's and Pepsi have a big presence in Russia, and the European Union does far more trade with the country than the U.S. The Europeans are less eager than Washington to take punitive economic measures, in part because European companies from German engineering firm Siemens to British oil giant BP have major Russian investments. And Russia supplies almost a third of Europe's natural gas. But economic rupture could hurt Russia even more. Russia relies heavily on income from oil and gas, which make up more than two-thirds of the country's exports. Around half of Russia's exports, mainly natural gas, oil and other raw materials, heads to the EU. And rich Russians rely on places like London for a place to hide their cash in homes, businesses and discreet, stable banks (so much that some British people refer to their capital as "Londongrad".

"London is more important to Russians than Russians are to London," said Yolande Barnes, head of global research at real estate agent Savills. She says Russians buy about 2.5 percent of prime London properties. "If Russians disappeared, I think London would barely blink".

Conclusion

Rhetoric such as "dangerous escalation" and "brink of disaster", as well as talk of boosting military defenses in Europe, vibrates and echoes Cold War tensions. But Western leaders show little appetite for a military response. NATO did deploy two surveillance

almost a universal support from Russians and elites for what he has done thus far. In the domestic narrative, he has swept into Crimea to protect the people from what some Russians are already calling the «Ukrainian Taliban». West-leaning protesters and opposition forces that include some extremist activists. He is now prepared to extend the same «protection» to other ethnic Russians in Eastern Ukraine, and maybe elsewhere unless the U.S.A and the EU negotiate a deal with him.

Putin›s dilemma is whether to use his current advantage to change the game inside Ukraine once and for all to Russia›s advantage. This is a choice very similar to the one U.S.A. President George W. Bush faced as he contemplated stretching his early success in Afghanistan into a game-changing victory in Iraq. The Russian military that is now positioned along the Ukrainian border is certainly the most capable force the country has mustered since the Cold War. According to the commander of NATO forces, U.S. General Philip Breedlove, there are 40,000 Russian troops deployed along Ukraine›s border, a combined arms force «capable of attacking on 12 hours› notice». This is still applicable even if the Russian withdrew their troops a bit far from the border.

But what would be the downside of war? Whoever «wins» Ukraine is to suffer from a long term problems. There is the economic mess that will cost billions to clean up; a corrupt political system. What's more, someone will have to sort out the core of Ukraine›s sorrow; the ethnic antagonism between Ukrainians and Russians. The fundamental question facing Putin today is essentially the same one that faced Bush in his time: Where does bold initiative end and reckless overreach begin? What is President Vladimir Putin›s next move? The answer is thus far undecided, perhaps even for Putin[13].

13- Nicholas Burns, **"Three Myths About Putin's Russia"**, Globe Columnist, march 26, 2014

between global norms and national interests. The violation of these and other norms that are designed to serve as a foundation for state conduct in the global era endangers economic prosperity and peace, and sacrifices them for the sake of narrow national interests. This in turn is liable to lead to international lack of confidence in the present World Order.

The Cold War is long gone, says the American president, and the Ukrainian affair is not a "Cold War chessboard." Syria and Ukraine, he adds, are about "expression of hopes" rather than acts of regional powers. And the same goes for Iran: "If John F. Kennedy and Ronald Reagan could negotiate with the Soviet Union, then surely a strong and confident America can negotiate with less powerful adversaries today". But this parallel between past and present deserves closer inspection, especially given the president's reluctance to intervene in any battle, be it Ukraine, Syria or Iran. Apparently, there is a difference between a battle of ideas and one of "international law". And there exists a difference between the Cold War and its vibrations in the new international order.

To put ourselves in Putin's shoes, Western observers and analysts have searched history for analogous moments in time. Historians tell us that if we can find similar historical circumstances, we might be better able to predict what will happen next. Some experts look to 1914 and the run-up to the Cold War for clues and insights. But for Putin and his inner circle, the most analogous moment in history is December 2001. Russia is playing the role of the U.S.A. as it stretches out in the initial "success" of Afghanistan and contemplated Iraq.

A rapid victory in Crimea, largely at the hands of Special Forces and intelligence services, Putin has mobilized and deployed a professional army, ready to fulfill his next orders. There is no opponent who stands in the way of a military adventure into Ukraine. With an approval rating above 70 percent, Putin has

and at the same time, further its grip on areas it identifies as vital to Russian interests part of which is the interest of the Russian energy giant Gazprom. The Middle East and the Persian Gulf oil rich region as well as the Indian subcontinent and Asia are areas in which Russia will seek to enhance its hold while taking advantage of what currently seems like US weakness, its loss of interest in the Middle East and the Gulf, and its diversion of resources to Asia. Unlike the Cold War, Russia lacks the economic and military resources that the leaders of the USSR were prepared to sacrifice to do battle with the United States. The Russia of today is a major power with nuclear weapons that manages to sustain itself due to oil and gas revenues. However Russia needs to invest massively in modernizing its energy infrastructures.

During the Cold War, Western Europe and the United States worked together because of the common threat represented by the USSR. However, since the end of the Cold War, the fall of the Berlin Wall, and the expansion of the EU (and NATO) to the East the partnership has lost the glue that held it together. In the absence of a new definition of "common interests," there are questions about any sort of trans-Atlantic partnership. This provides the EU with an opportunity to take the initiative in its own backyard. It is doubtful that it will be possible to call the EU's conduct on the Ukraine crisis its finest hour. Germany is curbing those calling for a harsher policy toward Russia. There is no doubt that the construction of Ukraine is a challenge for the EU. Will it find the economic means to meet it? Time will tell. Its conduct so far raises questions about its ability to do so, and this will have repercussions for the EU credibility.

Putin's decision to annex the Crimean Peninsula while disregarding principles such as not annexing territory by force, compromising the territorial integrity and sovereignty of another nation, and violating signed agreements, highlights the tension

prefer to dominate the whole chain from production upstream to downstream power plants", Oettinger said, according to the Financial Times(12).

The third energy package prohibits owners of mainland pipelines to perform gas extraction, which means Gazprom would be required to grant access to South Stream to other suppliers. Russia filed a complaint on the matter to the WTO last week. Moscow is also concerned about the uncertainty around the Opal pipeline, which passes through Germany connecting the new trans-Baltic North Stream pipeline with gas transmission networks in Western and Central Europe. On Monday, the press service of the German Federal Network Agency told RIA Novosti that a decision on the issue has been postponed until mid-July. Last week, Russian Energy Minister Alexander Novak said that there is a certain restraint on the part of European Commission against the construction of South Stream, which is aimed to diversify the export of Russian gas and is especially important in the context of recent events in Ukraine.

Russia annually pumps about 100 billion cubic meters of gas to European countries via Ukraine, which makes up 80 percent of its total gas supplies to Europe. The 15.5-billion-euro South Stream pipeline project is designed to cut Russia's dependence on the Ukrainian transit system.

Russian energy giant Gazprom said it would announce the final South Stream pipeline route in summer. Gazprom is considering three routes for the project: through Bulgaria to Serbia, Hungary and Austria; through Bulgaria to Serbia, Hungary, Slovenia, Austria and Italy; or through Bulgaria and Greece to the south of Italy. One would wonder of how such issues would have been handled during the Cold War.

Another characteristic of the echoes of the Cold War is the effort by Russia under Putin, to resurrect its superpower status,

12- From the, May 6 RIA Novosti, Moscow.

Sunday 22 December 2013) is being harmed by the reassertion of entrenched old ways of doing business, the redistribution of property and rents, and the use of violence. It is Ukraine's great tragedy that both of the two leading presidential contenders, Petro Poroshenko and Yulia Tymoshenko, are the products and beneficiaries of this corrupted system. The West originally saw the elections as an important milestone for putting the country back on track and establishing the legitimacy of a new government in the aftermath of a messy, chaotic revolution. Given that Russia has called for the elections to be canceled, it will be difficult for the United States and the EU to support postponing them. But holding elections as scheduled presupposes that the government that can provide a safe and secure environment for voters and a free and fair electoral process.

Gazprom and Ukraine crisis

A point beneath the surface of the Ukraine crisis is not to be neglected if one is to understand the concomitant of the feud between Russia and the EU. The European Union has hardened its stance on the construction of the South Stream natural gas pipeline. The EU commissioner for energy said in an interview with the Financial Times, "These days, with Ukraine, we are more and more defensive related to Russian pipelines than one year ago … These days, exemptions are not my priority for Gazprom", Günther Oettinger was quoted as saying. Commenting on Russia filing a complaint to the World Trade Organization against the third energy package that was recently approved by the EU to limit Gazprom's monopoly on the European energy market, Oettinger expressed doubt that the laws could be changed in the near future. "It is not realistic to expect that we change these rules in the next days or the next years". No doubt there is a different culture. In Russia, the government and Gazprom

and when such successful challenges are mounted, it could start to unravel the sanctions effort and provide Putin a victory.

The military options are even more problematic. The United States has rightly focused on reassuring NATO members such as the Baltic nations and Poland that the Alliance exists to defend them, but this does little to alter the facts on the ground in Ukraine. Sending military aid might be a nice, feel-good gesture, but Ukraine's military is no match for Russia's, and the recent announcement by the government in Kiev that they will be bringing back military conscription is not a secure policy. For this reason, the White House and key EU governments have stated repeatedly that they are not going to go to war with Russia over Ukraine, a position that enjoys strong popular support.

So where does that leave us? Isolating Russia politically and economically was an important step in the immediate aftermath of the annexation of Crimea to make clear to Putin that his actions were unwarranted, illegal, and strongly opposed by the international community. If Kiev cannot hope to hold meaningful elections on May 25 or reassert control over key parts of the country, what can the West do? In reality neither side in this geopolitical impasse of war is going to be able to secure its goals all by itself or without serious bloodshed. Any attempt to "win" Ukraine, to repeat what is previously stated in this article, will almost certainly lead to the country's collapse and de facto partition.

Since independence in 1991, Ukraine's elites have generally treated politics as a play thing for a heavily criminalized, corrupt rich elite system. Each successive government has been worse and more dysfunctional than its predecessor. Even today, the promise of the Maidan movement (The Maidan People's Union is an alliance in Ukraine formed by several political parties and non-partisan individuals and public organizations on the fifth

Chancellor Angela Merkel announced that the derailing of the May 25 presidential elections could be the basis for imposition of so-called sectoral sanctions (protecting some sector from competition, from imported goods or services) on Russia. While Western leaders continue to profess their desire to see a diplomatic solution to the crisis, high-level dialogue with the Kremlin amounts to little more than exchanging public statements. The West has said elections or else, but Moscow shows no sign of yielding to a smooth internal political transition.

Clash of Political Cultures

Sanctions will not push Russian leaders to hand back control over Crimea to Kiev. The sanctions effort may be hurting the confidence and pocketbooks of Russia's business elites, but there is no indication whatsoever that their pain and suffering matter very much for Putin or the very small cohort of advisers he relies upon. In a similar vein, U.S.A. moves to sanction top figures in the Russian establishment simply by dint of their longstanding personal ties to Putin, not their actual behavior, raises a basic question about whether the sanctions can be lifted if the conduct of the Russian state changes.

As Chancellor Merkel's visit to Washington demonstrated, it is also getting harder to maintain the appearance and reality of a consistent U.S.A.-EU approach on sanctions, which is why sanctions are not deterring further Russian escalation. The two leaders agreed on the need to impose costs on Russia but not on what those costs should be. The EU has focused all of its sanctions to date on officials and politicians who were directly involved in the annexation of Crimea or Moscow's broader campaign of destabilization against Ukraine. Some of our European partners are fretting about the possibility of being hit with legal challenges, a process that has already exhausted some of the efficacy of sanctions regimes against Iran and al Qaeda. If

prevail and President Obama sit down with President Putin to come to an agreement that would satisfy most, if not all, parties in the conflict, is still to be seen. As an early comment, this article assumes that neither Russia nor the West is going to be able to secure its goals for Ukraine all by itself or without serious bloodshed. The fear from bloodshed will stalemate the situation. Any attempt to "win" Ukraine will almost certainly lead to the country's collapse and de facto partition.

The fighting escalation in and around separatist strongholds in Eastern Ukraine appear to be setting in motion precisely the series of events that the West has sought to avoid: full-scale armed conflict between Moscow and Kiev and the prospect of Ukraine's collapse as a unitary state. Ever since the dramatic overthrow of the Viktor Yanukovich government in late February, U.S. and EU leaders have failed to come to terms with an unpleasant reality. As former U.S. Ambassador to Ukraine Steven Pifer put it, Vladimir Putin "cares a whole lot more about losing Ukraine than the West cares about keeping it"(11).

There are a number of queries for the policies Putin has pursued. His annexation of Crimea and his embrace of Russian nationalist themes are evocative to the European power politics during the first half of the twentieth century. As events unfold, a protracted crisis in Ukraine may, over time, simply exhaust Western capabilities to counter a Russian campaign to destabilize Ukraine or to keep its basket-case economy afloat. There exist a number of similarities in issues to the case of Georgia across a territory close to the size of France with the potential for a lot more bloodshed. Rather than developing a new approach to avoid catastrophe, Western leaders are echoing back the game they used to play during the cold War. President Barack Obama and

11- Andrew S. Weiss, James Goldgeier Op-Ed May 5, 2014 New Republic.

The Ukraine crisis came into its own when the democratically-elected President of Ukraine, Viktor Yanukovich, was forced to flee the country and seek refuge in Russia. The EU relies on Russia labeled as the 'Gazprom Nation', for about 20% of its gas needs, and, significantly, about 80% of that comes via the three pipelines crossing the Ukraine. The price of gas is of course a geo-political factor of the greatest importance, and in this instance, most of the political observers commented that Russia was trying to punish the Ukraine for attempting to withdraw from Moscow's sphere of influence and to strengthen ties with the European Union and NATO. The subsequent Russian annexation of the Crimea, following a popular referendum indicating that the majority of the population was in favor of a return to the Russian homeland, exacerbated the tense relations with the West. But in fact, the Crimean peninsula had actually been part of the Russian sphere ever since it was annexed by Empress Catherine the Great in 1783, an annexation which turned the Black Sea into a Russian lake. Then nearly two centuries later, in 1954, the Soviet leader Nikita Khrushchev transferred the peninsula from the Russian Soviet Federative Socialist Republic to Ukraine, with the Russian Black Sea Fleet remaining stationed in the Crimea. And now, once again, the Crimea is part of the Russian Federation.

At the moment, the heavily pro-Russian Eastern region of the Ukraine is the focus of the world's attention and scene of a bloody conflict, a confrontation between Ukraine's central government and pro-Russian Ukrainian rebels that functions as the latest proxy-battle that echoes the Cold War, a contest that is shaping up to determine the outlook of the 21st century. The situation in Eastern Ukraine is turning more and more violent, particularly now that elections have been scheduled to be held on 25 May 2014 (this article is written before that date). Russia, however, doubts that free and fair elections can be held in the Ukraine under present circumstances. Whether reason will

Yanukovich continued talks with the EU on a trade association agreement, which he signaled he would sign in late 2013. (Tymoshenko's release was one of the conditions set by the EU for the trade association agreement.) But under pressure from Russia, he dropped those plans, citing concerns about damage to Ukrainian industry by European competition. The decision provoked demonstrations in Kiev on what became known as the Euromaidan by protestors seeking to align their future with Europe's and speaking out against corruption.

The Yanukovich government's crackdown after three months of protests, in some cases spurring reprisals by radicalized demonstrators, caused the bloodiest conflict in the country's post-Soviet period, with quite few people killed. Yanukovich's subsequent ouster introduced new divisions between the Eastern and Western halves of the country, though a new group of transitional leaders promised to form a national unity government and hold elections on May 25, 2014. But the situation worsened in Eastern and Southern Ukraine in the month prior to elections. Pro-Russian separatists clashed increasingly with government forces and citizens loyal to the central government. Meanwhile, separatists had seized government buildings in at least ten towns in eastern Ukraine by early May 2014, and violence spread to Odessa. The Black Sea city experienced the most bloodshed since the latest round of communal clashes began when more than thirty people, most of them pro-Russian separatists, were killed.

Russian officials have repeatedly cited concerns about threats to Russian speakers in Eastern Ukraine, and there are fears Russia could decide to assert control in the event of a contest for power there. Moscow has moved about forty thousand troops in the region bordering eastern Ukraine (There are Russian claims recently that troops were withdrawn), while Ukraine has deployed about eleven thousand troops in the area on its side of the border.

of the Soviet Union in 1991. Ukraine has failed to resolve its internal divisions and build strong political institutions, hampering its ability to implement economic reforms, overcome corruption, and lessen the sway of powerful elite. In the decade following independence, successive presidents allowed powerful elites to gain increasing control over the economy while repression against political opponents intensified. By 2010, Ukraine's fifty richest people controlled nearly half of the country's gross domestic product (GDP), writes Andrew Wilson in the CFR book Pathways to Freedom. Successive presidents allowed rich elite to gain increasing control over the economy while repression against political opponents intensified(9).

A reformist tendency swept in 2004 when the Orange Revolution, set off by unfair advantages given to one side presidential election, brought Viktor Yushchenko to the presidency. Yet infighting among elites hampered reforms, and severe economic troubles resurged with the global economic crisis of 2008. The revolution also masked the divide between European-oriented western and central Ukraine and Russian-oriented Southern and Eastern Ukraine.

Campaigning on a platform of closer ties with Russia, Yanukovich won the 2010 presidential election. By many accounts, he then reverted to the pattern of corruption and manipulation. His family may have embezzled as much as $8 billion to $10 billion a year over three years, according to Anders Aslund of the Peterson Institute for International Economics(10). He also turned against his opponent in the 2010 presidential race, Yulia Tymoshenko, one of the high-profile reformist leaders of the Orange Revolution, imprisoning her on charges of abuse of power.

9- Andrew Wilson, **"Pathways to Freedom: Political and Economic Lessons From Democratic Transitions",** Council on foreign Relations.

10- Andrew Wilson, **"The East European Financial Crisis"** (2010), **"The Russia Balance Sheet"** (2009), **"How Ukraine Became a Market Economy and Democracy"** (2009), **"Russia's Capitalist Revolution: Why Market Reform Succeeded and Democracy Failed"** (2007).

Putin's designs to establish footholds in the Mediterranean, a Russian desire since the reign of Peter the Great in the early 18th century. Russian bases in Syria, Libya, and Yemen would have lent a logistical dimension to Moscow's designs «to oppose a tangible American presence in the Arab world». Whereas Russia plans with regard to the Red Sea and the Gulf of Aden were shattered by the American administration «building a secret air base in Yemen to serve as a launching pad for armed drone strikes». As a result, the outbreak of Syria's strife set the scene for dragging vibrations and echoes of the cold war back in what is known as the new proxy-wars of this century.

The opposition to Bashar al-Assad's regime has received Western backing from the very start, with Saudi Arabia, Qatar, and NATO-member with Turkey acting as the conduits for democracy. Iran, China, and Russia, on the other hand, have been eager supporters of the existing Damascus regime. The conflict is now in its third year, and due to Russia's skillful diplomatic intervention by securing the removal of the government's chemical weapons stocks, a direct military strike on Damascus has been averted, allowing Assad's forces to slowly regain the upper-hand against his armed opponents. As a result, this battleground echoes perfectly the predicament of the Cold War that ended in 1990. The complicated nature of the Syrian conflict means that the area can no longer function as a viable proxy-war zone echoing the Cold War, and as a result of the ongoing crisis in the Ukraine which started in November 2013, one can see that the struggle for a new international balance of power between the West and the Federation of Russian states has now moved to the very edge of Europe.

Why is Ukraine in crisis?

The Ukraine country of forty-five million people has struggled with its identity since it gained independence with the dissolution

turned the uprising into an "Assisted Rebellion" against an old foe of the West dating back to the days of President Ronald Reagan. The reality is however that the Libyan intervention was nothing but a Resource War according to the Global Trade Atlas, published by the International Energy Agency (IEA), in calendar year 2010, 28% of Libya's oil exports went to Italy, 15% to France, and 10% to Spain and Germany each. The U.S.A received only 3% of Libya's exports. In addition, Kevin Hall of McClatchy Newspapers points out that a confidential cable released by WikiLeaks reveals that the U.S.A. pressured Italy's Silvio Berlusconi to dismiss a deal between Italy's partly state-owned ENI and Russia's Gazprom, a deal that would have given Vladimir Putin access to Libyan oil and an even greater share of the European market. Falling short of directly linking NATO's air war in Libya with the American desire to curtail the Gazprom nation that is Russia, Moss nevertheless describes that there is a certain correlation between these two factors(7).

With the same token Andrew S. Weiss(8) seems to suggest that the intervention in Libya created the conflict that transformed the War-on-Terror renamed Overseas Contingency Operations into a new international order that echoes the Cold War, a contest between the U.S.A (and its NATO allies) and the new emerging power-houses of the 21st century, Russia and China who recently appears to keep its distance.

After all, Russia has long-standing ties with Syria. In 2011, when Syria's strife first broke out, the Russian navy was planning to renovate the Soviet port of Tartus on Syria's coastline. In 2010, the Chinese news agency Xinhua reported that "Russia did not exclude the possibility of building naval logistic facilities in Socotra Island, Yemen, as well as in Tripoli, Libya". The conveniently timed eruption of the Arab Spring all but thwarted

7- Ibid

8- Andrew S. Weiss, James Goldgeier Op-Ed May 5, 2014 New Republic

missiles from Turkey and agreed to work on reducing Cold War tensions. Kennedy was assassinated in late 1963, just as tensions were rising in Vietnam, which would prove to be the next, and most costly, theater of the Cold War.

The scenario of some of the Cold War vibrations are actually back but not with actual drastic fears. Mark Twain observed that while history never repeats itself, it does sometimes rhyme. In the combination of Russia's annexation of Crimea and the collapse of authority that is destabilizing Ukraine, can we hear echoes from the Cold War.? The thought that what we are now witnessing in Ukraine could trigger a spill of actions and reactions that end in war will strike most academicians as far-fetched. Fortunately, it is. But we should not forget that the proxy wars paralyzed the international order with harmful concomitants. History teaches that reoccurrences of such events do happen(4).

If one is to look at strife elsewhere and as revealed by the investigative journalist Jeremy Scahill(5), the result of the so-called Arab Spring or Arab Awakening and at the instigation of the new century's second decade, a complex proxy-conflict is now being waged in Syria veiled in civil war. Following Tunisia's Jasmine Revolution in January 2011 the events in Egypt, which sparked the wave of protests throughout the Arab world, appear to have been orchestrated rather than being a completely spontaneous uprising, or at least that is what WikiLeaks' Cablegate files seem to suggest(6).

In Libya the end of Colonel Muammar Gaddafi and his regime (23 August 2011) at the hands of the armed opposition, with help from the U.S.A. and NATO, appears like a novel case of a military intervention. NATO's air support of Libya's rebels effectively

4- From Graham Allison May 7, 2014, **"Could The Ukraine Crisis Spark A World War?"**, The Browser.

5- Stephen Moss, The Guardian, Sunday 24 November 2013 19.00 GMT.

6- Judy Bachrach , **"Wikihistory: Did The Leaks Inspire The Arab Spring?"**, Foreign Affairs, July/August 2011.

the use of nuclear weapons which is not the case at this point in time with the Middle East and Ukraine crisis.

Eisenhower devised a New Look at foreign policy that emphasized the use of nuclear weapons, rather than conventional weapons and troops, to contain Communism. Eisenhower threatened the USSR with "massive retaliation," or nuclear war, against Soviet aggression or the spread of Communism. Eisenhower also made full use of the newly created CIA to help overthrow unfriendly governments in developing countries. He resolved the Suez crisis peacefully before it led to war and committed American funds to fighting Ho Chi Minh's pro-Communist forces in Vietnam after the French defeat at Dien Bien Phu in 1954.

Flexible Response

Because Eisenhower's threat of "massive retaliation" had proved too stringent and binding, Kennedy and his foreign policy team devised a new doctrine of "flexible response" designed to give the president more options to fight Communism. Kennedy's greatest Cold War challenge came in Cuba. Hoping to topple Cuba's new pro-Communist revolutionary leader, Fidel Castro, Kennedy authorized the CIA to train and arm a force of more than 1,000 Cuban exiles and sent them to invade Cuba in the spring of 1961. When this Bay of Pigs invasion failed embarrassingly, Kennedy authorized several unsuccessful assassination attempts against Castro. Outraged, Castro turned to the USSR for economic aid and protection.

Khrushchev capitalized on the opportunity and placed several nuclear missiles in Cuba. Kennedy consequently blockaded the island of Cuba, pushing the United States and the USSR to the brink of nuclear war. Khrushchev ended the terrifying Cuban missile crisis when he agreed to remove the missiles in exchange for an end to the blockade. Kennedy also removed American

policy officials in Washington to believe that the United States needed to check Soviet influence abroad in order to prevent the further spread of USSR influence. In 1947, Truman incorporated this desire for containment into his Truman Doctrine, which vowed to support free nations fighting Communism. He and Congress then pledged $400 million to fighting Communist revolutionaries in Greece and Turkey. In 1949, Truman also convinced the Western European powers to join the North Atlantic Treaty Organization (NATO), so that they might mutually defend themselves against the danger of Soviet invasion. Being threatened, the USSR sponsored a similar treaty of its own in Eastern Europe, called the Warsaw Pact, in 1955. Thus the Cold War was hard and rigid.

The Korean War

Cold War tensions between the United States and the USSR eventually exploded in Korea when Soviet-backed North Korea invaded South Korea in 1950. Determined not to let the USSR interest spread in East Asia, Truman quadrupled military spending and ordered General MacArthur to retake the southern half of the peninsula. MacArthur succeeded and then pushed the North Koreans almost up to the Chinese border. Over a million soldiers from Communist China poured into Korea, forcing MacArthur to retreat back to the 38th parallel, which had originally divided North Korea from South Korea. When MacArthur began to criticize Truman publicly for his unwillingness to use nuclear weapons in Korea, Truman was forced to fire his top general for insubordination. United States forces remained entrenched at the 38th parallel for two more years, at the cost of more than 50,000 American lives. Both sides declared a cease-fire only after the new U.S. president, Dwight D. Eisenhower, threatened to use nuclear weapons in 1953. The Cold War witnessed threats of

are significant. Not doing something can represent a decision, and not doing something can be just as important as doing it. Most of the criticism about a supposed U.S. policy of weakness giving free rein to Putin has ignored these two realities. It vastly overstates the ability of the U.S.A. government to shape events, particularly in an area where U.S. interests are less than those of Russian interests. Non-events are the other side of the same coin as events in their impact on U.S. interests. They constitute important data points for academicians to distinguish which policies work well and which ones do not. The tendency to score policy performance only in terms of what has happened, without paying attention to what has not is the focal point in determining the vibrations and echoes of the Cold War on the contemporary crisis in the Middle East and Ukraine.

If one is to zoom back to the beginning of the Cold War one would realize that it was stiff and what we are witnessing now in the current international crisis are only vibrations and echoes. Although Stalin joined with the United States in founding the United Nations, he fought Truman on nearly every other issue. He protested the Marshall Plan as well as the formation of the World Bank and IMF. In non-cooperational attitude, he followed through on his plan to create a buffer between the Soviet Union and Germany by setting up pro-Communist governments in Poland and other Eastern European countries. As a result, the so-called iron curtain soon divided East from West in Europe. Stalin also tried unsuccessfully to drive French, British, and American occupation forces from the German city of Berlin by blocking highway and railway access. Determined not to let the city fall, Truman ordered the Berlin airlift to drop food and medical supplies for starving Berliners.

Containment

The Berlin crisis, as well as the formation of the Eastern bloc of Soviet-dominated countries in Eastern Europe, caused foreign

Union invaded in 1979 while they never physically involved themselves thus avoiding a direct clash with the Soviet Union(1).

Regarding the Ukraine crisis that is dragging proxy wars from the Middle East to the border of Russia, there has been much commentary in the United States to the effect that the West and the United States in particular has been letting Vladimir Putin run out of control in using Ukraine communities to fight proxy war against the West. The commentary has been a sub-theme in a larger theme about Washington supposedly lack of insight in the way they are interfering in the political affairs of Ukraine. To the extent such criticism has been linked to specific alternative policy proposals, the proposals usually include some combination of being quicker in imposing more extensive sanctions on Russia, making threatening military deployments, and giving deadly military aid to the Ukrainians(2).

Recently, Putin's policy on Ukraine has taken shape in two important ways. First, he has not openly embraced the "referendum" organized by dissident leaders in the restive eastern portion of Ukraine though it is well known that he is the master of this exhibit. Before the vote he called for it to be postponed; after the vote his government did not respond to dissident talk about accession to Russia, said it respects the "will of the population" of the eastern regions but did not recognize the result of the vote, and called for the whole matter to be resolved through negotiations with the government in Kiev(3). However, he recently changed his stand on the matter.

Second, despite threatening military moves near the border and indirect logistical support, he has not used Russian military forces to invade Eastern Ukraine. Both of these developments

1- Goldfield, D., Abbott, C., Anderson, V., Argersinger, P., Argersinger, J., Barney, **"W., & Weir, R. (2011)"**, **"The American Journey (6th ed.)"**, Upper Saddle River, New Jersey: Pearson; **"What is Communism?"** Global Museum on Communism. Retrieved from http://www.globalmuseumoncommunism.org/what_is_communism.

2- Robert McMahon editor, **"Ukraine in crisis"**, updated: May 5, 2014, Council on Foreign Relations.

3- Paul R. Pillar, **"Coldwater on the Neo-Cold War Hysteria"**, Consortiumnews.com, May 14, 2014.

The Ukraine Crisis: Vibrations from the Cold War

Professor Michel NEHME*

In diplomatic terms there are three types of war: Hot War which is actual warfare. All talks have failed and the armies are fighting. Warm War that is where talks are still going on and there would always be a chance of a peaceful outcome but armies, navies etc. are being fully mobilized and war plans are being put into operation ready for the command to fight; and Cold War a term used to describe the relationship between the U.S.A. and the Soviet Union 1945 to 1980. Neither side ever fought the other directly because the consequences would have been catastrophic. Conversely, they did 'fight' for their interest using client states to fight on their behalf. Examples on that are numerous and to mention only few: South Vietnam was anticommunist and was supplied by America during the war while North Vietnam was pro-Communist and fought the south (and the Americans) using weapons from communist Russia or communist China. In Afghanistan, the Americans supplied the rebel Afghans after the Soviet

* *Researcher*

Contents

N° 89 - July 2014

The Ukraine Crisis: Vibrations from the Cold War
.....Professor Michel NEHME *5*

Une Acception Anthropologique de la Valeur du patrimoine
..... Dr. Zakaria FAWAZ *27*

Abstracts *71-74*

Résumés ..... *76 - 79*

صُمّمت وطُبعت في مطابع الجيش اللبناني – مديرية الشؤون الجغرافية ٢٠١٤

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

Advisory Board

Prof. Adnan AL-AMIN
Prof. Nassim EL-KHOURY
Prof. Tarek MAJZOUB
Prof. Michel NEHME
General (R.I.D) Nizar ABDEL KADER

Editor in Chief: Prof. Michel NEHME
Editor Director: Nayla ASSAF

Writer's Guidelines

1- *The Lebanese National Defense Journal, a quarterly published in Arabic, English, and French, provides insightful, expert, and intellectual studies on military trends and cultural and strategic features.*

2- *Submitted articles should not be previously published or submitted for publishing elsewhere.*

3- *All submissions must be original work based on facts or scientific theories and empirically accurate. Informations mentioned in the article must also be supported by references. Submissions should be accompanied with a brief author's CV, including a list of previous published work, and summary of the article in either English or French.*

4- *All submissions will be evaluated by an editorial committee that would advise whether the articles will be published or rejected.*

5- *The Journal will inform writers within two months if submission will be published. The editors reserve the right to publish accepted articles in any upcoming issue they deem appropriate. The editor will inform writers of any significant changes that the committee has recommended.*

6- *All articles should be electronically submitted on a word document.*

7- *Rejected submissions will not be returned to the writers.*

8- *The Journal considers all published materials to reflect the opinion of the author and doesn't necessarily reflect the opinion of the Lebanese army.*

9- *The Journal hold all copyrights on published materials and republication or redistribution of content is prohibited without the prior written consent of the Journal.*

For inquiries, contact the Lebanese National Defense editor at ***micheln@ndu.edu.lb***

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

- The Ukraine Crisis: Vibrations from the Cold War

- Une Acception Anthropologique de la Valeur du Patrimoine